المركبات الاسمية والحدية
في اللسانيات المقارنة

إعداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق تورابي

محمد الرحالي

محمد غاليم



ماي 1999

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

المركبات الإسمية والحدية
في اللسانيات المقارنة

إعـــداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق تورابي

محمد الرحالي

محمد غاليم

ماي 1999

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب

طبع بمطبعة معهد التعريب – الرباط – المغرب

تصديـــر

في 14 و15 أبريل 1998، نظم معهد الدراسات والأبحاث للتعريـــب وجمعيـــة اللسانيات بالمغرب يومين دراسيين في موضوع:

المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة

وقد تم خلال هذين اليومين دراسة الجوانب الصرفية والتركيبيـــة والدلاليـــة للمركبات الاسمية والحدية في اللغة العربية، ومقارنتـــــها بمثيلاتهـــا في لغـــات أخـــرى.

لقد حظيت المركبات الاسمية باهتمام كبير سواء في الدراســـــات النحويـــة القديمة أو الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك لغنى خصائصها، وتعـــدد أنمـــاط تراكيبها. ولقد ركز الدرس اللغوي القديم على بعض القضايا، مـــــن جملتـــها مسألة تعريف الاسم، والعلامات المميزة له عن الفعل والحرف، وكذا عملـــــه وإعرابه. ومكنت الدراسات اللسانية الحديثة من تناول هذه القضايا في إطــــار نظري مقارن، وتمثل المعطيات تمثلا جديدا، وتحديد الأوصـــاف والتعميمـــات الدالة، ثم بناء نماذج صورية تتوق لرصـــد قضايا المركبات الاسمية والحديـــة، ومعالجتها في مختلف اللغات.

ومن جملة المحاور التي تم التركيز عليها خلال اللقاء ما يلي:

1. تحليل بنى المركبات الاسمية والحدية في اللغة العربيـــة ولغـــات أخـــرى، وتفحص خصائصها الإحالية والمحورية والإعرابية.

2. النظر في طبيعة الصُّرْفات الاسمية، وإسقاطاتها الوظيفية، وأحياز إلصاقها أو توليدها، بما في ذلك التعريف وعلاقته بالإضافة، والتنوين وارتباطه بـــالإعراب، والتطابق، إلخ.

3. طبيعة العلائق الدلالية المميزة، وآليات توافقها مع تناوبات التركيـب.

ويسعدنا أن نقدم هنا وقائع نصوص هذه المدارسات. وبهذه المناسبة، نوجـــه شكرنا للفريق الذي قام بالإعداد، ونخص بالذكر الأساتذة: عبد الرزاق تورابي، ومحمد الرحالي، ومحمد غاليم. ونشكر أيضا الفريق الذي ســـاعد في مراجعـــة الأبحاث، وخاصة الأساتذة: المصطفى حسوني، ومحمد الوادي، وعبداللطيـــف شوطا، وعبدالمجيد جحفة، وكنزة بنعمر، وفاطمة الخلوفي، وسمية الزاهد، وخالد الأشهب، والعربي بيلوش، وكذلك الفريق المكلف بالتصفيف، بتنسيق الأســتاذة بشرى بوعبيد، وبمشاركة السيدات فاطمة بلشكَر، ونعيمة العلوي، والســعدية بلفاروق، والآنسة جميلة الزواد.

عبد القادر الفاسي الفهري

المحتوى

دراسات تركيبية

دراسات دلالية

دراسات صرافية وصواتية

دراسات تركيبية

عبد القادر الفاسي الفهري
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
وكلية الآداب بالرباط

عن التوارث في الحدود
وبعض خصائص التسوير الكلي

سبق لنا أن بيّنا، في إطار ما دعي بالتوارث في الإضافة، وخصوصا ما يتعلق بسمة التعريف (Definiteness Inheritance)، أن هناك حالات يمكن أن نفترض فيها أن هذا التوارث لا يتم. وهذا البرنامج يحتاج إلى أبحاث داعمة في اتجاه الإثبات أو التدقيق في دراسة الحالات التي يتم فيها التوارث، والحالات الأخرى التي لا يتم فيها التوارث.[1]

[1] عن هذا البرنامج وعن نقد التوارث الضروري في كل الحالات، انظر الفاسي (1998 ب)، والمراجع المذكورة هناك.

1. تأويل المركبات الحدية بالتوارث أو بدونه

1.1. *أسس التناوب*

ترتكز ملاحظة عدم توارث التعريف في الإضافة (انظر الفاسي (1998 ب))، خلافا لما هو سائد في الأدبيات التقليدية والحديثة على السواء، على معطيات تجريبية أولا، ثم على تصور للتعريف ثانيا. ففيما يخص التصور، هناك اعتماد التفريد (individuation) والعهد (familiarity) ضمن المفاهيم المكونة للتعريف (إضافة إلى الحضور/الإشارية والجنس). وأساس المعطيات التجريبية أن جملة مثل (1) ملتبسة:

(1) هذا الرجل ابن أخي

في قراءة أولى للإضافة (بتوارث التعريف)، تعني هذه الجملة أن أخي له ابن واحد (قراءة التفريد)، وهذا الرجل هو هذا الابن. وفي قراءة ثانية، يكون الرجل ابنا من أبناء أخي (قراءة تبعيضية)، ولا ينفرد بالبنوة. ولرصد هذا الفرق، اقترحنا في الفاسي (ن.م.) أن يكون المضاف إليه (المالك) في موقعين مختلفين من البنية الحدية، بحيث يكون "أعلى" في قراءة التفريد/التعريف، و"أسفل" في قراءة التبعيض/التنكير.

وتؤكد معطيات عدم التوارث تراكيب مثل (2):

(2) جاء أحد الرجال

فليس هناك ما يفيد بأن *أحد* في هذه البنية معرفة، بل إنها مثل قولنا *جاء أحد من الرجال*، وليس لها تأويل "الأحد من الرجال"، أو التأويل التفريدي.

وإذا دققنا في خصائص الإضافة، نجد أن الأصل هو عدم توارث السمات.

فسمات *العدد* أو *الجنس*، أو السمات التي تدعى بالإحالية، لا يقع فيها توارث. فإذا قلنا مثلا:

(3) بيت امرأة

(4) دار الحكماء

فهذه الحالات ليس فيها توارث الجنس أو العدد من المضاف إليه.

ومن السمات الدلالية الانتقائية، التي لا يقع فيها توارث، كون الاسم *كتلة* (mass noun)، أو كونه اسما *معدودا* (count noun). وهذا التمييز لا نجده في العربية على المستوى النحوي، وإنما هو تمييز يمكن أن نقول إنه معجمي أو ذريعي. فحينما نقول مثلا *سمكة* في مقابل *سمك*، فـ*سمكة* تدل على الوحدة، أو على المعدود، و*سمك* لا يدل على ذلك، وإنما يدل على الكتلة، أو على النوع. ونقول كذلك *دجاجة* مقابل *دجاج*، إلى غير ذلك. وهناك حالات أخرى للتفريق المعجمي الملازم. مثلا *رجل* يدل على ما هو معدود، في

حين أن *عسل* أو *زيت* يدلان عادة على ما ليس معدودا. وهناك حالات قد يقع فيها التباس، كما في قولنا:

(5) أ) شرب خمرا

ب) شرب خمورا

فالجملة (5ب) تدل على معدود، لأن *خمورا* متعددة، تزيد على خمر واحد أو نوع واحد من الخمور. أما الجملة (5أ)، فهي ملتبسة بين تأويل الكتلة، أي شرب شيئا من الخمر، وشرب خمرا واحدا، وليس ثلاثة خمور. ونجد هذا واضحا في لغة مثل الفرنسية التي تفرق نحويا على مستوى الحدود بين الكتلة والمعدود، كما في التعارض التالي:

(6) أ) Il a bu un verre de vin

ب) Il a bu du vin

ج) Il a bu un verre d'un vin (particular)

فالجملتان تأويلهما مختلف.

والمهم أننا لا نجد توارثا فيما يخص خاصية [± معدود]. فإذا قلنا:

(7) هذا خاتم ذهب

فإن *حاتم* يكون معدودا وذهب يكون كتلة.[2]

إذن ليس هناك توارث بين المضاف والمضاف إليه في كل هذه السمات، وليس هناك توارث كذلك فيما يخص *الإعراب*. ولو كان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كما تزعم بورر Borer، في عدة أبحاث، أو من سار على دربها، لكانت هناك قيمة واحدة لكل هذه السمات تصدق على طرفي الإضافة مجتمعين.[3]

فبالنظر إلى هذه الصورة التي لا يقع فيها توارث بين طرفي الإضافة، يصبح توارث *سمة التعريف شاذا*. ويصير التساؤل التالي مشروعا: لماذا يوجد توارث للتعريف؟

ينبغي أن نبين هنا أن الحالات التي يقع فيها هذا التوارث محدودة. ففي حالات الإضافة التي تدعى *بالإضافة اللفظية*، لا يقع فيها كذلك توارث، كما هو معلوم. وهناك حالات أخرى من الإضافات المدعوة بالمعنوية، محللة

---

[2] تشير بعض الأدبيات إلى أن هناك توارثا في هذه السمة في بعض اللغات، لكننا لم نتمكن من الحصول عليها.

[3] انظر على الخصوص بورر (1994-1996) وبنعامون (1996) Benmamoun.

في الفاسي (ن.م.)، لا يقع فيها توارث للتعريف. إذن ينبغي التركيز على الحالات التي يقع فيها التوارث، وفي أي سمة، وربما في أي تركيب داخل أي لغة، حتى نتبين خصائص هذه الآلية، إذا وجدت، ومجالها.

2.1. *آليات التوارث وتسويغه*

في إطار تحديد خصائص وآليات التوارث، تم استغلال آليتين في الأدبيات هما: *توارث بين رأس ورأس آخر، وتوارث بين رأس ومخصص*. وفي الأدبيات حول اللغات السامية، هناك تردد عند كل من بورر (ن.م.) وسيلوني Siloni (1994) في توظيف الآليتين معا. فقد افترضنا أن هناك توارثا بين رأس ورأس آخر، على اعتبار أن الرأس الاسمي هو الذي يحمل سمة التعريف، وأن الحد فارغ، ثم يقع نقل الاسم إلى هذا الحد. ويكون النقل في هذا التصور تأويليا، وليس صرافيا صواتيا، مع العلم أن أداة التعريف في العبرية أو اللغة العربية لاصقة (سابقة)، وعليه، يمكن أن يكون هذا النوع من النقل على أساس صرفي، كما سبق وأن افترضنا.[4] وفي تصور بورر أن الاسم في المركب الإضافي يتميز بكونه لا يحمل سمة التعريف، ويتم نقله إلى رأس

[4] انظر الفاسي (1987) وكذلك ريتر Ritter (1987)، بالنسبة للافتراض الصرفي.

المركب، ثم يقع تسريب سمة التعريف إليــه عن طريق الفضلة. أما في تصــور سيلوني، فهناك مزج بين التطابــق مع المخصص، من جهــة، فيمــا يخــص الإعراب، ومع الرأس من جهة أخرى، اعتمادا على تحليل بورر.

وهذان التحليلان يختلفان عما افترضناه، وهو أن التــوارث يكــون بــين *المخصص والرأس*، على افتراض أن المضاف إليه يَحُــطُّ في موقــع مخصــص التعريف. وفي هذا الإسقاط، يتم التطابق بين المركب الاسمي المضاف إليه وبين رأس الحَدّ، الذي افترضنا أنه قوي. وحتى يَفْحَص الحَدّ سمة التعريــف فيــه، فإنه يضطر إلى اجتذاب مركب إضافي إلى مخصصه. وفي هذا التحليل، توجــد حالات لا يقع فيها هذا الاجتذاب، وعليه، يمكن أن يتم فيها التــأويل علــى غرار ما يحدث بالنسبة للصفة، إذ أن عدم نقل المركب الإضافي إلى مخصــص التعريف يتيح أو يعني إمكــان وجود حدّ غير مخصَّص. وهذا الحــدّ يمكــن تأويلــه على أنه نكرة، وهو التأويل المجرد، أو التأويل في غياب التخصيــص. فإذا افترضنا أن الإضافة لا يتم فيها بالضرورة نقل المضاف إليه إلى مســتوى عال في البنية، ولا يحصــل اجتذاب للمضاف إليه من الحد القــوي في كــل الحالات، فإن النتيجة يمكن أن تكون هي أن ما يقــع في الإضافــة الاسميــة أحيانــا يماثل ما يقع في إضافة الصفة. *فلا يقع توارث في التعريف بالضرورة*. وهذا ما سبق أن دافعنــا عنه حينما بيّنا أن بعض الإضافات ليس فيها ما يفيد

التعريف، ولا تدل على التفريد (individuation) الذي يقتضيه التعريف، إلى جانب العهد أو غيره.[5]

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا الإمكان (إمكان الإضافة بدون توارث) يسوغه *عدم تخصيص الحد في الإضافة الاسمية*. ويمكن أن نفترض أن مركبا مثل (8)

(8) دار زيد

يكون تأويله مماثلا للمركب *دار لزيد*، باعتبار أنّ *دار* قد انتقلت إلى حد ضعيف، وأن هذا الحدّ الضعيف لا يجتذب بالضرورة مركبا إضافيا إلى مخصصه. ويمكن أن نماثل هذه الحالة بحالة ما يقع في بنية ف- فا، مقابل فا-ف. فإذا افترضنا أن اجتذاب الرأس إلى رأس آخر، واجتذاب رأس المخصص، قد يكونان *بناء على غنى الرأس*، فإن ما يقابل *دار زيد* يكون ملتبسا بين *رأس معرف ورأس غير معرف*. وفي نفس الوقت، يمكن أن نفصل بين الاجتذاب عن طريق الرأس، والاجتذاب عن طريق المخصص،

[5] هذا التحليل يختلف عن سائر التحاليل المتوفرة، التي تفترض ضرورة توارث التعريف في الإضافة.

على غرار ما يحدث بالنسبة للفاعل وللفعل مع الزمن، واعتبارا لقوة سمات الفعل أو الاسم الموجودة في الزمن.[6]

وإذا رجعنا إلى تحليل الفاسي (1998 ب)، نجد أن هناك *نقلا لرأس المركب الاسمي في اتجاه التعريف في إلى رأس آخر هو الحد*. وهذا الرأس له *سمة إعرابية قوية اسمية*، ثم هناك نقل هذا الرأس نفسه إلى الحد، ثم نقله إلى الرأس الإعرابي الذي يتم فحصه خارجيا. وداخل هذه الاسقاطات، يسوغ مخصص أو لا يسوغ، بحسب *ضعف/قوة (أو فقر/غنى)* السمة التي يحملها الرأس في علاقة ذلك بالموضوع. وقد افترضنا في الفاسي (ن.م.)، بالنسبة للتعريف، أن هناك إما تحقيقا للتعريف في الرأس بواسطة الأداة، وهذا يلغي تحقيق المخصص، أو الحاجة إلى نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد. وأما إذا لم توجد هذه الأداة محققة للرأس، فإن المضاف إليه قد يضطر إلى الانتقال إلى مخصص الحد، ليقع التأويل، باعتبار الحد قويا. والإمكان الذي حاولنا الدفاع عن وجوده هو إمكان وجود رأس اسمي غير مخصص، ينتقل إلى رأس حدي غير مخصص

---

[6] هذا التحليل يعني أن "النون" في توزيع تكاملي مع الثالث، وأن التوزيع التكاملي فيما يخص سمة التعريف هو توزيع تكاملي بين تحقيق أداة التعريف وتحقيق الثالث. وأما عدم تحقيق أداة التعريف أو التنكير، فلا يلزم فيه توزيع تكاملي مع الثالث. يبقى أن نفسر ماذا يعني "التخصيص" بالإضافة عند القدماء، بالنسبة للتوازي مع المركب الفعلي، انظر الفاسي (1991-1993) و(1998 ج) على الخصوص.

بالنظـــر إلى سمة التعريف. وهذا الإمكان يسمح بعدم نقل المركب الإضـــافي إلى مخصص الحدّ.[7]

1.3. التفريد باللغة

ثم هناك دخول الصفة في هذه المركبات. فبدخـــول الصفة، يلزم التفريـــد كما يبين ذلك المثال التالي:

(9) هذه دار الرجل الواسعة

فتأويل المركب الاسمي هنا لا يمكن أن يكون هو أن الدار دار من ديار الرجـــل الواسعة. فبدخول الصفة، ينتقل المركب الإضافي إلى مكان أعلى من الموقـــع الذي يتم فيه فحص الإعراب، وهو انتقال يسوغ بضرورة فحص التعريف، مما ينتج عنه *التطابق في التعريف*. ومعلـــوم أن ما يميز الصفة هو أن التعريـــف أو التنكير يجب أن يظهر عليها، في شكل حدّ محقق، ولا يمكن أن يكون تعريفـــها خفيا (موروثا)، بخلاف الاسم. ومعلوم أن الصفة "تابعة" للاسم الموصـــوف في

[7] يمكن إحلال هذا بافتراض أن الحد الفارغ (في رأس المضاف) يمكن أن يلتبس بين التعريف والتنكـــير، وأن التعريـــف الفـــارغ ينبغـــي أن يكـــون معمـــولا فيـــه في هـــذه الحالـــــة بالســـابق (وهو المضاف إليه إذا صعد). وأما إذا كان غير معرف (أو منكرا)، فإن الحاجة إلى النقل غير قائمة.

تعريفها، ويجب أن يتقدمها. ويمكن تأويل ضرورة صعود المضاف إليه إلى مخصص الحدّ على أساس أنه آلية تعيينية (identificational) لقيمة سمة تعريف الاسم المضاف الموصوف، حتى يتم فحص سمة الصفة التعريفية، قبل صورة التهجية (spell-out). وليس هذا ضروريا مع الاسم المضاف غير الموصوف.

وفي علاقة بهذه الحالة، نجد أيضا المضاف إليه النكرة في موقع أعلى من موقع الصفة. نقول مثلا (10أ) ولا نقول (10ب):

(10) أ) سمكة نهر جيدة

ب) * سمكة جيدة نهر

فهذا التعارض يدعو إلى الاعتقاد أن الحدّ النكرة مع الصفة قوي كذلك، وهذا يبدو غريبا لأول وهلة. فكيف يكون الحدّ غير المخصص أو المجرد قويا، خصوصا إذا ربطنا القوة بالتحقيق أو التعريف؟

لقد رأينا أن التحقيق يتم عن طريق أداة التعريف أولا، بالنسبة للأسماء المحيلة، بل حتى بالنسبة للأسماء الجنسية المحيلة. فالاسم الجمع في العربية لا يمكن أن يكون جنسيا محيلا (referential generic) إلا إذا دخلت عليه أداة التعريف نقول ("الكلاب"، لا *كلاب). وأما إذا لم تدخل الأداة، فلا يكون إلا نكرة وجودية، خلافا لما يحصل في اللغات الجرمانية التي يمكن أن يكون فيها

الاسم الجمع جنسيا. وقد عدّ لونكوباردي Longobardi (1996) ضرورة تحقيق أداة التعريف مع اسم الجنس خاصية من خصائص اللغات ذات الحدّ القوي. إلا أن اقتراح لونكوباردي لا يحلّ مشكل وجود أسماء نكرات محيلة، مع أن الأداة ليست محققة معها (في الصواتة)، مثل *رجل* و*رجال*، التي تكون لها قراءة وجودية. فإذا افترضنا أن تأويلات هذه الأسماء يقتضي وجود حدّ غير معرف، على غرار ما نجده في اللغات (أو بشكل أكثر تقييدا في اللغات الرومانية أوالجرمانية)، وأن هذا الحدّ يؤول، في غياب التخصيص، على أنه نكرة وجودية، فإنه يمكن افتراض نقل الاسم إلى حدّ قوي، حتى في حالة النكرات. وعليه، تصبح الرتبة في (10) رتبة تمليها قوة الحدّ، وهذه القوة تمكن من احتذاب المضاف إليه إلى موقع يعلو الموقع الذي توجد فيه الصفة.[8]

[8] قد يناقض هذا ما ذهبنا إليه سابقا من عدم وجود حدّ قوي في النكرات. وفي الحقيقة، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن "*رجل دولة قوي*" أو "*خاتم ذهب كبير*" فيها توارث، تحتاج إلى افتراض حدّ تعريفي فيها. والبديل هو افتراض فحص إعرابي في إسقاط وظيفي (حدّي؟) يعلو الإسقاط الوظيفي الذي تنتقل داخله الصفات (وهو إسقاط تطابقي) أساسا. وهذا الافتراض لا يجعل الاحتذاب مرتبطا بالحدّ التعريفي، بل بالحدّ الإعرابي. فالقوة هنا تتعلق بكون الحدّ الفارغ يسم إعرابيا، وهو قوي من هذه الجهة. ثم إن هذا الحدّ الفارغ قد يقوى فيما يخص التعريف، وقد لا يقوى.

2. التسوير الكلي

2.1. التعريف والعدد ووسم الأسوار

زيادة على كون دراسة الأسوار لها أهمية في حد ذاتها، فإنها تتيح الفرصة كذلك لتوضيح إشكال التوارث الذي يبدو وكأنه يتم في مجالها. وفيما يخص الأسوار في اللغة العربية، هناك أسئلة تطرح بصدد *توارث التعريف*، *وتوارث العدد*، أو توارث ما اقترح البعض أن يكون سمة *موازعة* (distributive) أو *مجامعة* (collective). فبالنسبة لهاتين السمتين، نجد بعض اللغات تميز معجميا بين سور كلي مجامع (مثل "all" في الإنجليزية)، وسور كلي موازع مثل ("every" أو "each"). وقد اقترح بعض اللغويين أن يكون هذا التفريق مبنيا على سمة [± موازع] (انظر بيغلي وستول (1995) Beghelli & Stowell مثلا). وهناك لغات لها تمييز بين هذين المعنيين على أساس صرافي، بحيث يكون العنصر الموازع موسوما بالنسبة للعنصر غير الموازع (انظر كيل (1996) Gil مثلا). وهناك نوع ثالث من اللغات، وهو النوع الذي يهمنا، مثل اللغة العربية، الذي لا يميز هذين المعنيين في مستوى المعجم، ولا في مستوى الصرافة، ولكن يميزه عن طريق التركيب، أو عن طريق المركب الإضافي،

وخصوصا ذلك الذي يرأسه *كل* أو *بعض* أو *كافة*، أو غيرها من الأســـوار.[9]
فالتمييز بين القراءة الجامعة والقراءة الموازعة يتضح عبر المثالين التاليين:

(11) أكل كل الرجال دجاجة

(12) أكل كل رجل دجاجة

ففي القراءة الجامعة للتركيب (11)، يكون كل الرجال قد اشتركوا في أكـــل دجاجة، بحيث يمكن إصعاد المفعول (على أساس أن هناك دجاجـــة واحـــدة أكلها كل الرجال). ويمكن طبعا أن يكون لهذه الجملة تأويل موازع، بحيـــث كل رجل من الرجال يأكل دجاجة. وهذا لا يهمنا هنا.

وأما (12)، فإن لها تأويل واحد. وهو أن كل رجل منفرد يـــأكل دجاجـــة، بحيث إن عدد الدجاجات يحسب طبقا لعدد الرجال. ولا يمكن إصعاد المفعول طبعا هنا.

وقد اقترح بعض اللغويين أن يكون هذا التمييز مبنيا على خصائص عـــدد الفضلة في المضاف إليـــه. ويكون هذا المضاف إليه مفردا استثنـــاءا، كمـــا يقول البعض، بل إنه يدافع عن أن التعريف لا يدخل في تخصيص الموازعـــة، وإنما العدد هو الوارد في هذا التخصيص.[10] فلو جارينـــا هذا المنطـــق، أي أن

---

[9] انظر في هذا الصدد ما جاء في جحفة (1998).

[10] انظر كيل (د.ت.) على الخصوص، وكذلك بليغي وستول (1995).

العدد النحوي وحده هو الوارد في تخصيص الموازعة، لقلنا إن المعرف المفـــرد ينبغي أن يكون أيضا موازعا. وهذا مخالف للواقع. وعليه، ينبغي أن ننظر بدقـة أكثر في خصائص التعدد أو الجمع (plurality) وخصائص التعريـــف، وكيـــف يتفاعلان للوصول إلى القراءات الواردة. وسنبين أن الفرق الأساســـي بـــين المجامعة والموازعة ينبني على مفهوم *التفريد*، وهو مفهوم مرتبط بالتعريف.

2.2. العدد و"كل"

على الرغم من أن "كل" اعتبرت مفردا في الأدبيات النحوية التقليدية، فإنها يمكن أن تستعمل للدلالة على الجمع أو على المفرد. نقول:

(13) أ) الكل باطل

ب) الكل هاربون (Cantarino. II, 124-125)

إلا أن "كل" ليس لها استقلالية عددية عن فضلتها إذ نقول:

(14) أ) كل رجل

ب) كل رجلين

ج) كل رجال

(15) أ) كل الرجل

ب) كل الرجلين

ج) كل الرجال

فنلاحظ أن "كل" تتوافق في العدد مع فضلتها. وهذه الخاصية، كما سبق وأن أوضحنا، أي خاصية التوافق العددي بين الفضلة و الرأس، ليست واردة في الإضافة، عادة. فالمركب الذي ترأسه "كل" لا يمكن أن يوصف، مثلا، بالمفرد إذا كانت فضلته مثنى أو جمعا. فنقول:

(16) أ) كل رجل عاقل

ب) كل رجلين عاقلان

ج) كل الرجال طوال

ولا نقول:

(17) أ) *كل رجلين عاقل

ب) *كل الرجال الطويل

على اعتبار أن "كل" مفرد، كما ورد في أدبيات القدماء. إذن، لابد أن يقع توافق عددي بين "كل" وفضلتها. لاحظ أن هذا التوافق ليس وقفا على القراءة الجامعة، دون القراءة الموازعة. فإذا قلنا "كل رجلين"، ينبغي أن نقول "جاءا"، وليس "جاء"، كما في (18):

(18) أ) كل رجلين جاءا

ب) *كل رجلين جاء

ج) كل الرجال جاؤوا

د) *كل الرجال جاء

وليس هناك فيما يخص العدد، ما يفيد أن هناك توافقا عدديا مـــع المعـــرف، وعدم توافق مع المنكر. فـــ "كل" تدخل على الجمع، وعلى المفـــرد، وعلـــى المثنى، سواء كانت فضلة معرفة، أو غير معرفة.

فاللغة العربيـــة تبدو وكأنها تعطي صورة مغايرة لما افترضه كيـــل (ن.م.). ففضلات السور الموازع يجب أن تكون نكرات، سواء كانـــت مفردا أو جمعا أو مثنى، كما سنبين. ونجد ما يماثل هذا في الإنجليزية، حينما نقول:

(19) every two weeks

فهنا يعني أن every لا تأخذ فضلـــة مفردة بالضرورة.[11] والأســـاس هـــو أن النكـــرة تفيد أن المركب الاسمي لا يمكن أن يكون مُفَرَّدا (individuated). ومـــا نقصده هنا بالموازعة هو الموازعـــة القويـــة، كما حددها بيغلـــي وســـتول (1995)، مثلا.[12]

[11] في اتجاه معاكس، تجد الفرنسية لا تمنع القراءة الموازعة (القوية) مع التعريف، كما في (أ) التي تقـــابل (8):

أ) toutes les deux semaines.

[12] هناك سؤال هام يتعلق ببنية المركبات التي يرأسها السور، نضعه جانبا، هنا، هو: هل هي مركبـــات سورية، أو هي مركبات حدية يرأسها حد، ويقع فيها توارث سمة التعريف من الفضلة، وكذلك سمـــة العدد، بتأويلها على أنها [± موازع].

3.2. كلّ والموازعة

فما الفرق إذن بين البنية المعرفة والبنية غير المعرفة، وكيف يمكن أن نستخلص القراءة الموازعة في البنية غير المعرفة، ولا يمكن ذلك في البنية المعرفة؟ بعبارة أخرى، لماذا لا تقبل الفضلة المعرفة في المفرد القراءة الموازعة، وقد تقبلها في الجمع، بينما لا تقبل الإضافة إلى النكرة القراءة الجامعة مع "كل"، وإنما تقبل القراءة الموازعة فقط؟ لاحظ أن الموازعة لا تفقد بالضرورة خاصية العدد. فهناك فرق بين:

(20) أ) كل رجل

ب) كل رجلين

ج) كل رجال

إذن هناك دور خاص يلعبه العدد، حتى في القراءة الموازعة. إلا أن العدد ليس حاسما في إفراز القراءة الموازعة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار فكرة أن الاسم بدون حدّ يدل على النوع (kind). وبهذا المعنى، يكون الاسم متعددا، سواء ظهر في المفرد أو في الجمع. والاسم المنكر يمكن أن يُحصر استثنائيا بصُرْفة تدل على الوحدة. لكن هذه الدلالة على الوحدة ليست خاصية نحوية، وإنما هي خاصية معجمية، أو خاصية سياقية، كما بيّنا من قبل. إذن، العدد بالنسبة للاسم العاري من الحد، الأصل فيه أن يكون جمعا، لأن النوع دلاليا

جمع، لا يكون دالا على وحدة دون غيرها، إلا إذا تَخَصَّصَ العدد للمفرد ذريعيا.

فإذا كان العدد غير غائب في الفضلة النكرة ذات القراءة الموازعة، فينبغي أن نبحث عن نظرية للموازعة. ويمكن أن نفترض أولا، اعتمادا على بعض الأعمال، أن الموازعة أو المراكمة (cumulativity) يمكن اشتقاقها من التعدد الدلالي (semantic plurality). والتعدد الدلالي يمكن تصوره على أنه يتعلق إما بمجموع (sum) أفراد، أو يتعلق بجزء من مجموع أو فرد (part-of). ونصل إلى الموازعة عندما يكون الموضوع المتعدد لا يشبع دورا محوريا بالنسبة لحمل فرد. بمعنى آخر إن الموازعة تقتضي حملا متعددا يتم بمقتضاه توزيع الموضوع المتعدد على هذه الحمول المتعددة. وأما القراءة الجامعة فهي تقتضي أيضا تعددا في الموضوع، لكن هذا التعدد يشبع بحمل واحد.

وهناك أهمية للتفريق بين الموازعة القوية والموازعة الضعيفة أو الزائفة. مثلا "all" في الإنجليزية يمكن أن تكون جامعة، ويمكن أن تكون موازعة. أما "every" أو "each"، فلا يمكن أن تكون إلا موازعة. فهناك فرق بين "all"، وهو جامع أساسا، وموازع هامشا، وبين "every" و "each" اللذين لا يمكن أن

يكونا إلا موازعين، بالنظر إلى الخصائص التي ناقشها بيغلي وستول (1995). إن التمييز بين السورين الجامع والموازع يجد تطبيقه في اللغة العربيـة عن طريـق التفريق بين خصائص المعرف، الذي يدخل عليه السور، وخصـائص غـير المعرف الذي يدخل عليه السور، إلى جانب ما تقتضيه الموازعة مـن تعـدد المحمول.

وهناك خاصية أخرى، وهي أن الموازعة علاقة بـين مـوزع (distributor) وموزع (distributee)، وأن هذه العلاقة ثنائيـة يمكن أن تتم إما عـن طريـق تسوير الحمل، وإما عن طريق مركب اسمي آخر يكون موازعـا.[13] وهنـاك روائز يمكن أن تدخل في تحديد هذه الموازعة، من جملتها الدور الـذي يلعبـه التعريف، وكذلك الدور الذي يلعبه النفي في تحديد القراءات.

وإذا عدنا إلى خصائص "كل"، فليس هنـاك في خصائصـه اللازمـة أو المعجميـة ما يفيد أنه موازع أو جامع. فلا يمكن استخلاص هذه الخاصية إلا من السياق التركيـبي، وخاصة خصائص فضلة "كل". ومن الأهمية بمكان أن

[13] للتفصيل، انظر بيغلي وستول (م.س.).

نشير إلى أن "كل" تتميز بكونها لا *تدخل إلا على الاسم المعـــدود* (countable). فإذا قلنا:

(21) أ) كل زيت

ب) كل حليب

ج) كل سمك

د) كل ذهب

(22) أ) كل الزيت

ب) كل الحليب

ج) كل السمك

د) كل الذهب

فإن "سمك"، مثلا، بدون تسوير يدل على الكتلة (mass)، وعند دخول "كـــل" سواء على المنكر، كما في قولنا "كل سمك" في (21ج)، فإن "سمك" يدل علـى معدود من السمك، أو من أنواع الأسماك، وبالتالي، فإن "كل" تقتضي دائمـــا العدّ.

وقد نفترض أن البنى التي تدخل عليها "كل" في الحالتين مختلفـــة. مثـــلا، نفترض أن "كل" قد تدخل على مركب حدي، وقد تدخل على مركب اسمي ليس فيه حدّ. كما إذا قارنا بين البنيتين في (23):

(23) أ) all the books

ب) every book

فالجملة (23أ) تتضمن حدا. أما (23ب)، فلا تتضمن حدًا. ويؤكد هذا أن في اللغات التي لا يمكن أن يظهر فيها اسم عار على الإطلاق بدون حد، مثل الفرنسية، نجد الاسم في هذه الحالات بدون حدّ. قارن بين (24أ) و(24ب) و(24ج):

(24) أ) tous les hommes

ب) tout homme

ج) chaque homme

ف "homme" ليس لها حد ظاهر، وليس هناك ما يدعو إلى افتراض وجود حد مجرد في هذه الحالة.

ومعلوم أن في هذه اللغة تمييزا بين اسم الكتلة والاسم المعدود عن طريق الحد، فنقول مثلا:

(25) أ) de l'huile

ب) une huile

حيث تستعمل أداة التعريف التبعيضية (article partitif) بالنسبة لأسماء الكتلة، وتستعمل أداة نكرة بالنسبة لما هو معدود كما في (25ب). والمقصود هو زيت

معدود أو أنواع معدودة من أنواع الزيت. ففي هـــذه اللغـــة، نلاحـــظ أن "chaque"، و"tout" عندما تكون مفردة، تدخل فقط على الأسمـــاء المعـــدودة العارية. فإذا قلنا:

(26) أ) chaque huile

ب) toute huile

فإنها تفيد فقط ما هو معدود، ولا تفيد ما هو كتلة.

وتؤكد هذا معطيات العربية، مما يجعلنا نظن أن سمة المعدود سمة أساســـية بالنسبة للسور الكلي، سواء كان موازعا، كما في قولنا: "كل زيت"، أو غـير موازع، كما في "كل الزيوت".[14]

لنعد إلى خاصية العدد في البنى الموازعة. فإذا قلنا مثلا:

(27) أ) كل رجال دخلوا القاعة يفعلون هذا

ب) كل ثلاثة رجال دخلوا القاعة يفعلون هذا

ج) كل الرجال الذين دخلوا القاعة يفعلون هذا

فإن قراءة (27ب)، بالضرورة، ستكون موازعة، بمعنى أن هناك أكثر من ثلاثـة رجال. وأما الجملة (27أ)، فهي تبدو وكأنها توازي (27ج)، وليس هناك أكثر

[14] يبقى التساؤل حول "كل الزيت"، فهي لا تفيد الكتلة، وإنما تفيد زيتا بعينـــه. فهناك قـــراءة تفريديـــة، وفي نفس الوقت هناك قراءة تتعلق بالأجزاء.

من "رجال". إلا أن هناك ما يفيد غير هذا، ويبين أن الجمع هنـــا يمكــن أن يكون موازعا. لنقارن البنى الإضافية التالية:

(28) أ) كل بنت كل حي رقصت رقصة متباينة

ب) كل بنات كل حي رقصن رقصة متباينة

ففي الجملتين، هناك قراءة موازعة، وإن كان الموزِّع مفردا في حالة، وجمعا في حالة أخرى. فالفرق بين الجملتين هو أن عدد البنات يمكن أن يكون محـــدودا في واحدة، أو أكثر من واحدة في (أ)، ولكنه بالضرورة أكثر من واحـــدة في (ب). ولكن الفاعل في الحالتين لا يشبـــع الدور المحوري مباشرة، كمـــا أن الحمل ليس أحاديا، لكون الرقص متعددا.

3. الجمع الدلالي والالتباس التسويري

في اقتراحنا لمعالجة التباس السور بين الموازعة وبين الجامعـــة سنجـــاري تصور لندمن (1996) Landman للتعدد الدلالي (semantic plurality)، المســـتوحى من أعمال أخرى ضمنهـــا شا (1981) Scha ولنك (1983، 1984) Link، علـــى الخصوص. وسنتبنى خاصة فكرة أن ما يسمى بالموازعة يمكن معالجتها علـــى غرار المراكمة (cumulativity)، على أساس أنها ظاهرة أو أثر للتعدد الـــدلالي، كما هو محدد في الأعمال المذكورة. وهناك ارتباط مفهوم التعـــدد الـــدلالي

بمفهوم التعدد الحملي (plural predication). ويمكن ربط الموازعة الجزئية (partial distributivity) والمراكمة الجزئية (partial cumulativity) بالجامعة باعتبارها أساسا حملا فُرَاديا أو أُحاديا (single basic predicate). فانطلاقا من لنك (1983)، يمكن تصور التعدد الدلالي على أساس أن مجال الأفراد إما أُحادات (singulars) أو ذرات (atoms)، وإما جموع (plurals). فالأفراد الجموع يمكن تصورها على أنها مجموعات للأفراد (sums) يتم تكوينها بواسطة عملية تكوين المجموع، ويمكن تصور المجال على أنه تنتظمه علاقة "جزء من" (part-of)، وأن الأفراد الأحادية هي الأفراد التي ليس لها إلا نفسها كأجزاء. ففي دلالة لنك أن الحمل الأحادي مثل "رجل" يدل على جُمَّاعة (set) الأفراد الأحادية فقط، وهي جُمَّاعة ذرية. وأما التعدد/الجمع، فهو إغلاق للمجموع (closure under sum). ف "*رجل" كجمع يضيف إلى ما صدق "رجل" كل المجموعات الجموع (plural sums)، التي يمكن تكوينها من عناصر "رجل". وعندما نكيف مجالات التأويل بصفة لائقة، تمكن عملية لنك للتعدد بأن تتنبأ بعدد من الخصائص العامة للأسماء الجموع. وهكذا تصير الاقتضاءات في (29) و(29أ) ورارة:

(29) زيد رجل وعمرو رجل وبكر رجل إذ ذا زيد وعمرو وبكر رجال

(29) أ) رجل (ز) $\wedge$ رجل (ع) $\wedge$ رجل (ب) $\longleftrightarrow$ *رجل (ز ⊕ ع ⊕ ب)

فهذه العلاقة الاستنتاجية يمكن أن تطبق على الأفعال عندما يكون لها تأويل مُوازِع (distributive) كما في (30).

(30) زيد حمل العلم وعمرو حمل العلم وبكر حمل العلم إذذا زيد وعمرو وبكر حملوا العلم (في التأويل الموازع لحمل العلم).

وبناءا على هذا، استدل لندمن (1989) على أن الموازعة يمكن أن تختزل ضمن التعدد الدلالي. وافترض أن النحو يتضمن عملية أحادية تقوم بتكوين حمول معدّدة دلاليا (أو جمعية) من حمول أحادية دلاليا. ففي المجال الاسمي، تؤدي العملية التعددية إلى أسماء جموع. وفي مجال الأفعال، تخلق هذه العملية التعددية تأويلات موازعة. وبهذا، نتمكن من رصد الاستنتاجات الواردة في كل من (29) إلى (30).

إلا أن هناك مشكلا يطرح بالنسبة لحالات الموازعة التي تنطبق على المجامعات (collections) مثل (31):

(31) التقى الأولاد والتقى البنات إذذا التقى الأولاد والبنات (في القراءة الموازعة للالتقاء، أي أنهم لم يلتقوا مثلا في نفس القاعة).

فهذه القراءة غير متوفرة مباشرة إذا كان "الأولاد" و"البنات" في (31) يدلان على مجموع الأولاد أو مجموع البنات. مما يتيح للتعدد أن يوازع حمل

الالتقـاء، فينطبق على الأولاد الأفراد والبنـات الأفراد. وبناءا على اقـتراح لنك (1984)، يمكن افتراض أن "الأولاد" يحول معناه (shifts) من تأويل جمعـي (plural)، أي مجموع الأولاد الأفراد، إلى تأويل زُمْري (group). فعملية ↑ الـتي تكون الزمرة عملية تحول مجموعا إلى زمرة فردية ذرية.

ويمكن افتراض أن تأويل المجامعة تأويل زمري. ويكون الحمل المجامع حمـلا أحاديا من الناحية الدلالية، وهو مسند إلى فرد ذري هو زمرة. ونمثل له كمـا يلي:

(32) ج (↑ (*رجل))

ومن جهة أخرى، فإن الحمل الموازع حمل متعدد (أو حمل جمع)، يسند إلى فرد متعدد (أو جمع). وإن القدرة على التحول من تأويل المجموع إلى تأويل الزمـرة يدخل الشبكة المطلوبـة التي تمكن من إعطاء رصد موحد للتعـدد، يشـمل (31). فإذا أمكن تأويل مجموع الأولاد أو مجموع البنات على أساس أنه زمرة، فإنه يمكن الوصول إلى موازعة للمجامعات كما هو ممثل في (32أ):

(32) أ) التقى (↑ *ولد)∧ التقى (↑ (*بنت)) ⟷ التقـى (↑ (*ولـد) ↑ (*بنت))

فهذا التصور مبني على الافتراضات التالية:

أ) إن الحمول الأساسية، الاسمية أو الفعلية، تؤول دلاليا على أنها جُماعات ذرات (sets of atoms).

ب) هناك (على الأقل) نوعان من الحمول:

- حمول أحادية، وهي تطبق حملا أساسيا على فرد ذري (سواء كان أحاديا أو زمريا)

- حمول جمعية، تطبق حملا جمعا بالموازعة على مجموع جمع للأفراد الذرية

ج) يمكن للمركبات الاسمية أن تحول تأويلاتها مما هو مجموع إلى ما هو زمرة.

في تكوين المجامعات، هناك تكوين يتعلق بجسم مجامع (body)، كما في الجملة التالية:

(33) لمس الأولاد السقف

أو يتعلق بعمل مجامع (collective action) كما في:

(34) حمل الرجال الميت

أو بمسؤولية مجامعة (collective responsibility)، كما في:

(35) اغتال الجنود القائد

فكل هذه الحالات تتعلق بحمل أحادي، وينطبق عليه مقياس المجامعة، بحيث يسند إلى المركب الاسمي المجامع دور محوري واحد.

1.3. مقياس المجامعة

إسناد حمل ح إلى موضوع جمع م يكون *مجامعا* إذذا كان إسناد ح إلى م محوري.

وبناءاً عليه، فإن وجود اقتضاءات مجامعة يدل على أن الحمل محوري، وغياب هذه الاقتضاءات يدل على أن الحمل غير محوري. يمكن تطبيق هذا التصور على الموازعة من جهة، وعلى المراكمة من جهة أخرى.

بالنسبة للموازعة الجزئية، أو الموازعة غير الاستنتاجية (non-inductive)، يمكن تخريجها على المجامعة، أي أنها أثر للمجامعة. وهناك موازعة قوية (أو استنتاجية) يتماشى تأويلها وما يخالف مقياس المجامعة. ف (34)، مثلا، في القراءة الواردة، ليس لها اقتضاءات محورية، ولا تتضمن حملا محوريا أساسا. إذن الموازعة الجزئية هي مجامعة، وهي حمل محوري، وأما الموازعة القوية، فهي حمل غير محوري.

بالنسبة للمراكمة، يمكن أن نقول، بناءاً على نفس الاستدلال، إن (36)، في قراءتها المراكمة الجزئية، قراءة مجامعة:

(36) أربعون صحافيا طرحوا على الرئيس سبعة أسئلة

فأثر المراكمة الجزئي يستنتج من الجامعة، وهـــو محـــوري. إلا أن قـــراءة المراكمة القويـــة لا يمكن أن تكون مجامعة. فهذه القراءة استنتاجيـــة (كما في الموازعـــة، بناءا على ما استدل عليه كرفكـــا (Krifka ((1990 ،1989)). فـــإذا أخذنا جملة مثل (37):

(37) ولدت مريم وهند ثلاثة أطفال، وهم زيد وعمرو وبكر

وإذا علمنا أن مريم ولدت زيدا، وهندا ولدت عمرا وبكرا، فإن محاولة تطبيـــق مقياس المجامعة تبين أن القراءة المراكمة غير محورية، وهي بالتالي غير مجامعـــة. إن القراءة المراكمة قريبة من القراءة الموازعة. فالمراكمة يمكـــن إدماجـــها في التعدد، لا في المجامعـــة. والمراكمة قراءة جمعية (تعددية)، مثل الموازعـة. إلا أن المراكمة، خلافا للموازعة، ليس لها حيز.

الأدوار المحورية محكومة بالقيد الأحادي، فلا تعدد إلا بالنسبة لحمول ذرية. وهي لا تطبق إلا على أفراد ذرية (سواء كانت هـــذه الأفـــراد أحاديـــة أو جُماعية). ونحتاج إلى إضافـــة التعدد إلى الأدوار، مما يخلق أدوارا متعـــددة أو جموعـــا (plural roles). فإذا كان الدور دورا متعددا (منفذا، أو محـــورا، الخ)، فإن المنفذ الجمع لمجموع الأحداث هو مجموع المنفذات (أو المحاور) للأجـــزاء الذرية للأحداث.

في إطار هذا التصور، يمكن أن نعود لعلاقة الموازعة القوية بغياب التعريف. ففي قولنا:

(38) كل رجل يأكل دجاجة

هناك دور متعدد، ولا يمكن أن يكون هناك إشباع أحادي، بخلاف قولنا:

(39) كل الرجال يأكلون دجاجة

فإن هذه القراءة تكون مجامعة، لكون التعريف يمكن من التفريد، أي تفريد الدور هنا، خلافا للنكرة. فالتفريد أساسي، وهو ليس مرتبطا بالعدد، لأن العدد قد يكون أحاديا وقد يكون جمعيا، ومع ذلك لا يشبع الدور، كما في قولنا:

(40) كل رجلين يأكلان دجاجة

فهذه الجملة لا تستعمل في وضع يكون فيه في القاعة رجلان فقط. فالقراءة الموازعة تأتي من العدد، وغياب إمكان المجامعة. وهذا خلاف قولنا "كل الرجال يأكلون دجاجة". فهذه الجملة وإن كان لها قراءة موازعة جزئية، فهي فقط أثر للقراءة المجامعة.

وعليه، يتبين أن التعريف، وليس العدد، هو المحدد للقراءة المجامعة، في مقابل القراءة الموازعة التي يغيب فيها التعريف.

وأما فيما يبدو وكأنه توارث بين السور الرأس وفضلته في السمات الإحالية (الجنس والعدد) من جهة، كما يظهر في (40)، مثلا، والتعريف، من جهة أخرى، كما يظهر في (41):

(41) كل الرجال القصار يأكلون دجاجة

فإن الأمور بحاجة إلى تدقيق.

فمن المعلوم، كما أوضحنا آنفا، أن الإضافة ليس فيها توارث في السمات الإحالية، من عدد وجنس. وإذن ليس هناك ما يفيد أن العدد في (40) قد انتقل من الفضلة إلى الرأس. ونفس الشيء يقال عن الجنس في (42):

(42) كل امرأة تأخذ نصيبها

فهذا التطابق يمكن أن يكون مماثلا للتطابق في (43):

(43) نصف المتدخلين قالوا هذا

فليس هناك ما يدل على أن نصف "جمع" هنا.

وأما بخصوص التعريف، فليس هناك ما يدل في (41) على أن *كل* معرفة بل إن التطابق في التعريف في (41) مواز للتطابق في العدد، وهو تطابق مع الفضلة لأن القصار تقييد للرجال، لا لكل الرجال. ولا يصح هذا التأويل (فيما نعلم).

وإذا اتضح أن التوارث في التعريف والعدد والجنس لا يقع مع *كل*، يمكـــن فصل تأويلي الموازعة والمجامعة عن التوارث التركيـــي للسمـــات. ويكفي في هذه المرحلة أن نقول إن الفرق بين الموازعة والمجامعة من الناحية التركيبية مبـــني على وجود مركب حدي فضلة (مخصص)، أو عدم وجود هذا التخصيص.

المراجع

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: 1979، *شرح ألفية بن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط.5.، 1979.

الأستراباذي، رضي الدين: 1975، *شرح الكافية*، دار الكتاب العلمية، بيروت.

جحفة، عبد المجيد: 1998، عن التباس "كل" في اللغة العربية، *أبحاث لسانية* 2.3، 1–29، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: 1974، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، أعلام الكتب.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، *البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة، وبناء الجملة*، دار توبقال، الدار البيضاء.

References

Abney, S.: 1987, *The English noun phrase in its sentential aspect*. Ph. D. MIT.

Beghelli, F. & T. Stowell: 1995, Distributivity and Negation: The syntax of *Each* and *Every*, In A. Szabolcsi ed.

Benmamoun, E.: 1996, Agreement Asymmetries and the PF Interface. Paper presented at the Third Afroasiatic Conference. Sopia Antipolis.

Campbell, R.: 1993, The Occupants of Spec DP. *GLOW Newsletter* **30**, 62-63.

Campbell, R.: 1996, Specificity Operators in Spec DP.*Studia Linguistica* **50**, 161-188.

Cantarino, V.: 1975, *Syntax of Modern Arabic Prose*, Vol.II, Indiana University Press: Bloomington.

Chomsky, N: 1995, The *Minimalist Program*. The MIT Press: Cambridge, Mass.

Fassi Fehri, A.: 1981, *Linguistique arabe: forme et interprétation*. Publications of the Faculty of Letters: Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1987, Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order. *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. **1**, 189-221. Oukad Publishers: Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1991/1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers: Dordrecht.

Fassi Fehri, A.: 1996, Distributing Features and Affixes in Arabic Subject Verb Agreement Paradigms. *Linguistic Research* **1.2**, 1-30. IERA: Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1997b, Licensing Arabic Adjectives. Paper delivered at the GLOW 20 Workshops. IERA: Rabat. *GLOW Newsletter* **37**.

Fassi Fehri, A.: 1997c, Arabic adverbs and their Case. *Linguistic Research* **3.1**, 1-25. IERA: Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1998a, Layers in the Distribution of Arabic Modifiers and their Licensing. In E. Benmamoun et als. eds. *Perspectives on Arabic Linguistics*, XI.

Fassi Fehri, A.: 1998b, Arabic modifying adjectives and DP Structures revisited. *Linguistic Research* **3.2**, 1-78, IERA: Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1998c, On strict Adjacency in VS and NPoss Structures, paper presented at the Fourth Conference on Afroasiatic Linguistic, London.

Gil, D.: 1996, Universal Quantification in Hebrew and Arabic, in *Second Conference on Afroasiatic Grammar*, Holland Academie. Graphics, The Hague.

Heim, I.: 1982, *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Ph. D. Univ. of Mass: Amherst.

Higginbotham, J.: 1985, On Semantics. *Linguistic Inquiry* **16**, 547-593.

Holmberg, A.: 1993, On the Structure of Predicate NP. *Studia Linguistica* **47**, 126-138.

Krifkan, M.: 1990, Four thousand ships passed through the lock, *Linguistics & Philosophy*, **13**.

Landmann, F.: 1989, groups, *Linsuistics and Philosophy*, **12**.

Landmann, F.: 1996, Plurality, in S. Lappin ed. *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, Blackwell: Oxford.

Link, G.: 1983, The logical analysis of plurals and mass terms, in R.Bauerle ed., *Meaning, Use, and Interpretation*, Berlin, de gruyter.

Link G. 1984, On the logic of relative clause constructions with multiple heads, In F. Landmann & F. Vetman eds., *Varieties of Formal Semantics*, Foris, Dordrecht.

Longobardi, P.: 1996, The Syntax of N-raising: a minimalist theory. ms. Univ. di Venezia.

Ritter, E.: 1987, NSO noun phrases in Modern Hebrew. *NELS* **17**, 521-537.

Scha, R.: 1981, Distributive, collective, and cumulative quantification, in J. Groenendijk, M. Stokhof & T. Janssen, eds., *Truth, Interpretation, and Information*, Froris, Dordrecht.

Siloni, T.: 1994, Noun Phrases and Nominalizations. Doctoral Dissertation. Univ. de Genève.

Szabolcsi, A.: 1994, The Noun Phrase. In Kiefer, F. & Kiss, K. *The Syntactic Structure of Hungarian*. Academic Press: New York.

Szabolcsi, A.: 1995, *Ways of Scope Taking*. Kluwer Academic Publishers: Dordrecht.

Wright, W.: 1858/1974, *A Grammar of the Arabic Language*. Cambridge Univ. Press: Cambridge.

محمد الرحالي
كلية الآداب القنيطرة

بنية الإضافة وفحص الإعراب
داخل المركب الحدي

حظيت بنيات الإضافة باهتمام كبير من قبل اللسانيين بحكم أن دراسة هذه البنيات تقدم فهما أفضل للبنية الداخلية للمركب الاسمي من حيث تأويله الإحالي وخصائصه الإعرابية وعدد ونوع المقولات الوظيفية المسقطة داخل هذا المركب. وأحاول في هذا البحث أن أعالج جملة من خصائص بعض تراكيب الإضافة، مركزا الاهتمام على الخصائص الإعرابية لما يعرف بالإضافة المحضة.

1. أنماط الإضافة

تركيب الإضافة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، مثل العربية المغربية ولغات سامية أخرى، متنوع الأنماط والخصائص من حيث الإعراب والإحالة والعناصر التي ترأس هذا التركيب والعناصر التي تتوزع داخله. ويقسم النحاة العرب القدماء بنيات الإضافة إلى قسمين: الإضافة المعنوية أو المحضة مثل (1)،

والإضافة اللفظية أو غير المحضة، مثل (2):[1]

(1) كلب الحراسة

(2) محاربة البطالةِ

وتقيم الأعمال التوليدية المهتمة بتركيب الإضافة فرقا آخر يميز بين تركيبي الإضافة الواردين أعلاه، وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمى بالحالة الحرة أو المطلقة (absolute state) أو الجر التحليلي (analytic genitive). ويمتاز هذا الضرب الأخير من تراكيب الإضافة المحضة، الذي سنسميه الإضافة الحرة، بدخول حرف جر على المضاف إليه. ويرد هذا النوع من التراكيب في العربية المغربية، في مثل (3):[2]

---

[1] يعرف هذا الضرب من البنى في الأدبيات اللسانية العربية، بشكل عام، باسم الحالة المبنية (construct state) أو الجر التأليفي (synthetic genitive)؛ وتميز الأعمال التوليدية، داخل (1)–(2)، بين إضافة أسماء الأعمال (process nominals)، في مثل (2) وإضافة أسماء غير الأعمال (non-process nominals)، في مثل (1)، (انظر الفاسي الفهري 1990 و1993). والمقصود بأسماء الأعمال الأسماء التي تفيد حدثا (event) دالا على عمل، ويقصد بأسماء غير الأعمال أسماء الجنس (common nouns). ويعرف الشريف علي الجرجاني اسم الجنس في التعريفات، ص. 48، كالآتي: "وهو ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه كالرجل، فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعيُّنه." ويميز الشريف الجرجاني هذه الطبقة من الأسماء من اسم العين الذي يعرفه كالآتي: "وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو."

[2] أحيانا يختزل صوتيا حرف الجر "ديالْ" في "دْ"، ويخضع اطراد هذا الأمر أو محدوديته للتنوع اللهجي في العربية المغربية.

(3) الدارْ دْ(يالْ) حمدْ

وتملك العربية المغربية، إلى جانب الإضافة الموجودة في (3)، الإضافة بنوعيها السالفي الذكر في (1) و(2)، في مثل (4) و(5)، تباعا:

(4) دارْ حمدْ

دار أحمد

(5) ماكْلة الخبز

أكْلُ الخبز

وتقدم اللغة العربية معطيات يفصل فيها حرف جر بين المضاف والمضاف إليه، في مثل (6):

(6) كتاب لسيبويه

من الأسئلة التي تطرحها هذه الفروق والتماثلات بين العربية المعاصرة والعربية المغربية، معرفة ما إذا كانت العربية المعاصرة تملك كذلك تركيب الإضافة بالحرف؛ أي، هل تماثل البنية (6) في العربية المعاصرة البنيةَ (3) في العربية المغربية؟ نرجيء الجواب عن هذا السؤال إلى الفقرة الثالثة حيث ندرس الإضافة الحرة وخصائصها الإعرابية وخصائص حرف الجر فيها. ونخصص الفقرة الثانية لدراسة خصائص الإضافة المحضة الإحالية والإعرابية. ونبين، تبعا للفاسي الفهري (1987، 1993 و1997)، أن هاته الخصائص تشتق محليا من البنية

التركيبية وليست محددة سلفا في المعجم وتصمم بعد ذلك البنية التركيبية وفاقا لها، كما تزعم ذلك بورر (1994) Borer. وسندافع كذلك عن أن العلاقة الأساس التي تحدد بنية الإضافة هي العلاقة الإعرابية وليس توارث التعريف، كما في بورر 1994. وفي هذا الإطار، سنبين أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق،[3] وسنبرز التوازي الحاصل في هذا الشأن بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفي الجملة، كما بينته أعمال عديدة.[4] وفي تفحصنا للبنية الداخلية للمركب الحدي، سنتبنى تصورا أدنويا للإسقاطات الوظيفية ينبني على مبدأ الاقتصاد وعلى محلية العمليات الاشتقاقية.

[3] لقد سبق أن دافعنا عن هذا الافتراض في دراستنا للرفع وموقع الفاعل في اللغة العربية في الرحالي (1996).

[4] انظر مثلا الفاسي الفهري (1990).

2. الإضافة المحضة أو المعنوية

بالرجوع إلى كتب النحاة العرب القدماء، يمكننا أن نحصر خصائص الإضافة المعنوية فيما يلي:[5]

(8) أ) إضافة اسم (لا وصف) إلى اسم، كما في (8).

ب) تكون الإضافة بمعنى اللام الدالة على الاختصاص أو الملكية، أو بمعنى من، كما في (6)، المعادة تحت (9)، و(10) تباعا.

ج) يرث المضاف خصائصه الإحالية من المضاف إليه، كما في (11).

د) دخول حرف الجر على المضاف إليه يمنع تسرب الخصائص الإحالية إلى المضاف، كما في (12أ).

ه) لا يقبل المضاف الألف واللام، أي يوجد توزيع تكاملي بين الإضافة والألف واللام، كما في (12ب).

و) لا يقبل المضاف نون التنوين أو نون المثنى والجمع، كما في (13).

ز) لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في (14).

---

[5] للتفصيل، انظر ابن عقيل في *شرح ابن عقيل*، ج. 3، ص. 43–82، وابن يعيش في *شرح المفصل*، ج. 2، 118–119، والصبان في *حاشية الصبان على الأشموني*، ج. 3، 243–244، من بين آخرين.

ح) عاملُ الجر في المضاف إليه المضافُ أو حرف جر ملائم مقدر، حسب نحاة آخرين.

ونمثل لهذه الخصائص بالأمثلة الآتية:

(8) كتاب سيبويه

(9) كتاب لسيبويه

(10) أ)خاتم فضة

ب) خاتم من فضة

(11) أ) كتاب سيبويه القديم

ب) *كتاب سيبويه قديم

(12) أ) الكتاب لسيبويه

ب) *الكتاب سيبويه

(13) أ) *كتابُ/كتابٌ سيبويه

ب) *كتابان/كتابا سيبويه

ج) *مجرمون/مجرمو المدينة

(14) *كتاب القديم سيبويه

ومن بين الخصائص الواردة في (7)، سنركز مناقشتنا على الخصائص الإحالية والعاملية-الإعرابية. وهكذا، سنبين، تبعا للفاسي الفهري (1997)، أن الإضافة لا تقتضي بالضرورة توارثا في الخصائص الإحالية بين المضاف والمضاف إليه،

كما سنبين أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، يمكن أن يساهم في تحديد هذه الخصائص. وبالنسبة للخصائص الإعرابية، سنبين، خلافا للنحاة القدماء الذين ربطوا بين معنى الإضافة والحرف العامل المقدر،[6] أن تأويل الإضافة الدلالي مستقل عن العلاقة الإعرابية، وأن الحرف الذي يظهر في بنية الإضافة فارغ من المعنى وله دور إعرابي خالص. وأدافع في هذا التحليل عن أن الإعراب علاقة بنيوية شجرية مستقلة نظريا عن العلائق المحورية.

1.2 بنية الإضافة المحضة التركيبية

جل الأعمال التي اهتمت ببنية الإضافة في اللغات السامية أو في لغات أخرى ركزت اهتمامها، في إطار اهتمامها الشامل ببنية المركب الاسمي، على شيئين: كيفية رصد الخصائص الإحالية وتوزيع الأداة والأسوار والأعداد والصفات داخل هذه البنيات، وكيفية إسناد/فحص الإعراب.[7] تقتضي معالجة هذه الجوانب تحديد نوعين من المواقع: موقع التأويل الإحالي، وموقع

---

[6] هذا الأمر واضح عند ابن يعيش في *شرح المفصل*، ج. 2، ص. 118.

[7] انظر الفاسي الفهري (1987)، (1990)، (1993)، و(1997)، بالنسبة للغة العربية، وريتر (1988) Ritter وسيلوني (1994) وبورر (1994)، بالنسبة للغة العبرية، ولونكوباردي (1997) Longobardi، بالنسبة للغات الرومانية من بين آخرين.

الإعراب، كما تقتضي تحديد التعالق ، إذا كان هناك تعالق، بين التأويل والإعراب. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز، بشكل عام، بين تحليلين لبنية الإضافة، تحليل تركيبي، نجده في أعمال الفاسي الفهري (1987، 1990، 1993 و1997)؛ وتحليل معجمي تتبناه بورر (1994).

1.1.2 التحليل المعجمي

تتبنى هذا التحليل بورر (1994) التي تذهب إلى أن الإضافة تملك الخصائص الصّواتية للكلمة، وتمثل لذلك بالمثالين الموجودين في (15):

(15) ʔorex din   beit sefer

قانون محرر   كتاب دار

'محام'   'مدرسة'

وبناء على هذا، تفترض أن الإضافة تخضع لعملية تكوين الكلمة، فتتصرف تصرف الكلمة الواحدة، لا المركب. وعملية التكوين هاته تركيبية تنبني على دمج رأس فضلة بنية الإضافة في رأسها. ويكمن مبرر الدمج في أنه يسمح بتسريب السمة [±تعريف] إلى البنية بأتمها. وهذه العملية هي التي تفسر، في رأي بورر، خاصية انتشار التعريف. ويقوم هذا التحليل على جملة من الافتراضات نلخصها كالآتي:

(16) أ) السمة| ±تعريف| تولد في الأساس مع الرأس المعجمي س، في اللغات السامية،

ب) الحد غير مخصص بالسمة |±تعريف| في اللغات السامية (في الأساس) ويصبح مخصصا بتلك السمة بعد صعود الاسم إليه،

ج) لا تملك الساميات مخصِّص الحد، ولذلك لا يمكن أن يصبح الحد مخصَّصا بالسمة |± تعريف| نتيجة لصعود مركب إلى مخصصه، في التركيب الظاهر أو في الصورة المنطقية.

ويلزم عن هذه الافتراضات أن التركيب لا يلعب دورا في تحديد علاقة توارث التعريف أو علاقة فحص الإعراب التي من المفروض أن تتم في مخصص الحد. إن التعريف في هذا التحليل سمة معجمية تسند إلى رأس البنية في المعجم وتسقط في التركيب تحت الإسقاط المعجمي، وبعد صعود الاسم إلى الحد، يتسرب التعريف إلى البنية كلها. النقطة الضعيفة في هذا التحليل، إضافة إلى نقط أخرى، تكمن في عدم رصده لإعراب الجر. فتحليل الدمج ينبني على أن سمات الرأس تتسرب إلى الفضلة، كما يقع في سمة التعريف، لكنه غير واضح فيما يخص إعراب الجر الذي تحمله الفضلة/المضاف إليه. فلو صح فعلا أننا أمام كلمة واحدة أو وحدة صرفية، لحملت الكلمة إعرابا واحدا، والحال أن ما يحدث هو أن المضاف إليه يحمل دائما إعراب الجر بينما يحمل

الرأس/المضاف الإعراب الذي يقتضيه موقعه التركيبي، كما في (17)، حيث يحمل المضاف النصب باعتباره مفعولا بينما يحمل المضاف إليه الجر:

(17) سرق الرجل بيتَ المالِ

علما بأن عملية تكوين الكلمة، حسب بورر، تتم في التركيب بواسطة نقل رأس إلى رأس، لا في الصورة الصوتية، وهذا ما يجعل المشكل الإعرابي مشكلا حقيقيا؛ بمعنى آخر، إذا كان هناك نوع من الامتصاص للتعريف، فلماذا لا يحدث ذلك بالنسبة للإعراب؟ وهناك ملاحظة أخرى عن تحليل الدمج تتعلق بمبرر اللجوء إليه. فالقول بضرورة الدمج في الإضافة لتمكين الحد من اكتساب التعريف هو زعم نظري داخلي وغير مبرر تجريبيا بشكل مستقل. وحتى من الناحية النظرية، فإن هذا الزعم يجعل مبرر عملية النقل هو إسناد سمة، أي إسناد/تسريب التعريف من الكلمة المدمجة إلى الحد، في حين أن العمليات التركيبية مصممة مبدئيا لفحص السمات (إما محوها وإما محوها وحذفها)، وليس لإضافتها. فضلا عن هذا، فإن تبرير النقل بالشكل المذكور فيه خرق لمبدأ الجشع، سواء بمعناه الموجود في شومسكي (1995)، أو بمعناه الموجود في شومسكي (1996)،[8] حيث نجد أن النقل يتم لا لفحص سمة العنصر

[8] في شومسكي (1996)، تحول مكان انطباق مبدأ الجشع من العنصر المنتقل إلى الموقع الهدف (Target) الذي يستهدفه، وهو ما أصبح يعرف بالجشع الانتحاري (Suicidal Greed).

المتقل ولا لفحص سمة الموقع الهدف. بالإضافة إلى هذا، هناك من الحجج التجريبية ما يكفي لتبيان أن افتراض الدمج غير قائم. فهذا الافتراض مبني على تعميم بعض بنيات الإضافة المماثلة لـ(18)، على باقي بنيات الإضافة الاعتيادية السابقة الذكر، مثل (8) المعادة أسفله في (19):

(18) رأسُ المالِ

(19) كتاب سيبويه

لكن هذا التعميم خاطئ، لأن هناك فروقا تركيبية وتأويلية واضحة بين (18) و(19) التي تعد من قبيل الكلمات المركبة (compounds) وتشبه في تحجرها العبارات المسكوكة. الفرق الأول، يكمن في أن المضاف إليه في (19) يقبل العطف، بينما لا يقبله المضاف إليه في (18)، كما يتضح ذلك في (20):

(20) أ) كتاب سيبويه والمبرد

ب) *رأسُ المالِ والرجلِ

الفرق الثاني، يتمثل في أن البنيات من قبيل (19) تقبل دخول حرف الجر على المضاف إليه، كما في (9) أعلاه، المعادة هنا في (21أ)، في حين أن دخول حرف الجر في (18) يجعل البنية شاذة، كما في (21ب):[9]

[9] تدل العلامة "*" على أن تأويل الجملة غير سليم.

(21) أ) كتاب لسيبويه

ب) #رأس للمال

وتدعم معطيات العربية المغربية كذلك هذا الفرق، فنجد بنيات الإضافة المحضة تقبل عادة أن تأخذ صورة الإضافة الحرة، مع الحفاظ على نفس التأويل، كما في (22):

(22) أ) خبز السوق

ب) الخبز ديال السوق

الخبز لـ السوق

لكننا نرى أن البنيات المماثلة لـ(18) تبدو شاذة عندما تستعمل في الإضافة الحرة، كما في (24):

(23) أ) راس لمال ب) راس الحانوت

رأس المال رأس الحانوت

'توابل،

(24) أ) #الراس ديال لمال ب) #الراس ديال الحانوت

الرأس لـ المال الرأس لـ الحانوت

الفرق الثالث، يكمن في أن المضاف إليه في بنيات الإضافة الاعتيادية يقبل الإضمار، كما في (25)، في حين أن إضمار المضاف إليه في البنيات المماثلة لـ (18) تنتج عنه بنيات شاذة، كما في (26ب):

(25) أ) قرأت كتاب سيبويه

ب) سيبويه قرأت كتابه

(26) أ) خسرت رأس المال

ب) #المال خسرت رأسه

الفرق الرابع، يكمن في أن بنيات الإضافة تتميز بعدم قبول دخول أداة التعريف عليها (الخاصية (ه7))، كما في (12ب) المعادة هنا في (27)، غير أن البنيات المماثلة لـ(18) تقبل أداة التعريف، كما في (28). بالإضافة إلى هذا، تقبل هذه البنيات لواصق صرفية أخرى تلتصق عادة بالكلمات المستقلة، مثل لاصقتي النسبة والجمع في (29) و(30)، تباعا:

(27) *الكتاب سيبويه

(28) الرأس مال/الرأسمال

(29) الرأسمالي

(30) الرأسماليون

فالبنيات الموجودة في (28)-(30) تبرز بوضوح أننا أمام بنية إضافة تحجرت وأصبحت تسلك سلوك الكلمة الواحدة المركبة، وهذا السلوك يخالف بنيات الإضافة الاعتيادية. إن السلوك التركيبي للبنيات المقدمة أعلاه يبيّن أننا لسنا أمام وحدات مدمجة ولكن أمام عنصري بناء مستقلين، كما يبين ذلك بجلاء مثالا العطف والإضمار.[10] وبناء على هذه النتيجة، فإننا سنبين في الفقرة الموالية، خلافا للافتراضات الموجودة في (16)، وتبعا للفاسي الفهري (1993 و1997)، أن بنيات الإضافة تملك مخصصا للحد، ويلعب هذا المخصص الدور الأكبر في تحديد خصائص الإضافة.

[10] بالإضافة إلى الحجج التجريبية التي أوردناها، فإنه من الناحية النظرية، لا توجد ضرورة في إطار البرنامج الأدنوي، لأن يقوم التركيب الظاهر بعمليات تكوين الكلمة، كما تفترض ذلك بورر، فالكلمات تبنى في المعجم، وقد يبنى جزء منها في القالب الصرفي الذي يوجد بعد التهجية، أما التركيب فعبارة عن عملية فحص مجردة للسمات.

2.1.2. التحليل الأدنوي المحلي

2.1.2.1. الإحالة والإعراب

يتفق جل الباحثين الذين اهتموا ببنية الإضافة في اللغات السـامية على أنالمضاف يرث خصائص المضاف إليه،[11] غير أن الفاسـي الفـهري (1997) لاحظ أن بنيات الإضافة لا تتطلب بالضرورة أن تكون معرفة حق في حالـة كون المضاف إليه معرفا. الحجة على هذا، تكمن في أن الإضافة غير الموصوفة التي تقع في موقع المحمول في مثل (31أ) لا تقتضي دائما الأحادية أو الفرديـة (uniqueness/individuality)، كما في (31ب) حيث تقبل البنية التعدد أو التكـرار بالعطف خلافا لما هو موجود في (32) و(33):

(31) أ) هذا أخي (الفاسي الفهري 1997: 9)

ب) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي

(32) أ) هذا أخي الكبير

ب) # هذا أخي الكبير وهذا أيضا أخي الكبير

[11] انظر بورر (1994) وسيلوني Siloni (1994) ولونكوباردي (1997) في الفقرات السابقة، وانظـر كذلـك رأي النحاة العرب في هذا الشأن في المصادر الواردة في الهامش 5.

(33) أ) هذا هو أخي

ب) #هذا هو أخي وهذا أيضا هو أخي

فالفرق القائم بين (31) و(32)–(33) يكمن في أن المثالين الأخيرين يقتضيان وجود أخ واحد معهود، لذلك لم يصح ورودهما في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، في حين أن (31) تقتضي وجود أكثر من أخ لذلك صح ورودها في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، وهذا يوضح أن الإضافة في (31) لا تدل على الفردية. فرغم أن المضاف إليه في (31) ضمير، والضمير معرفة، فإن المضاف لم يرث التعريف الدال على الفردية، وهذا يؤكد أن سمات المضاف الإحالية لا تُحدِّد دائما إحالة بنية الإضافة بأكملها. وتأكيدا لهذا الموقف، وخلافا لما هو شائع في الأدبيات التي اهتمت ببنية الإضافة والتي نظرت إلى إحالتها وكأنها معزولة عن السياق التركيبي، تُبرز معطيات أخرى أن إحالة بنية الإضافة تتأثر بالسياق التركيبي الذي يرد فيه المتضايفين، وتتأثر كذلك ببنية المضاف الصرفية من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

لنبدأ أولا بتأويل بنية الإضافة مع بعض المحمولات. فلقد أصبح شائعا، منذ عمل كارلسن (1977) Carlson وكراتزر (1989) Kratzer وديزين (1992) Diesing، أن المركبات الاسمية تختلف إحالتها من حيث العموم (generic) والوجود (existential) باختلاف نوع المحمول الذي تواردە. ويقسم كارلسن

هذه المحمولات إلى نوعين:[12] محمولات مستوى *المرحلة* (stage-level predicates) ومحمولات *المستوى الفردي* (individual-level predicates). تعبر الأولى عن الحالات المؤقتة، مثل موجود، *ممدود على الأرض*، وعن الأنشطة الدالة على الانتقال، مثل حطّم؛ وتعبر الثانية عن الحالات القارة، مثل ذكي، *له أربعة أرجل*، إلخ. لنتأمل سلوك بنيات الإضافة مع هذا النوع من المحمولات:[13]

(34) أ) طلبة الجامعة أذكياء

ب) طلبة الجامعة يتكلمون لغات عديدة

(35) أ) طلبة الجامعة حطموا المقاعد

ب) طلبة الجامعة حاضرون هذا المساء

فإذا قارنا الجملتين الموجودتين في (34) بالموجودتين في (35)، نجد أن الأوليين تدلان على أن *طلبة الجامعة*، بشكل عام، يملكون خاصية معينة، في حين أن الثانيتين تدلان على وجود عنصر، هو *طلبة الجامعة*، وقام هذا العنصر بحدث

---

[12] يورد كارلسن هذا التقسيم أساسا لرصد سلوك المركبات الاسمية الدالة على الجمع والعارية من الأداة مثل Brussels sprouts (كُرُنب صغير) التنكير أو الخصوص. ونرى أن المركبات الاسمية المعرفة في العربية تتأثر كذلك بهذه الأسيقة التركيبية.

[13] يبدو أن تأويل المركب الحدي *طلبة الجامعة* يتأثر كذلك بالتأويل الجهي للمحمول، كما في (53ب)، بحيث إذا أخذ الفعل صيغة الماضي، فإن التأويل سيختلف (انظر شميت (Schmitt (1997 فيما يخص التأويل الجهي للمركبات الاسمية).

معين. وبناء على هذا، تأخذ الجمل أعلاه التمثيلات المنطقية الواردة في (36) و(37)، تباعا:[14]

(36) أ) عمم [حيث س هي طلبة الجامعة] س أذكياء

ب) عمم [حيث س هي طلبة الجامعة] س يتكلمون لغات عديدة

(37) أ) س هي طلبة الجامعة ∧ س حطموا المقاعد

ب) س هي طلبة الجامعة ∧ س حاضرون هذا المساء

فوفاقا للتحاليل المتداولة لبنية الإضافة، فإن المضاف في (34) يرث التعريف من المضاف إليه، وبالتالي، تصبح البنية كلها دالة على التعريف، بمعنى أنها تمتلك إحالة منفردة ومألوفة،[15] لكن ما يتبين من خلال (36) هو أن المركب الحدي "طلبة الجامعة" يحمل تأويل العموم بحيث إن ماصدقه هو مجموع طبقة "الطلبة" وليس أفرادا معينين داخل الطبقة.[16] وهذا التأويل يختلف عن الذي نجده في (35)، كما يتضح ذلك من (37) حيث يحمل المركب الحدي دلالة الوجود.

[14] نستعمل هنا تمثيلا منطقيا من النوع الذي نجده عند ديزين Diesing (1992). وتشير عمم في (36) إلى السور أو العامل المنطقي (operator) الدال على العموم والذي يربط المركب الحدي المكون من المضاف والمضاف إليه.

[15] نستعمل هنا الألفة بالمعنى الذي نجده عند هايم Heim (1982) وإنش Enç (1991).

[16] نشير هنا إلى أن التأويلين الموجودين في (36) هما العائلي أو المنفصلان، لكن في سياق معين ملائم يمكن تأويل الإضافة في (36ب) تأويلا وجوديا، غير أن هذا لا يقلل من قيمة الحجة، لأن ما يهمنا هو أن ورود تأويل العموم في السياق التركيبي الموجود في (36) يؤثر في إحالة المركب الحدي.

ويمكن أن يتغير التأويل الموجود في (37) بمجرد دخول عناصر جديدة إلى البنية مثل ما نجد في (38):

(38 طلبة الجامعة دائما حاضرون (في الساحة السياسية)

فالظرف *دائما* في (38) يلعب دور السور الرابط للمركب الحدي، فيُغلِّب بذلك قراءة العموم.

يلعب كذلك الموقع التركيبي الذي ترد فيه بنية الإضافة دورا في تكييف تأويل هذه البنية، كما يتمثل ذلك في (39):

(39) الناس يتكلمون مع طلبة الجامعة

ففي (39)، تفقد بنية الإضافة تأويل العموم. فالجملة لا تعني أن هناك خاصية عامة تملكها س، حيث س هي طلبة الجامعة، بل إنها تعني أنه توجد س، حيث س هي طلبة الجامعة، والناس يتكلمون مع س. فهذا يوضح أن بنية الإضافة ليست لها مناعة ضد تغير السياق التركيبي وتأثيره في تأويلها.

يعد المضاف كذلك من العناصر المؤثرة في تأويل بنية الإضافة. فجميع الأبحاث التي عالجت هذا الضرب من البنيات اعتبرت أن المضاف إليه وحده الذي له دور في التأويل الإحالي للبنية، فمتى كان المضاف مُعرَّفا كانت البنية بأكملها مُعرفة ومتى كان مُنكَّرا كانت البنية بأكملها منكرة، غير أن هناك من

المؤشرات ما يدل على أن للمضاف دورا في التأويل الإحالي لبنية الإضافة. من هذه المؤشرات أن اختلاف بنية المضاف الصرفية من حيث العدد: الجمع والتثنية والإفراد، يجعل التأويل مختلفا. فلنقارن، مثلا، (40) بـ(34أ):

(40) طالبا الجامعة ذكيان

الفرق بين هذه الجملة وتلك الموجودة في (34أ) يكمن فقط في أن المضاف انتقل من الجمع إلى التثنية، لكن نتيجة هذا التغيير هي أن تأويل بنية الإضافة برمّتها تغير من الدلالة على العموم إلى الدلالة على الوجود، وبذلك تأخذ (40) التمثيل المنطقي الموجود في (41):

(41) E س س هو طالبا الجامعة ∧ س ذكيان

وقد جعل فقدانُ تأويل العموم بنيةَ الإضافة تكتسب التعريفَ، فأصبحت بذلك مألوفة وذات إحالة منفردة، أي أنه من بين مجموع طلبة الجامعة هناك طالبان محددان يملكان خاصية الذكاء. فمن خلال (40)، يبدو واضحا أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، له دور في تحديد تأويل بنية الإضافة الإحالي، كما تجلى ذلك حين تغيرت بنية المضاف العددية. وبناء على هذا، فإن خصائص المضاف إليه وحدها لا تحدد دائما تأويل بنية الإضافة بكاملها. لكن يبقى علينا أن نعرف ما هي بنية الإضافة في الحالة التي لا يرث فيها المضاف سمته الإحالية من المضاف إليه؟ الجواب عن هذا السؤال نقدمه من

خلال تحديدنا لبنية الإضافة بشكل عام. ولتوضيح هذا التحديد، نأخذ المثـــال (1)، المعاد هنا في (42):

(42) كلب الحراسة

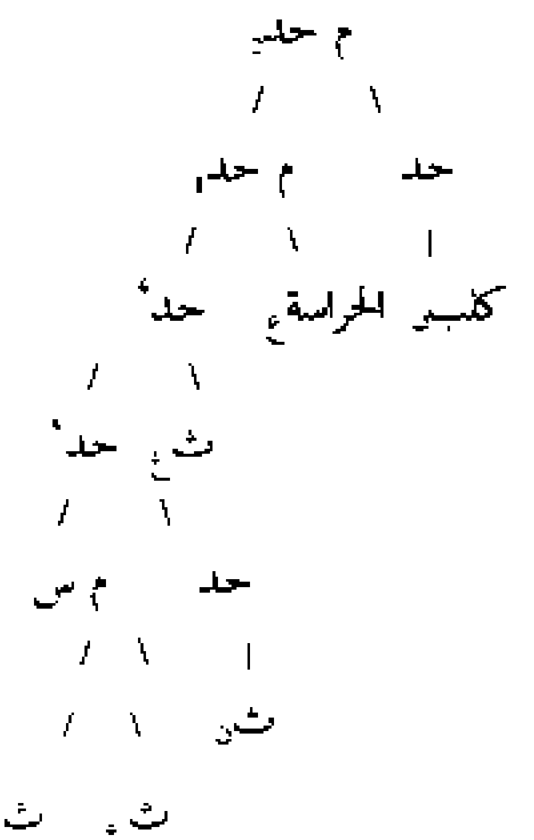
لاشتقاق هذه البنية نحتاج إلى عمليتين: ضُم (Merge) واجذب (Attract). وبناء على أن الضم عملية ثنائية،[17] فإن المضاف إليه يُضم إلى المضـــاف في (43)، وبعد ذلك يصعد المضاف، رأس البنيـــة، إلى رأس المركـــب الحـــدي الأول ليفحص السمة [±تعريف] وإعراب الجر، ثم يصعد المضاف إليه إلى مخصـــص هذا الحد ليفحص سمتيه، الإعرابية والإحالية، عبر العلاقة الشـــجرية تطـــابق مخصص–رأس. وتنتج الرتبة الموجودة في (42) بعد صعود المضـــاف إلى رأس المركب الحدي الأعلى، كما هو مبيَّن في (43):

---

[17] يلزم عن هذا أن البنيات الأحادية أو غير المتفرعة، مثل (أ)، غير ممكنة:

أ) م س
|
س'
|
كلب

(44)



تطرح هذه البنية مجموعة من الأسئلة، منها: ما الذي يجعل عملية الضم تشمل في بداية الاشتقاق المضاف والمضاف إليه لا المضاف وعنصرا آخر يوجد في التعداد (Numeration) الذي ينطلق منه الاشتقاق.[18] بمعنى آخر، ما الذي يمنع المضاف إليه من أن يُضَمَّ في مرحلة متأخرة من الاشتقاق؟ وما الذي يبرر صعود المضاف والمضاف إليه في التركيب الظاهر علما أن الجذب في الصورة المنطقية أقصد من الجذب قبل التهجية، لا بسبب مبدأ الإرجاء، ولكن بسبب

[18] هذا التحليل محايد فيما يخص مسألة وجود أو عدم وجود التعداد، لأن ذلك ليس له تأثير مباشر في التحليل. انظر كولينز (1997) بالنسبة للاستدلال على إمكان الاستغناء عن التعداد داخل البرنامج الأدنوي.

أن الجذب ينطبق على السمة دون المكون الحامل لها؟ وما الذي يبرر وجود إسقاطين مستقلين للحد إلى جانب بنية متعددة المخصصات؟ فبالنسبة للسؤال الثاني، هناك من المعطيات ما يُبْرِز صعود المضاف إليه والمضاف قبل التهجية، وتتمثل هذه المعطيات في توزيع الصفات داخل المركب الحدي. فعلى افتراض أن الصفة في (44) ملحقة إلى يمين الإسقاط المعجمي،[19] كما في (45أ)، أو مولدة في مخصص مقولة وظيفية تعلو الإسقاط المعجمي،[20] كما في (45ب)، فإن الرتبة الموجودة في (44) تدل على أن طرفي الإضافة انتقلا إلى موقع قبل الصفة:

(44) كتب الحراسة القصير

(45) أ) ... [م س القصير [م س كتب الحراسة]]

ب) ... [م وظ القصير [وظ وظ [م س كتب الحراسة]]]

[19] يبنى هذا الافتراض على عمل كين Kayne (1994) الذي بين فيه أن جميع العمليات التركيبية تتم إلى يمين البنى الشجرية.

[20] لقد دافع عن هذا الطرح الفاسي الفهري (1997). انظر كذلك شميت Schmitt (1996) التي بينت أن هناك نوعين من الصفات داخل المركب الحدي، صفات ملحقة بالإسقاط المعجمي، وصفات لها إسقاط مستقل داخل المركب الحدي.

ويتضح من موقع الصفة في (45) أنها تعلو المضاف والمضاف إليه وليس المضاف وحده، ومبرر هذا الموقع تأويلي، يعود إلى أن حيز الصفة يشمل المتضايفين معا، فالقصير هو "كلب الحراسة" وليس "كلب"،[21] وهذا يوضح جزئيا السبب في ضم المضاف إليه إلى المضاف قبل أي عنصر آخر. لكن مع ذلك، لنفترض أن المضاف إليه يدخل إلى الاشتقاق لاحقا عبر ضمه إلى مخصص المركب الحدي الأول. بالطبع، لن تكون هذه العملية عملية ضم اعتيادية، بالمفهوم الذي نجده عند كوليتر (1997)؛ أي أن العملية لن تكون مبررة بواسطة قيد الاندماج (integration condition)، بل ستكون مبررة بواسطة فحص السمة المسقطة في مكان المخصص، ولتكن هذه السمة هي الإعراب أو التعريف.[22] لكن هذا غير ممكن لشيئين: أولا، لأن هاته العملية ستجعل الفرق بين الضم والجذب غير قائم، وبذلك ستكون إحدى العمليتين نافلة، وهذا

---

[21] هناك سبل أخرى لاشتقاق البنية ورصد حيز الصفة داخلها، لكن ذلك سيؤدي إلى خلق خطوات تركيبية إضافية يمكن الاستغناء عنها في التحليل المقدم في (43).

[22] يعرف كوليتر قيد الاندماج (1997: 66) كالآتي:

قيد الاندماج

كل مقولة (باستثناء الجذر (root)) يجب أن تحتويها مقولة أخرى.

يطرح هذا القيد جملة قضايا، منها أنه لا يجوز استثناء المقولة الجذر من القيد. ولعدم ورود هذا النقاش في هذا الموضع، فإننا لن ندقق القول فيه.

يسير عكس الافتراضات الأدنوية المبنية على الاقتصاد؛[23] ثانيا، لأننا حتى لـــو افترضنا أن الضم بواسطة الفحص ممكن تبعا لشومسكي (1995)، فإن الأمــــر مقصور في هذا النظام فقط على غير الموضوعات (non-arguments)، أو علـــى العناصر غير المحورية، والحال أن المضاف إليه موضـــوع محـــوري في البنيـــة الموجودة في (43). وبناء على هذا، فإن مكان ضم المضاف إليه في بنية الإضافة يكون إلى المقولة الجذر، أي إلى المضاف.

وهناك دليل آخر على أن المضاف، رأس الإضافة، ينتقل في التركيب الظاهر، ويتعلق بالحالة التي يكون فيها المضاف إليه ضميرا متصلا، كما في (46):

(46) كلبـــي

فعلى افتراض أن المتصلات في مواقعها المحورية إسقاطات كـــبرى، وتنتقـــل لتُلحق بمقولة وظيفية ملائمة، كما بيَّن ذلك كـــين (1991 و1994)،[24] فـــإن الضمير المتصل "ي" في (46) يوجد في غير موقعه الأصلي، وعليه، فهو ملحـــق بمقولة وظيفية، نفترض أنها الحد. فوجود المضاف "كلب" في (46) قبل الضمير يدل إذن على أنه منقول/مجذوب كذلك وأنه في غير موقعه الأصلي.

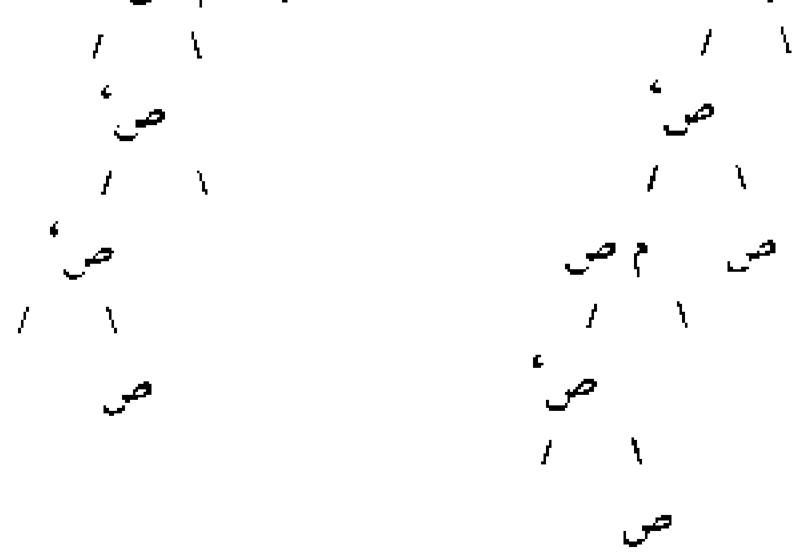
---

[23] انظر شومسكي (1995) وكوليتز (1997) في الفرق بين الضم والجذب.

[24] انظر كذلك شومسكي (1995).

لنعد الآن إلى مسألة المركب الحدي المُكرَّر. ينبني وجود إسقاطين للمركب الحدي على افتراض عام هو أن المقولات التركيبية تملك خاصية التكرارية،[25] لكن على أي أساس؟ بمعنى آخر، لماذا نلجأ إلى بنية مثل (47أ) بدل بنية متعددة المخصصات تسمح بالفحص المتعدد للسمات على طريقة كويزومي (1994) Koizumi وشومسكي (1995)، في (47ب):[26]

(47) أ) ب)



يبدو أن اختيار إحدى البنيتين مسألة تجريبية وليست نظرية. ومن الناحية التجريبية، هناك ما يبرر تساكن البنيتين معا في تركيب اللغات. ففي جملة مثل (48)، نحتاج إلى بنية مثل (47أ) حيث يولد المصدري الاستفهامي أ في رأس المصدري الأعلى ويولد مصدري الشرط إنْ في رأس المصدري الأسفل:

---

[25] انظر الرحالي (1996) فيما يخص تبني هذا الافتراض بالنسبة للمركبات المصدرية في اللغة العربية.

[26] تحيل ص في (47) على أي مقولة تركيبية.

(48) أإنْ قبلَتِ العرض، تقبله؟

فمن خلال (48)، يتضح أن اختلاف سمات الرأس هو الذي يفرض توليد إسقاطات مستقلة، فلا يمكن لنفس الرأس المعجمي أن يفحص سمات غير متوافقة كالشرط والاستفهام (والشرطُ يختلف عن الاستفهام)،[27] خاصة وأن هذه السمات مؤولة، بحكم أنها تحدد المحتوى القضوي للجملة؛ وبمقتضى هذه الخاصية (أي، [+مؤول])، فإنه حتى لو امّحت إحدى السمتين بعد فحصها، فإنها لن تحذف، ومن ثمة ستبقى منظورة في التأويل المنطقي، وسيلزم عن هذا الأمر أن البنية ستنهار في الصورة المنطقية لأحد السببين: لأن الرأس المعجمي مخصص إما بسمة الشرط وإما بالاستفهام، وبمقتضى ذلك لا يمكنه أن يَفحص سوى سمة واحدة وستبقى الأخرى دون فحص، أو لأن الرأس المعجمي مخصص بالسمتين معا، وعندما سيصعد إلى الرأس الوظيفي الملائم لفحص إحدى السمتين سيقع انعدام التوافق مع السمة الأخرى وسنحصل على وضع

[27] عندما نقول الرأس المعجمي في هذا السياق، فإنما نقصد به كذلك الرأس الوظيفي الذي يوافقه في عملية الفحص. وبناء على أن موقع المصدري هو الذي يحدد المحتوى القضوي للجملة، فإن هذا الموقع لا يمكن أن يضم سمتين غير متوافقتين؛ فلا يمكن أن تؤول القضية في نفس الموقع تأويلين غير متوافقين. وهذا الأمر يعني أن البنية الممثلة لـ(48) ينبغي أن تضم إسقاطين مستقلين للمصدري، ويتم في كل واحد منهما تأويل الجملة التأويل الملائم.

عدم توافق فحص السمات (mismatch of feature checking)، وهو وضع يُوقف الاشتقاق بموجب القيد الذي يصوغه شومسكي (1995: 309) كالآتي:

(49) عدم توافق السمات يلغي الاشتقاق.

لنعد الآن إلى (43) لتحديد ما هي السمة الموجودة في المركب الحدي الأعلى والمختلفة عن السمة الموجودة في المركب الحدي الأسفل. نفترض، في هذا الصدد، أن سمة المركب الحدي الأعلى هي سمته الإعرابية التي يفحصها في مجال فحص خارج المركب الحدي.[28] وهذا الإسقاط مبرر بموجب مصفاة الإعراب التي تستوجب أن يكون لكل اسم إعراب. إنه بصيغة أخرى التعبير المقولي عن هاته المصفاة. ففي الجملة (50)، سمة الحد الأعلى هي الرفع، التي يصعد رأس المركب لفحصها، وهي سمة توافق سمة الرفع التي يحملها رأس إسقاط الزمن في الجملة. ونفترض أن سمة الإعراب، مثل سمة [±تعريف]، يصعد الاسم في التركيب الظاهر لفحصها في مثل (51)، كما سبق أن بينا ذلك:

(50) مات كلبُ الحراسة

(51) مات الكلبُ

[28] انظر الفاسي الفهري (1997)، والمراجع المذكورة هناك، فيما يخص وجود إسقاط حدي خاص بالإعراب. لكن ما يميز التحليل المقدم هنا من تحليل الفاسي الفهري هو أن هذا الإسقاط مستقل عن الإضافة وعن إعراب الجر داخلها، إنه يعكس سمة صرفية عامة في الأسماء، وهي أنها تحتاج إلى إعراب مثلما تحتاج إلى تأويل إحالي.

ففي (51)، تُفحص سمة [±تعريف] في الحد بواسطة *ال* لا بواسطة الاسم، غير أن هذا لا يمنع الاسم من الصعود داخل إسقاطه الحدي إلى الحد قبل التهجية لفحص إعراب الرفع الذي يحمله.[29] ونفس الشيء يحدث *لكتاب* في (50)،

---

[29] صعود الاسم إلى الحد الأول، حيث توجد ال، لا يتم لغرض الإلصاق ولكن لغرض الفحص على افتراض أن هناك سمة لاصقة (affix feature) تتبعها ال في المعجم وتُسقَط في التعداد، وهي سمة اختيارية بالنسبة للاسم الذي يصعد لفحصها في التركيب في موقع ملحق بالأداة. الشرط الوحيد الذي ينبغي أن تستجيب له هذه السمة، باعتبارها اختيارية، هو أن تحترم مبدأ الاقتصاد الآتي:

أ) تدخل أ إلى التعداد فقط إذا كان لها تأثير في الخرج. (شومسكي 1995: 294)

هذا التحليل الذي يستند إلى مفهوم الانتقاء يغنينا عن مفهوم السمة القوية باعتبارها سببا في النقل الظاهر، وقد يغنينا كذلك عن اقتراح بولوك Pollock (1997) الذي يقضي بالتمييز بين الاشتقاقات التي تعد دمجا "حقيقيا" لرأس في رأس وتحترم مبدأ المرآة، والتي يمكن أن يعد المركب الحدي الموجود في (51) مثالا لها، والاشتقاقات التي هي مجرد عمليات فحص. وإذا سلمنا بصحة هذا التقسيم الذي يقدمه بولوك، فإن صعود الاسم في (51) للالتحاق بـال سيكون من نمط الدمج، وبالتالي ننتظر أن يحترم مبدأ المرآة، إلا أنه بالنظر إلى نظرية كين (1994) التي تفترض أن العمليات التركيبية تكون دائما إلى اليمين، فإن الاشتقاق في (51) سينتج البنية التالية: كتابال، وهي بنية تخرق مبدأ المرآة. غير أننا إذا سلمنا بأن التركيب عمليات مجردة، وأن المقولات الوظيفية إسقاط لسمات مجردة لا للواصق معجمية، فإن هذا المشكل لن يطرح ولن يكون التمييز الذي يقيمه بولوك ضروريا من الناحية النظرية، فضلا عن أن الترتيب الزمني للرؤوس، كما يطرحه مبدأ المرآة، ليس بالضرورة أن يكون من اختصاص التركيب. فقد بيّن شومسكي (1995) أن نقل الرؤوس يمكنه أن يخرق مسلمة التوافق الخطي (Linear Correspondence Axiom) نظرا للطبيعة الخاصة للصرف. وباعتبار أن مسلمة التوافق الخطي تعد مبدأ من مبادئ المكون الصواتي، فإن قواعد التهجية الخاصة بالصرافة الصَّرفية ستقوم بتعديل هذه البنى الإلحاقية (إلحاق رأس إلى رأس). وتوجد هذه القواعد في المكون الصرافي الذي يتوسط التركيب والصواتة، بحكم أن هناك بعض المظاهر الصرافية التي لا يمسها لا التركيب ولا الصواتة.

الذي يصعد إلى الحد الأعلى لفحص إعراب الرفع. والرفع هنا إعراب مستقل عن إعراب الإضافة الذي هو إعراب داخلي. إن خصائص الإضافة الإحالية والإعرابية تنحصر في إسقاط المركب الحدي الأسفل في (43). ففي هذه البنية، يصعد المضاف إلى حد1 لفحص سمة التعريف وإعراب الجر، ويصعد المضاف إليه إلى المخصص الأول في حد1 لفحص سمة إعراب الجر وإلى المخصص الثاني، في حد1 كذلك، لفحص سمة التعريف.[30] وهناك مبرران للفصل بين حد1 وحد2 وعدم الاقتصار على إسقاط واحد للحد. الأول عام، ويتمثل في أنه لا يمكن للرأس الواحد أن يحمل سمتين متعارضتين أو غير متوافقتين:[31]

---

[30] الملاحظ هنا أنه تم المزج بين البنيتين الموجودتين في (47). والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو لماذا نلجأ في إسقاط الحد1 إلى بنية متعددة المخصصات عوض بنية تكرارية، ونحصل في هذه الحالة على م حد1 وم حد2 وم حد3؟ الجواب عن هذا يمكن أن يكون بنفي الافتراض الفارغ الذي يكمن في أنه في حالة عدم وجود مبرر لبنية تكرارية يمكن اللجوء إلى بنية متعددة المخصصات، خاصة أن السمات التي ستسقط في المخصصات المختلفة ترتبط بنفس الوحدة، أي بالمضاف إليه، كما أنها مرتبطة بنفس الرأس لا برأسين مختلفين، وبنية مثل (47ب) تسمح بالفحص المتعدد للسمات.

[31] في إطار فرضية الفحص المتعدد للسمات، تبدو الصياغة الموضوعة على فحص السمات في (49) غير كافية من الناحية الوصفية، لذلك أستعمل "التوافق" في هذا المستوى من التحليل بمعنى موسع، وأقصد به شيئين. الأول هو الذي نجده عند شومسكي في الصياغة (49)، والذي يشترط أن تكون السمة التي يحملها الرأس المجلوب موافقة للسمة الموجودة في الموقع الهدف؛ والثاني يخص الموقع الهدف، بمعنى أن هذا الموقع لا يمكن أن يضم سمات متعارضة، فلا يمكن أن نخصص نفس الموقع سمة تدل على الإثبات وأخرى على النفي أو بسمة إعراب الرفع وإعراب النصب، لكنه في مقابل ذلك، يمكن أن يضم سمات مختلفة، مثل التعريف والإعراب.

الرفع (أو إعراب آخر) والجر، بشكل مماثل، جزئيا،[32] لما رأيناه في (48) بالنسبة لسمتي الشرط والاستفهام؛ والثاني يكمن في أن حد1 يختلف عن حد2 في أنه إسقاط لحرف مجرد يتحقق في صورة سمته التي هي الجر والتي يصعد الاسم لفحصها، وهاته السمة هي التي تجعل الاسم قادرا بعد هذا الصعود على "إسناد" الجر إلى مخصصه. وهذا يعني أن سمة الجر الإعرابية الموجودة في الإضافة سمة معجمية ملازمة للحرف وليس للاسم. وهذا طبيعي لأن الاسماء في ذاتها لا تسند الإعراب. وبناء على هذا، فالجر الذي يصعد المضاف لفحصه سمةٌ اختيارية تسند إليه أثناء تكوين التعداد ولا يأتي بها المضاف من المعجم.[33] ينبني هذا التحليل على اقتراح الفاسي الفهري (1987 و1990) القاضي بأن الحد يماثل الحرف في إسناد الجر، وهو اقتراح له ما يبرره. فالحرف له من الخصائص ما يجعله قريبا من المقولات الوظيفية (أو المقولات المغلقة) وبعيدا عن المقولات المعجمية (أو المقولات المفتوحة).[34] فالحروف تشبه المقولات الوظيفية في أن لائحتها محصورة في المعجم في عدد محدود من الوحدات، وتشبه المقولات

---

[32] نقول جزئيا، لأن الإعراب، خلافا للشرط والاستفهام، سمة صورية غير مؤولة، ولذلك فإنها تمحى بعد فحصها.

[33] انظر شومسكي (1995) في التمييز بين السمات الاختيارية والسمات الملازمة.

[34] انظر إمندز (1985) Emonds فيما يخص التمييز بين المقولات المفتوحة والمقولات المغلقة، وانظر كذلك تحليله لبعض المقولات الوظيفية، مثل المصدريات في الأنجليزية، التي يعدها حروفا.

الوظيفية كذلك في أنها لا تخضع للإبداع الواعي لوحدات معجمية جديدة، خلافا للمقولات المعجمية، مثل الأفعال والأسماء والصفات. ونجد في أبني (1987) خصائص أخرى للمقولات الوظيفية، تنطبق في معظمها على الحروف، ومنها أن المقولات الوظيفية:

(52) أ) يغلب عليها من الناحية الصواتية، عدم الاستقلال. فتكون، على العموم، عبارة عن لواصق غير منبورة، وتكون أحيانا فارغة صوتيا،

ب) تنتقي دائما فضلة واحدة،

ج) تنزع، في الغالب، نحو عدم الانفصال عن فضلتها.

وإذا صح أن الحد في الإضافة إسقاط لحرف فارغ مجرد متحقق في صورة سمة إعرابية، فإنه علينا أن نقدم الدليل على وجود هذا الحرف الفارغ.[35] وبالرجوع إلى نظرية إمندز (1985) عن المقولات الفارغة، نجد أن توزيع هذه المقولات يخضع لمبدأ المقولة الخفية (Invisible Category Principle) الذي نورده كالآتي:

---

[35] المقولات الفارغة إما تكون غائبة وإما تكون حاضرة تركيبا وغير متحققة صوتا. والمقصود بالوجود في تحليلنا الحضور أو النشاط التركيبي.

(53) مبدأ *المقولة الخفية* (إمندز 1987: 615)

يمكن أن تظل مقولةٌ مغلقةٌ م، مخصَّصةٌ إيجابا بسمات معينة سن، فارغةً طوال الاشتقاق التركيبي إذا كانت جميع السمات سن (ربما باستثناء م نفسها) محققة، بشكل بديل، في مقولة مركبية مؤاخية لـ م

وإذا أعدنا صياغة المبدأ (53) بمصطلحات أدنوية، يمكننا أن نقول إنه إذا كانت هناك مقولة وظيفية فارغة،[36] فإن سماتها ينبغي أن تتحقق في مقولة أخرى توجد في مجال فحصها. ويأخذ التحقق شكلا إعرابيا أو محوريا، أو شكلا آخر.[37] وبالنسبة للبنية (43)، فإن سمات الحرف تتحقق صرفيا في مخصصه في صورة إعراب جر.[38] فدور الحرف، إذن، إعرابي لا دلالي، وهذا ينسجم مع افتراض أنه إسقاط لمقولة الحد الوظيفية، باعتبار أن المقولات الوظيفية، بشكل عام، لا تملك القدرة على الوسم المحوري الذي هو من خصائص المقولات

---

[36] بالنسبة لإمندز الحروف مقولات مغلقة/وظيفية.

[37] انظر في هذا الشأن جحفة (1989).

[38] يبدو من المفيد أن نبين في هذا الصدد كيف يقوم رأس الإضافة بفحص سمتين إعرابيتين مختلفتين، الجر وإعراب آخر يقتضيه مجال الفحص الذي يوجد داخله المركب الحدي بأكمله. فالوضع هنا يبدو مشابها للوضع الذي ناقشناه في خصوص الجملة (48). لكننا إذا أمعنا النظر في السمتين الإعرابيتين المفحوصتين في الإضافة، نجد أنهما سمتان غير مؤولتين، بمعنى أن فحصهما يجعلهما تمحيان وتحذفان، وبالتالي لن تكونا موضوعا لعمليات حاسوبية أخرى. ففي البداية سيفحص الجر ويحذف، وبذلك لن يصبح منظورا أثناء فحص الرفع في الحد الأعلى.

المعجمية. وإذا صح هذا، فما هو مصدر دور المضاف إليه الدلالي؟ يأخذ المضاف إليه دوره الدلالي تأليفيا من المضاف، أما الحرف فيوفر فقط العلاقة البنيوية التي تجمع بين المتضايفين. ومما يدل على أن المضاف أو رأس بنية الإضافة هو الذي يحدد التأويل الدلالي، أنه كلما تغير الرأس تغير نوع العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين، كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

(54) أ) عين هند (جميلة أما الباقي فقبيح)

ب) مال هند (وافر)

(55) وقت الغَداء

ففي الجملة (54ب)، نجد أن العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين هي علاقة الملكية، بتأويل أن المال الذي في حوزة هند وافر، في حين أن العلاقة الدلالية التي تربط المتضايفين في (54أ) قد تكون الملكية (بمعنى أن العين التي تملكها هند جميلة)، وقد تكون علاقة الجزء من الكل أو التبعيض (بمعنى أن جزءا أو بعضا من هند جميل)، وهاته العلاقة الأخيرة غير ممكنة في (54ب) بحيث لا يمكن أن تؤول البنية على أن مالا من هند وافر.[30] فتغيير رأس الإضافة يكيّف العلاقة

[30] يرجع السبب في هذا، في تحليل غاليم، ضمن وقائع المدونة، لمعاني بنية الإضافة، إلى وجود مقولة مُتبّنة من المعاني تقوم على نمط نموذجي أو أصلي (prototype) يسمح بمجموعة من التوسعات الدلالية. ويتمثل هذا النمط الأصلي في مقولة الملكية التي تتفرع عنها مجموعة المعاني مثل القرابة والمصاحبة والتبعيض والأصل والسبب، إلخ.، غير أن هذه المعاني غير مربوطة مباشرة بالملكية بحكم أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من

الدلالية. وتبين بنية الإضافة الموجودة في (55) هذا الأمر بجلاء، بحيث تغيب علاقة الملكية لصالح علاقة المَحَلِّية بتأويل أن الغداء حلّ في زمن معين. ومعلوم أن *الغداء* قد يدل على زمن الأكل أو الحدث، كما في (56أ)، وقد يدل على الأكل، كما في (56ب):[40]

(56) أ) كان الغداء ممتعا

ب) كان الغداء لذيذا

غير أن كلمة *الغداء* لـمَّا أضيفت إليها كلمة وقت في (55) أصبحت تدل على زمن الأكل فقط. وهذا يبين أن رأس الإضافة يفرض قيوده الانتقائية على الاسم الذي يضاف إليه، وهذه خاصية من خصائص المحمولات. بالإضافة إلى هذا، فإن الرأس هو الذي يحدد نوع الدور المحوري المسند إلى المضاف إليه. ففي (57)، لا يمكن أن يكون المضاف إليه *زيد* إلا مالكا أو منفذا (أي كاتبا للكتاب)، ولا يمكن أن يكون مُعانيا (experiencer) أو ضحية:

مرحلة، ولذلك يمكن تأويل التبعيض على الملكية، لكن لا تؤول الملكية دائما على التبعيض، ونفس الشيء قد يحدث مع المعاني الأخرى. ويمكن أن نعد هذا التحليل دعما بتحليل الفاسي الفهري (1993) الذي يرجع جميع علائق الإضافة إلى علاقة الملكية التي يُعبر عنها في التركيب بإسقاط الثالث الذي هو إسقاط وظيفي مجرد.

[40] انظر كذلك غاليم ضمن وقائع هذه الندوة.

(57) كتاب زيد

وإلى جانب تحديد الدور المحوري، يقوم الرأس كذلك بفرض قيود توارد على العناصر التي تأتي في سياقه التركيبي. ففي (58)، لا يقبل الاسم *كتاب* التوارد مع أي مركب حرفي، كما يدل على ذلك لحن (58ج):

(58) أ) كتاب زيد في الفلسفة

ب) كتاب زيد عن النظام العالمي الجديد

ج) (قرأت)*كتاب زيد إلى الفلسفة

فإضافة أسماء الجنس في (54) و(55) و(57) تتصرف تصرف المحمول، بمعنى أنها دلاليا تحدد خاصية تُحمَل على فاعل أو ما يقوم مقامه؛ ففي (57) مثلا، أسندت إلى *زيد* خاصية الملكية أو التنفيذ، أي كتابة الكتاب. وهذا الأمر هو الذي يفسر إمكان إضافة أسماء الجنس، خلافا لأسماء الأعلام التي لا تضاف، كما يتجلى ذلك في (59)، إلا إذا خرجت عن علميتها الدالة على الفردية والألفة أو العهد في مثل (60):[41,42]

---

[41] يرجع غالبية، ضمن وقائع هذه اللغة، هذا الأمر إلى أن مجال أسماء الأعلام التصوري محدود في حين أن مجال أسماء الجنس التصوري متعدد. فعندما نقول كتاب، فإنه يفتح مجالا تصوريا نجد فيه القراءة من حيث إن الكتاب يقرأ، وفيه الملكية، من حيث إن الكتاب يباع ويشترى ويفقد، إلخ.، وهاته الخاصية تجعل أسماء الجنس تشبه المحمولات الفعلية في كونها متعددة دلاليا.

[42] وقد يبدو أن السبب في لحن (59) يرجع إلى القيد الذي يمنع المضاف من التعريف (أي الخاصية (7د))، وعليه، فإن زيد في (59) لا يمكنه أن يحل في موقع المضاف لأنه معرف، بشكل مماثل لـ(12ب) أعلاه. ويمكن

(59) *زيدٌ خالدٍ

(60) (محمود) درويش المنفى ليس هو درويش الوطن

نخلص من هذا كله إلى أن حرف الجر المجرد في الإضافة يحدد العلاقة البنيوية للتأويل الدلالي ولا يحدد طبيعة العلاقة الدلالية؛ بمعنى آخر، إن دور الحرف المجرد إعرابي، وبذلك فهو مستقل عن المعنى. وسنوضح هذه النقطة بشكل أفضل في الفقرة 3.

لنعد الآن إلى بنيات الإضافة الموجودة في (31) و(34)-(41)، والتي لا تقتضي بالضرورة توارثا في السمات الإحالية بين المتضايفين. لقد اقترح الفاسي الفهري (1997) لمثل هذه البنيات، وبالتدقيق، للبنية الموجودة في (31)، أن الحد إسقاط للجر فقط، وبالتالي لا يوجد إسقاط لحد آخر يحمل سمة [±تعريف]،[43] بحكم أن المركب الاسمي يسلك سلوك المحمول، وبذلك فهو

أن نسوق الحجة على بطلان هذا الزعم من تفحصنا لسلوك المضاف في بعض اللغات، مثل اللغة العربية المغربية. ففي هاته اللغة، لا يقبل المضاف في الإضافة المحضة كذلك التعريف، سواء بالعلمية أو بأداة التعريف في (ب) و(ج):

أ) دار حمد .

ب) *الدار حمد

ج) *محمد حمد

ليس في موقع الموضوع. وبناء على هذا، فليس هناك مجال تركيبي لتحقق التوارث الإحالي. ويرصد هذا التحليل البنيات المماثلة لـ(31). لكن كيف نرصد باقي البنيات التي تحتل فيها الإضافة موقعا موضوعا ولا يتم فيها توارث السمة [±تعريف]؟ في التحليل الذي قدمناه في (43)، يصعد المضاف إليه إلى مخصصي حد1 لفحص شيئين، الإعراب والسمة [±تعريف]. وهذه السمة الأخيرة خارجية بالنسبة للاسم المضاف إليه لأنها مرتبطة بإحالة بنية الإضافة، أما سمته الإحالية الخاصة به فيفحصها داخل إسقاط المركب الحسدي الذي يعلوه لا الذي يعلو بنية الإضافة. بتعبير آخر، المضاف إليه يحيل في استقلال عن المضاف. من هنا، فالسمة ±تعريف التي يصعد المضاف إليه لفحصها في مخصص حد1، داخل المركب الحدي الذي يعلو المتضايفين، سمة اختيارية تسند إليه أثناء تكوين التعداد. وبما أنها كذلك، يمكن أن لا تُسنَد إليه، وفي هذه الحالة يكون صعوده لفحص الإعراب فقط، لكن حد1 يحتفظ بالسمة الإحالية

لكن في مقابل ذلك، يقبل المضاف التعريف في الإضافة الحرة، كما في (د)، لكنه لا يقبل، مع ذلك، التعريف بالعلمية، كما في (ه):

د) الدار دياني مرضي

ه) *جا محمد دياني جد

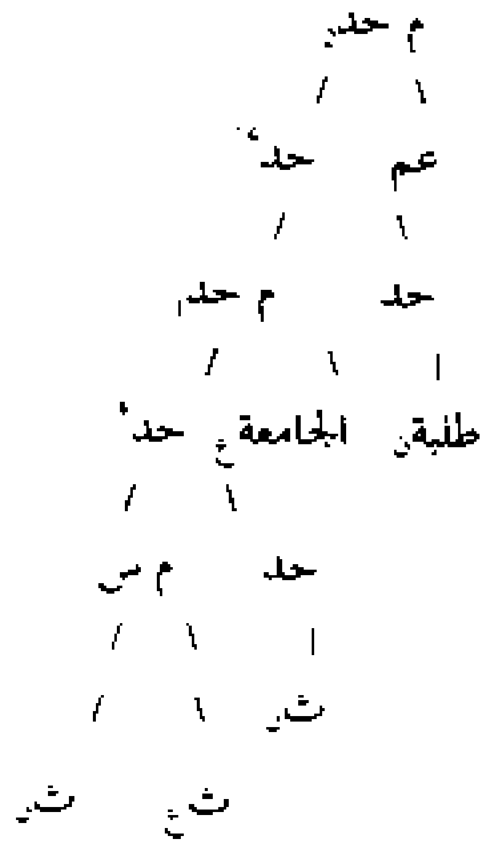
فصحة (د) ولحن (ه) يدل على أن الأمر لا يتعلق بالتعريف ولكنه يتعلق على الأصح، بأن رأس الإضافة بنوعيها، المحضة والحرة، يجب أن تكون له خصائص الحموق.

[43] يبني تحليل الفاسي الفهري (1997) للإضافة على وجود إسقاط مكرر للحد، الأول (أو الأسفل) يحمل السمة ±تعريف، والثاني يحمل إعراب الجر.

المرتبطة بالرأس، الذي يصعد لفحصها. نعتقد أن هذا ما يحدث في الحـــالات التي لا يتم فيها توارث الخصائص الإحالية. ففي الجملة (34)، مثلا، المعادة هنا في (61أ)، يصعد المضاف إليه إلى مخصص حد1 لفحص إعـــراب الجـــر دون السمة ±تعريف، التي لا تسند إليه في التعداد، ويصعد المضاف إلى رأس حـــد1 لفحص سمته الملائمة [-تعريف]، وبعد صعود المضاف إلى رأس حـــد2 يقـــع التطابق بينه وبين العامل المنطقي الدال على العموم، والذي نفترض أنه يوجـــد في مخصص حد2، كما يتضح ذلك في (61ب):

(61) أ) طلبة الجامعة أذكياء

ب)



يبرز هذا التحليل خاصية هامة للإضافة وهي أن التطابق أو توارث التعريف بين المتضايفين ليس خاصية ضرورية، ويبرز في المقابل أن الخاصية الجوهرية لهذا البناء هي الجر. وبناء على هذا، نعتبر أن بنية الإضافة يحكمها التعميم الآتي:

(62) أ) التطابق في التعريف يؤدي دائما إلى ظهور الجر،

ب) ظهور الجر لا يؤدي بالضرورة إلى التطابق في التعريف.

يرصد الجزء (62أ) البنى المماثلة لـ(42)، ويرصد الجزء (62ب) البنى المماثلة لـ (31). ويبين التعميم (62) كذلك أن الإضافة لا تقتضي تسويغا متبادلا بين إعراب الجر والتطابق في التعريف.

يملك التحليل الذي قدمناه لبنية الإضافة المحضة فضائل عديدة ، تصورية ووصفية. فمن الناحية التصورية نجده يستجيب للشروط الأدنوية المحلية، من جهة أنه لا يفترض بنية محددة سلفا للإضافة، تُصمم وتتم في إطارها العمليات التركيبية، بل إنه يقوم على أن هذه البنية تُبنى محليا. فالإضافة، كما رأينا، قد تكون إسقاطا حديا بمخصصين أو بمخصص واحد أو بدون مخصص (انظر المركب الحدي1 في (43)، المركب الحدي1 والمركب الحدي2 في (61)، والمركب الحدي2 في (43)، تباعا). بالإضافة إلى هذا، فإن البنية التركيبية في هذا التحليل دنيا من جهة أنها تقتصر فقط على الإسقاطات التي لها دور في

الاشتقاق والتي تستجيب لشرط الصلاحية (legibility requirement). ومن الناحية الوصفية، يُبرز هذا التحليل التوازي القائم بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفحص الإعراب في الجملة، كما دافعنا عنه في الرحالي (1996)، وهو تحليل ينبني على أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق سواء بالمعنى المحصور في سمات العدد والجنس والشخص، أو بالمعنى الواسع الذي يشمل التعريف، كما هو الشأن في الإضافة. لقد رأينا أن التطابق غير ضروري، ليس فقط من الناحية التصورية، ولكن أيضا من ناحية أن الدور الذي تمنحه إياه مجموعة من التحاليل يمكن إسناده إلى الحد.[44] فأساس بنية الإضافة هو العلاقة الإعرابية بين المتضايفين، وليس العلاقة الإحالية المبنية على توارث التعريف. ويدعم هذه النتيجة، من الناحية التصورية، أن العلائق التركيبية علائق صورية، أما الإحالة فهي مفهوم يقع في مستوى التماس مع الأنساق التصورية-القصدية، والتركيب ليس مطالبا بأن يرى مثل هذه السمات التي تقع في مستوى هذا التماس، مثلما أنه لا يرى السمات الصوتية التي تنتمي إلى مستوى تماس الصورة الصوتية مع الأنساق الحسية-الحركية. وهذا التصور ينسجم كذلك مع النظرية الأدنوية المحلية التي تتبنى الافتراض

[44] انظر سيغوري (1994) ولونكوبردي (1996).

الداعي إلى أن العمليات التركيبية غير مبررة بسمات مستوى التماس.[45] وسنبين في الفقرة الموالية أن العلاقة الإعرابية التي تمثل جوهر الإضافة المحضة، تحكم كذلك الإضافة الحرة.

3. الإضافة الحرة

لقد قدمنا في الفقرة الأولى معطيات من اللغة العربية المغربية عن الإضافة الحرة حيث يتوسط حرف جر المتضايفين في مثل (3)، التي نعيدها هنا تحت (63)، وقدمنا كذلك معطيات من العربية المعاصرة يتوسط فيها كذلك حرف جر المتضايفين في مثل (6)، التي نعيدها هنا تحت (64):

(63) الدار د(يال) حمد

(64) كتاب لسيبويه

والسؤال الذي طرحناه ونعيده هنا يتعلق بما إذا كانت بنية الإضافة الموجودة في (64) تماثل تلك الموجودة في (63)، بتعبير آخر، هل تملك اللغة العربية

[45] إذا صح هذا الافتراض، فإن التركيب (الظاهر) لا يمكن أن يكون كذلك مجالا لفحص السمات/الأدوار المحورية أو الجهية داخل إسقاطات وظيفية محورية أو جهية، على اعتبار أن التأويل الدلالي للموضوعات يتم في مستوى تماس الصورة المنطقية.

الإضافة الحرة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، دعنا نقدم خصائص الإضافة الحرة من خلال ما توضحه المعطيات التالية:

(65) أ) دار ديال رجل

ب) دار ديال الرجل

ج) الدار ديال رجل

د) الدار ديال الرجل

ه) الدار الصغيرة ديال حمد

و) الدار د حمد الصغيرة

(66) أ) شفت الدار ديال حمد

رأيت الدار لأحمد

'رأيت دار أحمد'

ب) *شفت ديال حمد الدار

ج) *ديال حمد شفت الدار

د) *شفت حمد الدار

(67) أ) (شفت الدار د حمد = شفت دار حمد) ≠ ب. شفت دار ديال حمد

فإذا نظرنا إلى المعطيات الموجودة في (65)–(67) من خلال الخصائص الموجودة في (7)، نجد أنها تتميز بما يلي:

(68) أ) يأخذ المضافُ، رأسُ الإضافة، أداة التعريف *ال* بغض النظر عن حالـــة المضاف إليه من حيث التعريف والتنكير، كما في (65ج) و(65د)، وهذا يـــدل على غياب التوزيع التكاملي، الذي نجده في الإضافة المحضة بين الإضافة الحـــرة وأداة التعريف. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف أو تنكير المضاف إليه لا يؤثـــر في تنكير أو تعريف المضاف، كما يتضح ذلك في (65أ) و(65ب).

ب) يجوز الفصل بين المتضايفين بالصفة، كما في (65د)، خلافـــا للإضافـــة المحضة، كما أن تغيير موقع الصفة الناعتة للمضاف لا يؤثر في تأويل البنيـــة، كما في (65د) و(65و).

ج) يرد المضاف في رأس بنية الإضافة الحرة، بشكل مماثل للإضافة المحضـة ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه المجرور، كما في (66ب) و(66ج)، بشكل ممـــاثل أيضا للإضافة المحضة في (66د).

د) دخول حرف الجر *ديال* المختزل صوتيا في د لا يغير معنى الإضافة. فمـــن الناحية الدلالية، ليس هناك فرق بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة، حسب ما يتجلى في (67أ).

لِنَـــرَ الآن إلى أي حد تخضع البنية (64) لخصائص الإضافة الحرة الموجـــودة في (68):

(69) أ) الكتاب لسيبويه

ب) كتاب لسيبويه

ج) الكتاب لرجل

د) كتاب لرجل

(70) أ) الكتاب الوحيد لسيبويه

ب) *الكتاب لسيبويه الوحيد

(71) أ) (قرأت) الكتاب لسيبويه

ب) (قرأت) لسيبويه الكتاب

ج) لسيبويه (قرأت) الكتاب

(72) أ) (قرأت) الكتاب لسيبويه ≠ ب. قرأت كتاب سيبويه

توحي المعطيات الموجودة في (69) أننا أمام بنيات مماثلة لبنيات الإضافة الحسرة الموجودة في (65)، والتي تتميز بالخاصية (68أ)، إلا أن المتأمل للبنيات الموجودة في (70)-(72)، يتضح له أننا، في حقيقة الأمر، أمام بنيات مختلفة. فخلافا للإضافة الحرة، فإن البنيات الموجودة في (69) لا تستجيب لمعظم الخصائص الموجودة في (68). فالصفة في هذه البنيات لا ترد إلا بعد الرأس، ولا يجوز أن ترد بعد المركب الحرفي، كما يتبين ذلك من (70ب)، وبذلك، فإنها تختلف عن بنيات الإضافة المحضة حيث ترد الصفة دائما بعد المضاف إليه، وتختلف عن بنيات الإضافة الحرة حيث موقع الصفة حر. وتختلف البنيات الموجودة في (69) عن الإضافة المحضة والحرة في أن رأس البنية فيها لا يحتل دائما الرتبة الأولى، فقد يرد الرأس بعد المركب الحرف، كما في (71ب) و(71ج)، وفي

هذا خرق للخاصية (68ج). بالإضافة إلى هذا، فإن ما يميز البنيات التي تتضمن اللام في (69) هو أنها تختلف دلاليا عن بنيات الإضافة المحضة التي توافقها، كما توضح ذلك (72). فحرف الجر لـ في (72أ)، قد يعني أن سيبويه هو المالك أو المؤلف (المنفذ)، لكن قد يعني كذلك أن سيبويه هو الهدف أو المستفيد، وهذا المعنى الأخير لا نجده في الإضافة المحضة في (72ب)؛ في حين أن حرف الجر في الإضافة الحرة لا يخرج معناه عن ما تفيده الإضافة المحضة. إن حرف الجر الموجود في البنى الواردة في (69)، ليس إذن هو حرف الجر الموجود في الإضافة الحرة؛ إنه حرف مماثل لحرف الجر الموجود في العربية المغربية في (73أ)، والذي يختلف توزيعيا ودلاليا عن حرف الإضافة الحرة المتحقق في *ديال*، كما يتجلى ذلك من مقارنة (73) بـ (65)-(67):

(73) أ) شفت الدار لحمد ≠ ب) (شفت الدار ديال حمد = شفت دار حمد)

رأيت الدار لأحمد

د) شفت لحمد الدار

ه) شفت الدار لكبيرة لحمد

رأيت الدار الكبيرة لأحمد

و) *شفت الدار لحمد لكبيرة

فحرف اللام الجار في (73أ) يتصرف توزيعيا مثل اللام الموجودة في (71أ)، وهي لام تسند دور الهدف أو المستفيد لفضلتها، ويمكن تأويلها كذلك على

المنكية. فهذا الحرف يختلف عن حرف الإضافة الحرة. فالمعطيات التي أوردناها أعلاه تبين أن ما يميز حرف الجر في الإضافة الحرة هو أنه فارغ دلاليا، ولذلك فإنه لا يغير المعنى الذي نجده في الإضافة المحضة، خلافا لحرف اللام الذي يغير وروده معنى البنية، كما تدل على ذلك (72أ) و(73أ). والذي يدل كذلك على أن حرف الجر في (72أ) و(73أ) فارغ دلاليا هو أنه لا يفرض قيودا انتقائية أو محورية على فضلته، كما تبرز ذلك (74)، حيث يأخذ الاسم المجرور دور المالك أو المنفذ في (74أ) ودور المصدر في (74ب):

(74) أ) سْرَقْتْ الكتابْ دْيال حمد

ب) سْرَقْت الخاتم دْيال الذّهَب

وهذا يخالف سلوك الحروف التي لها مضمون دلالي والتي لا تقبل أي سياق تركيبي، مثل اللام في الأمثلة المأخوذة من العربية المغربية في (75)، ومن العربية المعاصرة في (76):

(75) أ) سْرَقْت كتابْ لحمد

ب) *سرقت خاتم للذهب

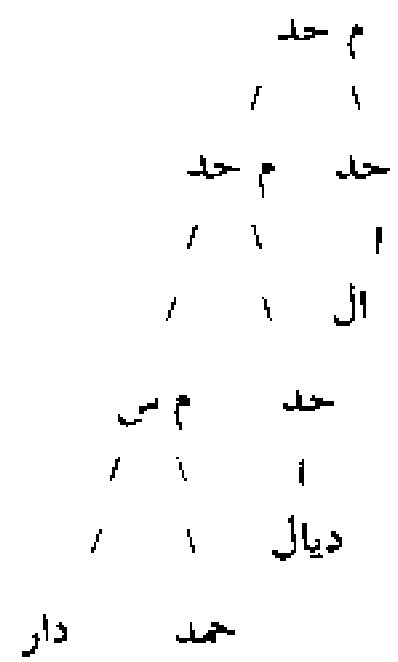
(76) أ) خاتم لهند

ب) *خاتم لحديد

ج) خاتم من حديد

ففي (75أ) و(76أ)، يحمل حرف الجر معنى الملكية ولذلك فإن فضلته تحمـــــل دور المالك كذلك،[46] ولكنه لما خرج عن هذا المعـــــى في (75ب) و(76ب)، حيث تأخذ فضلته دور المصدر، أصبحت البنية لاحنة. فمن خـــــلال الفـــرق القائم بين حرف الجر في الإضافة الحرة في (74) وحرف الجر الموجـود في (75) و(76)، يمكن أن نخلص إلى أن الحرف الجار في الإضافة الحرة مجـــــرد علامـــة إعرابية بدون محتوى دلالي داخل المعجم. وبناء على هذا، فإننا نعتبر أن هـــــذا الحرف مقولة صرفية وظيفية تولد تحت إسقاط الحد؛ وعليــــه، تكـــون بنيـــة الإضافة الحرة في (63) كالآتي:

(77)



[46] تحمل اللام هنا معاني أخرى، نهملها لأنها لا تهمنا في هذا المستوى من التحليل.

في هذه البنية، يصعد المضاف *دار* إلى رأس المركب الحدي الأعلى، أما المضاف إليه *حمد*، فتصعد فقط سمته في الصورة المنطقية لفحص سمة إعراب الجر في موقع ملحق برأس المركب الحدي الأسفل. ونلاحظ في (77) أن *ال* تعلو المتضايفين،[47] وتملك الحيز الأكبر على البنية بأنها بحكم أنها هي التي تحدد تأويل التعريف والتنكير داخل البنية. ويصعد في مرحلة لاحقة المركب *الدار* إلى مركب حدي آخر لفحص السمة الإعرابية التي يأخذها المركب، بشكل مماثل لما نجده في (43). غير أن المشكل الخاص الذي يطرحه صعود الرأس/المضاف في (77) هو أنه ينتقل فوق رأس آخر، *دال*، الذي يفصله عن الموقع الهدف، وفي هذا خرق لقيد نقل الرأس الذي يمنع نقل رأس عبر رأس آخر يتحكم فيه مكونيا.[48] لكننا سبق أن بيّنا أن الرأس الحرفي في (77) ليس له

---

[47] نترك هنا جانبا المسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت *ال* تدخل إلى الاشتقاق بواسطة عملية الضم إلى المركب الحدي الأسفل في (77) وبعد ذلك تنتقل إلى الحد لفحص سمة التعريف، أو أنها تدخل إلى الاشتقاق مباشرة تحت إسقاط الحد لفحص سمة التعريف، وبذلك تكون العملية عملية فحص بالضم، وهي عملية، كما أشرنا سابقا، خاصة بغير الموضوعات (non-arguments). هناك إمكان ثالث هو أن *ال* تدخل إلى الاشتقاق ملتصقة بالاسم، ثم بعد ذلك تصعد هي والاسم إلى الحد لفحص سمة التعريف. كل إمكان من هذه الإمكانات يتطلب الدخول في قضايا نظرية وتقنية، خارجة، إلى حد ما، عن التحليل الذي نحن بصدده. انظر كذلك الهامش 31.

[48] يمكن اشتقاق قيد نقل الرأس من القيد العام الموضوع على الجذب والمعروف في شومسكي (1995: 311) بقيد الربط الأدنوي (Minimal Link Condition) الذي يأخذ الصياغة الآتية:

أ) **قيد الربط الأدنوي**

مضمون دلالي، وهو بذلك يختلف عن رأس بنية الإضافة. وبناء على هـــذا، يمكننا أن نُنسِّب قيد نقل الرأس معتبرين أنه ينطبق فقط على الـــرؤوس ذات المحتوى الدلالي؛ ومن ثمة، فإن رأس المركب الحدي الأسفل لن يُحسب عنـــد نقل دار.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من التحليل الممثل له بـــ (77) هي أن الفرق الأساسي بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة فرق صرفي يتمثل في تحقق حـرف الجر (في الإضافة الحرة)، وعدمه (في الإضافة المحضة)، أما الخصائص الأخـــرى المميزة، وعلى رأسها توارث التعريف، فيحددها ظهور أو اختفـــاء الحـــرف الجار. فاحتلال الحرف الجار لرأس المركب الحدي الأسفل يحول دون خلـــق العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس، التي تعد مجـــالا بنيويـــا للتطـــابق في السمات بين المتضايفين.

م تحذب أ إذا لم تكن هناك ب، بحيث ب أقرب إلى م من أ، بحيث تقوم م بجذب ب.

المراجع

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: ق. 7هـ، شرح *ابن عقيل*، توزيع المركز الثقافي العربي، د.ت.

ابن يعيش، أبو البقاء: ق. هـ، شرح *المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

الصبان، محمد بن علي: ق. 12هـ، *حاشية الصبان على الأشموني*، دار الفكر، بيروت، د.ت.

جحفة، عبد المجيد: 1989م، *حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة*، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط.

الجرجاني، علي بن محمد: ق. 9هـ، *التعريفات*، تحقيق وتعليق عبد الرحمان عميرة، عالم الكتب، بيروت، 1987م.

غاليم، محمد: 1999م، بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية، ضمن وقائع هذه الندوة.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990م، *البناء الموازي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

Abney, S.: 1987, *The English Noun Phrase in Sentential Aspect*. Doctoral dissertation, Cambridge, Mass.: MIT.

Arad, M.: 1996, A Minimalist View of the Syntax-Lexical Semantics Interface. *UCL Working Papers in Linguistics* 8.

Benua, L. and Borer, H.: 1996, Passive/Anti-passive in a Predicate Based Approach to Argument Structure. Talk presented at GLOW 19, 1996.

Borer, H.: 1994/96, The Construct State in Review. In J. Lecarme, J. Lowenstamm and U. Shlonsky eds., *Studies in Afroasiatic Grammar*. 30-61, Holland Academic Graphics, The Hague.

Carlson, G. N.: 1977, *Reference to Kinds in English*. Doctoral Dissertation, UMass., Amherst.

Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Chomsky, N.: 1996, Some Observation on Economy in Generative Grammar. Ms. MIT.

Collins, C. : 1997, *Local Economy*. Cambridge. Mass.: MIT Press.

Diesing, M. : 1992, *Indefinites*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Emonds, J.: 1985, *A Theory of Unified Categories*. Dordrecht: Foris Publications

Enç, M.: 1991, The Semantics of Specificity. *Linguistic Inquiry* 22: 1, 1-25.

Fassi Fehri, A.: 1987, Case, Inflection, VS Word Order, and X' Theory. *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Rabat.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Antisymmetrical Adjectives and Possessive structure, *Linguistic Research* **2:2**, 1-51.

Heim, I.: 1982, *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Doctoral dissertation, Amherst: University of Massachusetts,

Kayne, R.: 1994 *The Antisymmetry of Syntax*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Koizumi, M.: 1994, Layered Specifiers. *NELS* **24**.

Kratzer, A.: 1989/95, Stage-Level and Individual-Level Predicates. In G. N. Carlson and F. J. Pelletier eds. (1995) *The Generic Book*. 125-175. The University of Chicago Press, Chicago and London.

Longobardi, G.: 1996, The Syntax of N-raising: a minimalist theory. Ms. University of Venice

Pollock, J-V.: 1997, Notes on Clause Structure. In L Haegeman ed. *Elements of Grammar*. 137-280. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Rahhali, M.: 1996, Agreement, Case and Word order in Standard Arabic. *Linguistic Research* **2**: 31-82.

Ritter, E.: 1991, Two Functional Categories in Noun Phrases: Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed., *Syntax and Semantics* **25**, 37-62, Academic Press, New York.

Schmitt, C. J.: 1996, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*. Doctoral Dissertation University of Maryland.

Siloni, T.: 1994, *Noun Phrases and Nominalizations*. Doctoral Dissertation, Université de Genève.

Ahmed Akkal
Faculty of Letters, Ain Chock

On the Internal Structure of the Construct State In Arabic

1. Introduction

In this paper, the focus will be on the internal structure of the construct state (CS) in Standard Arabic and some of the computational processes involved in their derivation. The CS uncontroversially turns out to be categorially a DP (cf. Note (3)) where the relevant basic checking process is Genitive Case feature checking along the lines suggested in Chomsky (1995). A further process that is commonly held to come into play in the CS is the definite feature inheritance via a spec-head relation between the 'possessor' and the head N.[1]

What is worth noting at the outset is that the CS in SA may be headed by a variety of categories including the 'pure' nominal (alias concrete nominal) (1a),[2] the deverbal nominal (1b), the adjective (1c), the participle (1d)[3], and others such as the numeral, the quantifier, etc.

---

[1] Concerning these two points (= Genitive feature checking and definiteness inherence), we will not have much to say, as it has already been extensively dealt with in different terms in various works by researchers such as Fassi Fehri (1991/93/97), Siloni (1994), Longobardi (1994), Borer (1996), among others. Hence, we will refer to them only insofar as they are pertinent to our discussion of phenomena related to the CS.

[2] We call 'pure' nominals those nouns which have no corresponding verbal form, unlike deverbal nominals, which are semantically and morphologically related to a verb.

[3] Though the heads of the CS may belong to different categories, they generally exhibit two crucial nominal properties: a) they may bear the definite article *l-*, b) they are inflected for Case:

(1) a. tahaddamat [daar-u l-mudiir-i]

collapsed house-Nom the-headmaster-Gen

'The headmaster's house collapsed.'

b. bada?a [qatl-u l-fi?raan-i]

started killing-Nom the-mice-Gen

'The killing of the mice (has) started.'

c. r-rajul-u [kabiir-u s-sinn-i]

the-man-Nom big-Nom the-age-Gen

'The man is of an old age

d. r-rajul-u [saa?iq-u s-sayyaarat-i]

the-man-Nom the-driving-Nom the-car-Gen

'The man driving the car.'

In view of space restrictions, we will confine our discussion to CS's exemplified by (1a) and (1b). The syntactic analysis of these two types of CS provides some insight into the correlation between the configurational properties and the semantic interpretation of each. It is obvious that though the word order of the CS constituents in (1a) and (1b) is identical, the semantic relationship between the Genitive-bearing noun and the head N in

i) a. tahaddamat [d-daar-u]

collapsed the house-Nom

b. r-rajul-u [l-kabiir-u]

the-man-Nom the-big-Nom

c. bada?a [l-qatl-u]

started the-killing-Nom

d. r-rajul-u [s-saa?iq-u]

the-man-Nom the-driving-Nom

These observations have a direct bearing on the analysis of the structure of the CS's headed by the adjective and the participle, as discussed in Akkal (in preparation).

these two examples is not alike. In particular, *l-mudiir* in (1a) is construed as the possessor of the house, whereas *l-fi?raan* in (1b) is a patient, which means that these two constituents cannot have originated in the same syntactic position.[4] More complex situations will arise below.

One of the striking characteristics of the head N in (1a) and (1b) is that it is incompatible with the article, be it definite or indefinite, as the ungrammaticality of the following pair of examples shows:[5]

(2) a. *tahaddamat [daar-u-n/d-daar-u l-mudiir-i]
collapsed house-Nom-Indef/the-house-Nom the-headmaster-Gen

b. *bada?a [qatl-u-n/l-qatl-u r-rijaal-i l-fi?raan-a]
took place killing-Nom/the-killing-Nom the-men-Gen the-mice-Acc

The essential question that ensues is twofold: a) where does the Genitive-bearing nominal originate in the structure of the CS? and b) how is it that the head N of the CS cannot bear the article?

---

[4] An array of semantic interpretations based on the typical CS word order are available in Arabic. However, these lie beyond the scope of the present paper.

[5] The case of (1c) is not amenable to the above observation. Prima facie, the head in this construction appears to be able to associate with what seems to be the definite article (i a) but not with the indefinite article (ib). The same holds goods for (1d):

(i) a. r-rajul -u [l-kabiir-u s-sinn-i]
the-man-Nom the-big-Nom the-age-Gen
'The aged man.'

b. *r-rajul -u [kabiir-un s-sinn-i
the-man-Nom the-big-Nom-Indef the-age-Gen
'The man is of an old age.
See Akkal (in preparation)

The contribution of this paper is to provide an answer to the questions formulated above which departs from most of those put forth so far, as will become clear below. Further questions will be raised and discussed as we go along.

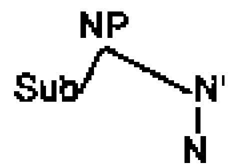
The structure of the paper is as follows: section (2) provides a comparative survey of the contexts of occurrence of the 'pure' nominal and the deverbal noun which paves the way for the analysis outlined in (3).

2. The thematic relation between the head and the subject

2.1. The CS headed by a 'pure' nominal

A number of previous accounts are based on the conjecture that the structural relationship between the possessor/subject of the CS and the N-head parallels the structural relationship between the subject and the head V. Thus, the possessor of the CS is held to originate in spec-N, regardless of the categorial nature of the head N (see sections (3)). Such a stand gives rise to the following configuration (see Siloni (1994), among others):

(3)



However, the structural relationship between the possessor and the head N in (3) entails that either a) the head N theta-marks the subject, or b) N is predicated of the possessor. Neither of these relations holds between the possessor and N in the CS headed by a pure nominal. Consider (4) below:

(4) qaṣru l-faqiiri
palace the-poor man
'The poor man's palace.'

As convincingly argued in Grimshaw (1990), the pure nominal in a CS does not qualify as an adequate theta-marker of the co-occurring possessor. Such a claim, if applied to (4), implies that, though *l-faqiir* is interpreted as the possessor of *qaṣr*, it is not theta-marked by it. Based on this, the ensuing generalisation is that the pure nominal cannot license a DP in its spec-position in the CS, if we consider that the projection of, say, a referential expression in the spec-position of a head at an early stage of the derivation is partly determined by the Theta-Criterion.

A further motivation for the projection of referential expressions in the relevant spec-position is predication. Nevertheless, no predicative relation can be detected between the possessor and N in (4). This follows from the fact that predication is an essential property of clauses, see Moro (1995) and Guéron and Hoekstra (1995), among others. Now, the whole constituent in (4) is eventually an argument DP.[6] Notice, however, that if the head of the construct state cannot be predicated of the Genitival DP, it can nonetheless establish a predicative link with a (different) co-occuring DP in contexts like

[6] The head N of the Construct State (=DP) has a checking role to play within the computational system which is determined by its distribution in the clause. For example in (ia) it checks the N-feature of Tense, whereas in (ib) it checks the N-feature of V:

(i) a. tahaddama [DP qaṣr-u l-faqiiri
collapsed palace-Nom the-poorman
'The poorman's palace collapsed.'

b. ra?aytu [DP qaṣr-a l-faqiiri]
saw-I palace-Acc the-poorman
'I saw the poorman's palace.'

(5), where *qaşru* is construed as being predicated of *l-ğaabatu*, though such a relation does not necessarily derive from theta-role assignment.[7]

(5) l-ğaabatu qaşru l-faqiiri
the-forest palace the-poor man
'The forest is the poor man's forest.'

To sum up, two observations are worth considering; a) the head N of the CS does not license the Genitival DP, and b) the head N of the CS can be predicated of a DP other than the Genitival DP in appropriate environments.

We will postpone until section (3) the discussion of the derivational processes involved in the generation of the different structures illustrated thus far and related ones.

Let us now turn to the CS's headed by the deverbal nominal with an eye to pinning down the analogies and dissimilarities between these and those headed by the pure nominal in the contexts discussed up to now.

2.2. the CS headed by a deverbal nominal

the key distinction between a pure nominal and a deverbal nominal is to be captured on a thematic basis. For concreteness, if the pure nominal has

[7] As is clear from the English gloss, (5) is interpreted as a clause, even though the verb *be* is missing on the surface. The verb *be* is a compulsory component of the surface structure just in case the containing clause is specified for the past:

(i) kaanat l-ğaabat-u qaşr-a l-faqiir-i
was the-forest-Nom palace-Acc the-poorman
'The forest was the poor man's palace'

no thematic structure, the deverbal nominal has one, provided the relevant deverbal nominal is associated with an event reading.[8].

Consider (6), which illustrates the CS headed by an event deverbal nominal:

(6) qatl-u r-rajul-i l-fa?r-a

killing-Nom the-man-Gen the-mouse-Acc

'The man's *killing* of the mouse'

What clearly comes out from (6) is that *qatl* is thematically related to *r-rajul* and *l-fa?r*, which are to be interpreted as Agent and Patient, respectively. Furthermore, the object of the deverbal nominal carries the Accusative Case, which has to be checked off in the appropriate configuration, namely, spec-Agro.[9]

Notice that (6) is a suitable context for passivisation. In particular, the thematic subject might be suppressed, in which case the object surfaces as the Genitive-bearing syntactic subject of the structure

(7) qatl-u l-fa?r-i

killing-Nom the-mouse

'The killing of the mouse'

[8] For the difference between event nominals and result nominals, see Grimshaw (1990), Fassi Fehri (1991), among others. The relevance of such a distinction to our discussion is that insofar as result nominals have no argument structure associated with them, they may be regarded as a pure nominals, and hence may be thought to derive from similar structures (see section (3)).

[9] These observations have led some researchers to conjecture that the deverbal nominal is both [+V] and [+N]. To satisfy its verbal requirements, it must then project under V. At a subsequent stage of the derivation it raises to N to satisfy its nominal requirements: See, in particular Fassi Fehri (1991), Borer (1991), and the references cited therein.

The thematic subject might in fact surface in a *by*-phrase, as in (8)[10]

(8) qatl-u l-mujrim-i [ʕala yadi š-šurṭiyy-i]
killing-Nom the-criminal-Gen on the hand the-policeman
'The killing of the criminal by the policeman'

It is interesting to note, however, that this state of affairs holds exclusively of CS's headed by a transitive deverbal nominal. If the deverbal nominal involved is intransitive (in the sense that it is morphologically and semantically related to an intransitive verb), the thematic subject must obligatorily surface, otherwise, ungrammaticality arises:

(9) *nawm-u
sleeping-Nom

The same holds good for the pure nominal. Compare (9) and (10) below:

---

[10] As an ananymous reviewer puts it, (7) is not necessarily passive given that it is not morphologically marked for passive. However, passivisation is not necessarily a morphological process crosslinguistically. Passivisation might also be semantic so long as the syntactic requirements are met in the computational system. Consider (i) below:

(i) ṣaydu s-sabuʕi
hunting-Nom the-lion-Gen

What the example above shows is that it may have a passive reading though the predicate bears no passive morpheme. From a semantic perspective, this follows from the observation that the head N has only one theta-role to assign, namely the patient theta-role, while the external theta-role, which is supposed to be associated with the same head N, has been suppressed for reasons which need not concern us here. From a purely computational point of view, the patient in this example winds up in the same syntactic position the agent DP would occupy on the surface, the motivation being Genitive Case feature checking (cf., Burzio's (1981) Generalisation). By and large the computational processes that might be involved in (i) are contingent on whether or not the head *ṣaydu* (an event nominal, to use Grimshaw's (1990) terminology) appears in the appropriate numeration with an Accusative Case feature. In case it does not the patient will have to assume the role of a Genitive feature checker for the derivation to converge. If it does, an (external) argument must be included in the numeration together with the appropriate Case feature (Genitive) to meet the Case feature checking requirements in the computation, while the patient will have to be associated with the Accusative, as illustrated by the following example:

(ii) ṣaydu r-rajul-i s-sabuʕa

(10) *daar-u
house-Nom

The intuitive idea here is that Genitive Case checking is triggered in the absence of the determiner on the head of the CS. The pending question is then how to account for such a correlation (see (3.1.)).

A further property the CS headed by a pure nominal shares with the CS headed by a deverbal nominal is embodied in the observation that in either case the subject bears the Genitive Case. This observation is arguably the direct consequence of the lack of a tense feature within the structure of the CS.

In the following we turn to the analysis of the internal structure of the CS's this paper is concerned with.

3. Analysis

3.1. the pure N

As the point was made above, the pure N is incapable of licensing a DP in its spec-position. To circumvent this problem, Fassi Fehri (1991-93), for example, suggests that the possessor/subject originates in the spec-position of a (inflectional) head, i.e., Poss, which projects its own independent syntactic category.[11] The aim of such a move is obviously to satisfy the interface condition of Interpretability (11):

(11) *Interpretability*:

---

hunting-Nom the-man-Gen the-lion-Acc

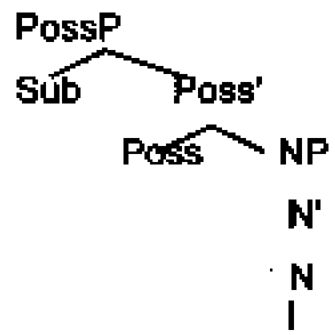
[11] In actual fact, Poss need not be a functional head, it could alternatively be an empty head *à la Chomsky* (1995). Whether Poss be a functional head or an empty one has no direct bearing

all arguments must satisfy Full (FI) Interpretation at LF.

One way for an argument to satisfy (11), for example, is by meeting the requirements of the Theta-Criterion. Another would be for an argument to contract a predicative relation with a predicate, even when theta-marking is not involved, as it is the case in situations where N is predicated of a DP (see note (18)).

Assuming this to be correct, the appropriate structural representation of the relation between the possessor/subject and the pure head N is as in (12):

(12)



We will adopt this line of reasoning as a working hypothesis since it appears to be thematically well-grounded all the more so as it also accounts for the structural position of the NP as the complement of Poss. Consider the CS in (1a), repeated below as (13) for convenience:

(13) [daar-u l-mudiir-i]

Clearly, the NP *daar* in (13) is in a sense a theme since it represents the thing *possessed*. In other words it may loosely be held as the recipient of possession.

However, the problem remains to empirically determine whether the complement of Poss is exclusively an NP or whether it could be a DP.

---

on the analysis being elaborated below. The main point to make is that N is incapable of licensing an external argument.

In the relevant literature, it is held that the head D in the structure of the CS (dominating PossP in (12)) must be empty for reasons of incompatibility between the determiner, be it definite or indefinite, and Genitive Case checking. This accounts for the ungrammaticality of (14):

(14) *d-daar-u l-mudiir-i

the-house-Nom the-headmaster-Gen

The thesis we defend here is that the complement of Poss can be a DP instead of an NP, in which case its head-movement is blocked for reasons of category saturation, an issue we turn to presently.

Notice that (12) seems appropriate in instances involving articleless NPs like in (13). Nevertheless, (12) does not accommodate SA data such as are exemplified in (15):[12]/[13]

(15) d-daar-u li-l-mudiir-i

the-house-Nom to-the-headmaster-Gen

The semantic interpretation of (15) is identical to that of (13); that is, in either case *l-mudiir* is construed as being the possessor of *d-dar*, which implies that the thematic relations are identically expressed in both constructions, consequently in both cases *l-mudiir* might be held to originate in the same initial syntactic position.[14] However, though, the surface realisation of the relevant constructions (13) and (15) is different in the sense that (13) can only be construed as an argument, whereas (15) is as a fully-fledged sentence. Such a structural discrepancy between these two structures is to be imputed to the difference in their respective Numerations, namely the

[12] In the relevant literature, (15) is referred to as Free State.

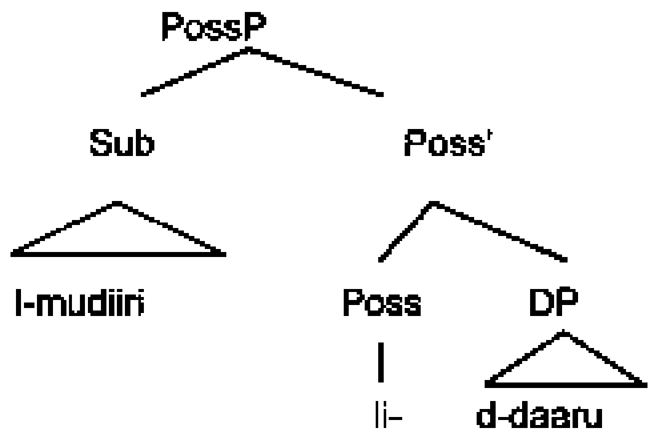
[13] For Siloni (1994) the equivalent of *li-* in Hebrew is a dummy preposition which checks off the genitive Case feature of the possessor. Siloni was forced to take such a stand because his analysis does not make provision for Poss as a syntactic position.

[14] See Baker's (1988) UTAH.

Numeration of (15) contains at least one element that the Numeration of (13) lacks (=*li-*); consequently the computational processes involved are also different (see below).

Nevertheless, from a thematic point of view the data in (13) and (15) seem to point to the conclusion that the complement of Poss can indeed be a DP. This conclusion is, in fact, motivated by the thematic considerations just invoked (see footnote (12)). Such being the case, the structure underlying (15) is represented in (16), the only difference being that in the Free State the complement is a DP, whereas in the CS the complement is an NP:

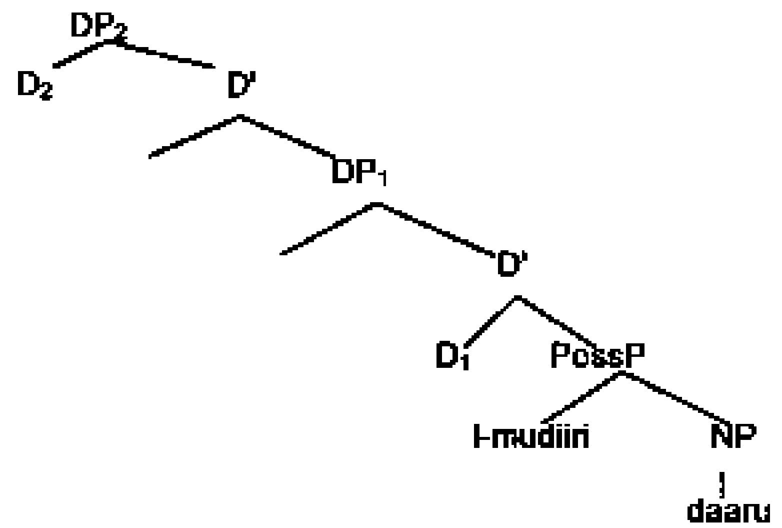
(16)



Notice that (16) supports the position that Poss is a syntactic head. Unlike Poss in (12), which is empty, Poss in (16) has phonological content, i.e., *li-*. Assuming this to be correct, the issue to be addressed is why it is that (12) and (16) derive two distinct surface structures, cf. (13) and (15). To be able to provide an account of this difference, let us consider the more articulated structures of (12) and (16) based on the split D hypothesis such as is suggested by Fassi Fehri (1996):[15]

[15] For different accounts, see Szabolsci (1994), Bittner and Hale (1996a), Borer (1996).

(17)



In (17) the head N *daaru* head-moves to D_1 and the possessor to Spec-D_1. The output is a spec-head relationship which triggers two operations, namely a) the inheritance by N of the [± Def(inite)] value of the possessor,[16] b) the checking of the Genitive-Case feature on the possessor. Subsequently, N moves on to D_2 for a Case-checking reason. More specifically, N in D_2 is essential so that the complex DP can be later subjected to attraction by an appropriate functional head (see note (5)).

It is worth noticing that the (in)definiteness feature inherited by N need not be checked later on (by a covert movement of the possessor to spec-D_2, as proposed by Fassi Fehri (1997)) on the grounds that [±Def] is an interpretable feature (see Chomsky (1995)).

Two points are in order concerning the structure in (17): a) for N to inherit the [± Def] feature of the possessor in the right configuration (DP_1), N must not be specified for this value so that overspecification of N or feature conflict may be avoided b) N is attracted by D_1 for two obvious reasons, firstly, it checks off the N-feature of D, and secondly, it allows D to eliminate the

Genitive Case feature of the possessor in spec-D. N-raising to D_1 is thus analogous to V-movement to tense. Underlying this observation is the assumption that the articleless noun, like V, does have an uninterpretable feature which is meant to be eliminated prior to Spell Out. However, when adjunction of N to D has taken place, a DP is expected to raise to spec-D to check its N-feature, otherwise the resulting structure crashes. That this is so is evidenced by the ungrammaticality of (10), where D has failed to check off its N-feature as no possessor is available to this effect.

With this background in mind, let us see what happens in (16) above. Recall that in (16) the complement of Poss is a DP; that is it is a saturated category.[17] Hence its movement to a head position (in our case the higher DP) is illicit.[18] However, the relevant DP must have its Case-feature eliminated somewhere in the structure though it passes the requirements of

---

[16] See Fassi Fehri (1993 and later work) for a detailed discussion of this point.

[17] What we mean by a saturated category is when the head N moves to D, the consequence being that no constituent is allowed to move out of the relevant DP. This is analogous to situations where C is saturated either by V-movement to C or by the presence of a complementiser *?anna/?inna* (=*that*) in C. Consider the contrast between (i.a) and (i.b) below:

(i) a. ḍanantu l-?awlaad-a yadrusuuna
though(I) the children-1Acc study(they)
'literally, 'I thought the boys are studying'

b. ḍanantu ?anna l-?awlaad-a yadrusuuna
though(I) that the-children-Acc study(they)
'I thought that the students are studying'

The DP in (i.a) checks its Accusative-Case feature in Spec-Agro of the matrix clause (=the clause headed by *ḍanantu*), the assumption being that *yadrusuuna* is either tenseless or its tense feature is checked by the pronominal agreement *-uuna* (see Akkal (1996)). In (ib), movement of *l-?awlaada* out of the containing CP is thoroughly prohibited in view of C being morphologically realised as ?anna, whence the ungrammaticality of (ic):

(i) c. *ḍanantu l-?awlaad-a ?anna yadrusuuna
thought(I) the-children that are studying

[18] See Akkal (1996).

FI on the conjecture that it is the complement of Poss (see (11)). A close look at the structure of the CS suggested above reveals that there is nowhere it can do so, given that the only position available within the CS is occupied by the possessor.[19] The structure is saved only if there is an inflectional element which can attract it to its spec-position for a checking purpose. Indeed, this is exactly what we think happens in the derivation of (15), where the spec-position of tense is accessible as a landing site for *d-daaru* in (10) above. The assumption is that the DP (=CS) in (16) is the complement of the verb *kaan* (=*be*), whose inflectional doamain contains a tense node (see note (6)). Supposing that this line of reasoning is on the right track, an account of the difference between (13) and (15) is thus straightforward.

Let us now see if the SA data does in fact lend support the account sketched thus far. In particular, the expectation is to find instances of CS with a possessor and a DP of which N is predicated, the assumption being that predication is not necessarily contingent on theta-role assignment.[20] The fact that predication can obtain between an N and a DP is illustrated by (18), where the DP *r-rajul* is assumed to originate in Spec-NP and is subsequently attracted to spec-tense of the verb *kaan* to check the N-feature of Tense (see note (6), see also Akkal (1997)):

(18) $\{_{TnsP}$ r-rajul-u$_i$ Tns $[_{VP}$ V $[_{DP}$ D [NP [t_i] mudiir-u-n]]]]
the-man-Nom headmaster-Nom-Indef
'The man is a headmaster.'

---

[19] A more detailed explanation is provided in Akkal (in preparation).

[20] In this connection see in particular Guéron and Hoekstra (1995), who regard predication as an inclusion relation, i.e., predication requires an inclusion operator (=Agr) and tense. See also Moro (1995), who claims That predication is not necessarily contingent on theta-role assignment.

Let us now consider (19):

(19) l-ĝaabat-u qaṣr-u l-faqiir-i
the-forest palace the-poor
'The forest is the poor man's palace'

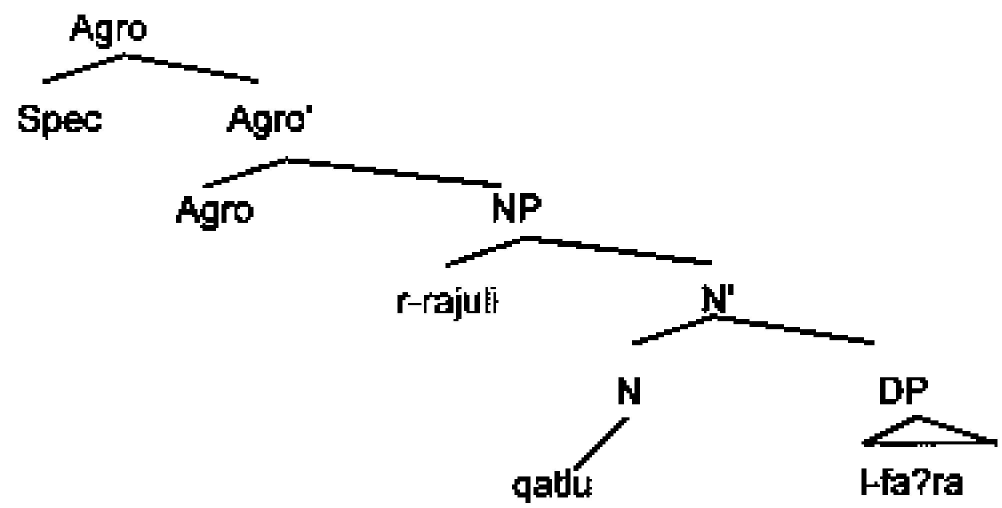
In this sentence *qaṣru* is predicated of *l-ĝaabatu* and *l-faqiiri* is a sort of possessor. It is obvious that the same checking process that triggers movement of *r-rajulu* in (18) also applies in (19) to move *l-gabatu* to spec-tense.

3.2. the deverbal nominal

The situation seems quite different in clauses headed by a deverbal nominal. As pointed above, the event deverbal nominal has an argument structure similar to that of the verb from which it is derived. If this is so, it stands to reason that these two elements enter into identical structural relations with their arguments and are thus supposed to have similar underlying structures. Following Siloni (1994), we will propose (21) as a suitable structure underlying (20). Nevertheless, to structurally account for the facts exhibited by (20), it is perhaps necessary to provide for the fact that the deverbal noun has an N-feature which has to be appropriately checked off by *l-fa?r* in a Spec-Agro relation for the structure to converge:

(20) qatlu r-rajul-i l-fa?r-a
killing the-man-Gen the-mouse-Acc
'The man's killing of the mouse

(21)



Notice that if the deverbal noun has a thematic structure, then the assumption that there is a PossP in the configuration underlying its derivation is not tenable. However, our contention is that both the deverbal and the pure nominals have the same functional complex (a split DP) if only because they are N heads. If this true, it follows that *r-rajuli* in (21) must raise to spec D_1 for the reasons stated above (see discussion of (17)). *qatlu* ends up in head DP_2 to satisfy the checking requirements of a relevant inflectional head in the manner sketched above for the pure nominal.

The assumption just made that the structure of the deverbal noun does not project a PossP has a far reaching consequence. Actually there are CS's in Arabic which are open to different interpretations, and the only way to disambiguate such contexts is by reference to the presence vs. absence of PossP, whence the correlation between semantic interpretation and structural configuration in this type of structure. Consider the CS in (22):

(22) ?aklu d-dajaaj-i
eating the-chickens-Gen

On one reading, *?aklu* is interpreted as a (event) deverbal noun and *d-dajaaji* either as an agent or as a patient. In the latter case, (22) is to be held as a passive structure meaning *the eating of the chicken*; in the former, it is

construed as an active structure meaning *(the way) the chickens eat.* Both sentences, however, derive from the structure in (21) on our account.

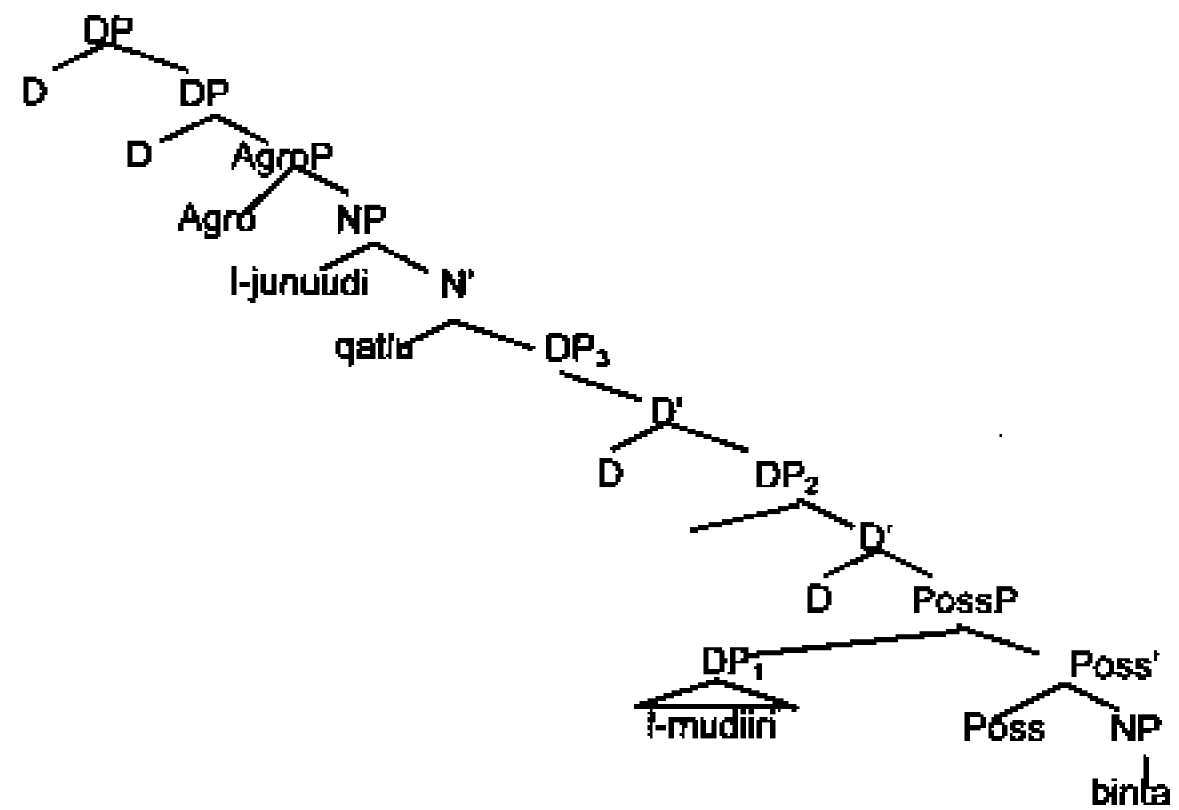
On yet a further reading, *?aklu* is interpreted as a result noun (see note (7)) and *d-dajaaji* as a possessor, i.e., *chicken's food*. Thus it can only be derived from (17).

However, the CS headed by the deverbal nominal can contain one or more embedded CS's headed by pure nouns:

(23) qatlu ʝunuud-i bint-a l-mudiir-i
killing the-soldiers-Gen daughter-Acc the-headmaster-Gen
'The soldiers' killing of the headmaster's daughter'

In line with the analysis outlined above, PossP does not project in the matrix DP, which is headed by a deverbal noun, though the embedded DP's do contain one each. At an earliest stage of the derivation, the structure of (23) is like in (24), abstracting away from unnecessary details:

(24)



Notice that *binta*, which heads the complement of *qatlu* (=DP_3), head-moves to DP_2. This movement allows the relevant D to attract *l-mudiiri* so as to check off its N-feature. The head *binta* moves on to the head position of DP_3, which is now in a position to be attracted by Agro for checking purposes. Likewise *qatlu* undergoes movement to the D above it and *l-junuudi* merges with the same D to eliminate its N-feature. Thus the derivation converges because not only the uninterpretable features have all been checked off, but the interpretability constraint (11) has been satisfied as well.

To conclude, the main ideas defended in this study are that:

(25) a. the pure nominal CS is headed by Poss rather than by N,

b. the head of Poss is not always empty, but it may have phonological content,

c. the complement of Poss can be a DP, in which case the output is a clause,

d. the pure nominal can license a subject on the basis of predication, while Poss licenses a possessor,

e. the deverbal CS is headed not by Poss but by the deverbal itself by virtue of its capacity of assigning theta-roles to its arguments,

f. the structural differnce between these two CS structures is correlated with a difference in their semantic interpretations,

g. both the deverbal and the pure N in the CS are articleless, and as such they are amenable to attraction by the dominating D, which, otherwise, cannot check the Genitive Case feature of the possessor/subject.

References

Akkal, A.: in preparation, The CS: A comparative study.

Akkal, A.: 1996, Word Order and Related Issues in Standard Arabic: A Minimalist Approach, *Linguistic Research* **1**, IERA, Rabat.

Akkal. A.: 1997, Predication in the copular sentence in Moroccan Arabic, in A. Fassi Fehri ed., *Situated Languages, Technology, and Communication*, IERA Publications, Rabat.

Baker, M. C.: 1988, *Incorporation, A theory of grammatical function changing*, Chicago, University of Chicago Press

Bittner, M. and K. Hale: 1996a,The Structural Determination of Case and Agreement, *Linguistic Inquiry* **27**.

Borer, H.: 1996, The Construct in Review, in J. Lecarme, J. Lowenstamm, and U. Shlonsky eds., *Studies in Afrasiatic Grammar*, Holland Academic Graphics, The Hague.

Burzio, L.: 1981, *Intransitive Verbs and Italian Auxiliaries*. Ph.D dissertaion, MIT. Cambridge.

Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*, The MIT Press, Cambridge, Mass.

Fassi Fehri, A.: 1991/1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

Fassi Fehri, A.: 1997c, Arabic antisymmetrical adjectives, *Linguistic Research* **2**, IERA, Rabat.

Grimshaw, J.: 1990, *Argument Structure*, MIT Press, Cambridge, Mass.

Guéron, J. And Hoekstra T.: 1995, The temporal interpretation of predication, *Syntax and Semantics* **28**, Academic Press.

Longobardi, P.: 1996, The Syntax of N-raising: a minimalist theory, ms., Uni. di Venezia.

Moro, A.: Small clauses with predicative nominals, *Syntax and Semantics* **28**, Academic Press.

Siloni, T.: 1994, *Noun Phrases and Nominalisations*, Thèse de doctorat, Université de Genève.

Szabolsci, A.: 1994, The Noun Phrases, *Syntax and Semantics* **27**, Academic Press.

Ahmed Makhoukh
Faculty of letters, Meknès

Agreement in DP: evidence from Standard Arabic*

1. Introduction

This paper examines the behaviour of some Determiner phrases (DPs) in Standard Arabic (SA) within the minimalist framework, as proposed in Chomsky (1993). The focus will be on Construct States (CSs) from the perspective of agreement and Case checking. It will be argued that CSs in SA involve overt N-raising to D, due to the strong N-feature of this functional head. It will be also illustrated that genitive Case checking in SA takes place between D2 and the possessor in SpecDP1, assuming the split D hypothesis of Fassi Fehri (1997). When the possessor is a genitive clitic, its Case is satisfied via *incorporation* onto N under D; (ii) when the genitive argument is lexical, Case checking is satisfied by means of *attraction to D2* (see (17) below). Another point that will be brought into light has to do with agreement that holds between the noun (N) heading the CS and the post-modifying adjective. It will be illustrated that the definite interpretation of the head is determined by the genitive argument in SpecDP1 while ageement and Case which appear on the adjective are transmitted from the head noun that shows up under D2. As a point of departure, let us examine briefly the structure of DPs.

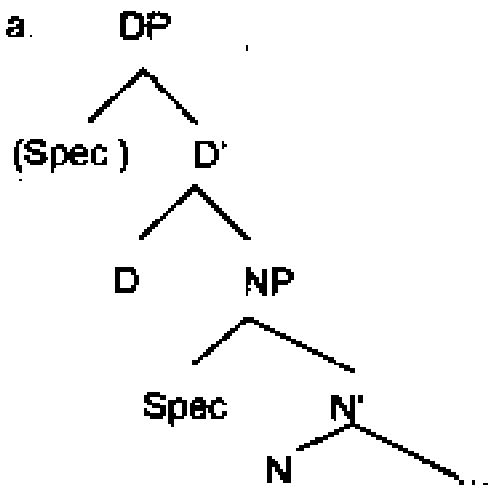
---

* I would like to thank an anonymous reviewer for valuable comments on this paper.

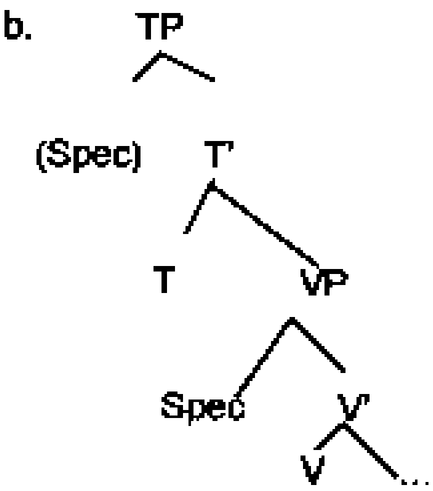
2. The Structure of DPs

I assume that noun phrases which surface as CSs in SA have the minimal structure depicted in (1a), in comparison with the structure of clauses in (1b):

(1) a.



b.



One step towards motivating the structure of DP in (1a) is to illustrate how verbal sentences in SA are derived. To this end, consider the examples in (2a-c):

(2) a. fataḥa l-?awlaad-u l-baab-a (VSO)
opened-3.m.s.g the-boys-nom the- door-acc
'The boys opened the door.'

b. *l- ?-awlaad-u fataha l-baab-a
the- boys- nom opened -3.m.s

c. l- ?awlaad-u fatah-uu l-baab-a (Top-VSO)
the- boys- nom opened -3.m.s the door-acc
'The boys opened the door.'

The main observation to be made here is that SA does not allow free inversion. Rather, it is a 'pure' VSO language. Thus, in (2a), the verb is assumed to raise to T so as to check its strong V-features . The thematic subject, however, cannot be raised to Spec-T because the features of Agr (on the tensed verb) are weak in the absence of Number. Yet, if movement applies, it yields an ungrammatical sentence (cf.2b), as predicted by the Procrastinate principle, which favours LF-raising over overt movement. Therefore, the subject is required to remain in situ, while its nominative Case feature can be checked by T via attraction, i.e, T attracts the Case feature specified under the subject without movement of the latter (see Radford 1997 for English).

There is yet one possibility where the subject can be preposed to Spec-TP in simple clauses as in (2c).This option is legitimised when the displaced DP has a left-dislocated reading, in which case it must be obligatorily associated with a resumptive pronoun. The latter has the crucial function of checking the Case of T and licensing the fronted DP (see Akkal (1996) for details)). The overall picture that emerges from this line of reasoning is summarised in (3),an inflectional parameter which is assumed to be at work in the derivation of VSO order in SA and similar languages(e.g. Irish):

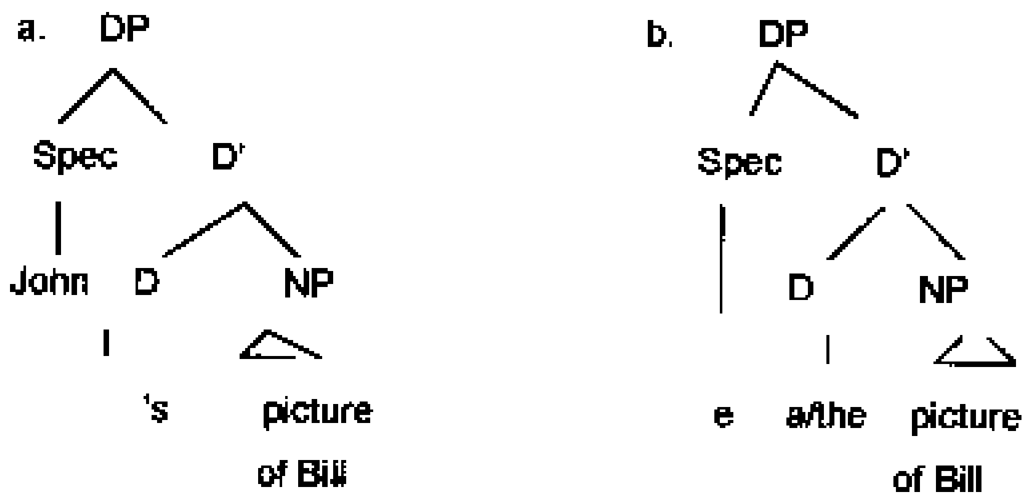
(3)	VSO (SA)	SVO (English)
V-features of T	strong	*weak
V-features of Agr	weak	*weak
N-feature of T	weak	strong
N-feature of Agr	weak	strong

Interestingly, the derivation of CSs in SA and DPs in English is strikingly parallel to that of clauses, as will be shown below. Meanwhile, it is worth

considering the structure of DP in (1a) with the aim of identifying the potential occupants of the head D position as well as its Spec.

In English, the Spec of DP may be filled by an argument such as 'John' in (4a), or it may be empty as in (4b). With regard to the head position, it could be occupied by a determiner (e.g. the/a) or the genitive clitic 's (cf. Abney 1987).

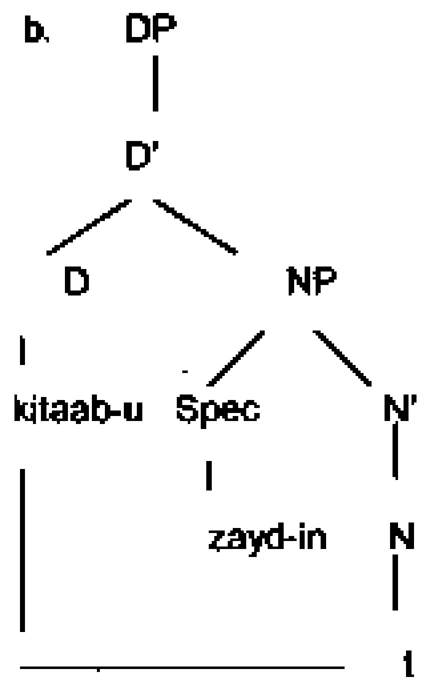
(4)



In SA, the situation is quite different with respect to the derivation of CSs. By way of illustration, consider the example in (5a) with its representation in (5b):

(5) a) kitaab-u zayd-in
book-nom Zayd-gen
'Zayd's book'

b.



The structure in (5b) indicates that the head N is raised from within the lexical projection NP to D, while the genitive argument remains in place. This operation yields a pure CS. The fact that the genitive DP need not be raised any further is supported by the process of nominalization, which requires NSO order in parallel with the order of constituents in verbal (i.e. VSO) sentences:

(6) a. fatḥu l-?awlaad-i l-baab-a
opening the-boys-gen the-door-acc
'The boys' opening of the door'

b. *l-?awlaadi fatḥu l-baab-a (SNO)

With this background information in mind, let us illustrate how the checking approach can account for the derivation of CSs, as instantiated by (5a-b).

2. CSs and feature checking

In SA, the head N overtly moves to D. which implies that the latter has a strong N- feature that must be checked prior to Spell Out. This operation is reminiscent of V-raising to T, which is motivated by the need to check its strong V-feature. Movement in both cases is imposed by the principle of Greed, which ensures that strong features in general must be checked (and erased) at PF.

Focusing the attention on N-raising to D in (6b), it is also motivated for morphological and Case reasons. More specifically, N-raising has the effect of lexicalising (the empty) D and making it visible for a potential Case checker that could be merged on its left, as in (7a-b):

(7) a. qara?-tu [kitaab-a zayd-in]
read-1.sg book-acc Zayd- gen
'I read Zayd's book'

b. ?aḏunnu ?anna [kitaab-a zayd-in] mufiid-un
think-1.sg that book-acc Zayd- gen interesting
' I think that Zayd's book is interesting'

In these sentences, the noun heading the CS carries accusative Case, as determined by the selecting head (a transitive V/ ?anna 'that'). Had N-raising not taken place, the Case feature of these heads would remain unchecked, leading to ungrammaticality (cf. Akkal, 1995, 1996).

When the possessor is manifested as a clitic. Case-checking is satisfied via incorporation, as illustrated below:

(8) a. kitaab-u-hu
book-nom-his
'his book'

b. [[kitaabu*i* -hu*j*] [t*j* [t*i*]]]
DP D' NP N'

In (8b), the possessive clitic-*hu* is treated as a bare D head that originates in [Spec, NP] and then adjoins to the head N under D. this adjunction or incorporation may be viewed as an instance of head-head checking, which is required by the principle of Greed: the possessor argument, being a bound morpheme, must be attached to N before Spell Out so as to be morphologically supported and satisfy the feature of genitive Case. This amounts to saying thay genitive Case in SA applies in overt syntax, though in two different ways, namely: attraction of the relevant feature to the head D or incorporation of the genitive clitic to the same head, depending on whether the possessor element is lexical or pronominal.

However, movement of the genitive argument to SpecDP is disallowed because the Agr-feature features of D are weak (see (11) below). This restriction is predicted by the Procrastinate principle(cf.(9)). One way to rescue the structure is to make use of a resumptive pronoun. This last resort strategy, which follows from the opacity of DPs with respect to movement, has the effect of checking the Case of the head under D and licensing the fronted DP in much the same way that a resumptive pronoun does in the process of left-dislocation (cf. Akkal 1996, Makhoukh 1998):

(9) a. zayd-un kitab-u-hu (mufiidun)
zayd-nom book-nom- his (interesting)

b. [zayd-un$_j$ [kitabu$_i$ - hu$_j$][Spec t$_j$ [t$_i$]]]
DP D 1 NP N'

2

Under this conception, it could be argued that raising of the genitive argument to [Spec, DP] in (9b) is motivated for reasons of 'focus'. This operation is assumed to take place at PF. By contrast, in English, the same operation of DP-raising is Case-driven. This is illustrated by (10a) with its respective derivation in (10c).

(10). a. John 's book
b. *book John
c. [Jonh$_i$ [AgrG 's] [Spec t$_i$ [book] }]
DP D NP N'

The contrast in grammaticality between (10a) and (10b) indicates that English does not allow N-raising to D, which entails that the N-feature of D is weak in this language. However, DP-raising to [Spec, D] is obligatory, as can be seen in (10c). This overt movement is motivated by the need to check the strong Agr feature of D, in compliance with the principle of Greed. The end result is that the displaced genitive DP has its Case feature checked under Spec-head relation with AgrG under D, which is spelled out as a genitive clitic 's. This parametric difference between SA and English, which derives from the strength/ weakness of D features, may be captured by means of the inflectional parameter stated in (11):

(11)

	SA	English
a. N-feature of D	strong	weak
b. Agr-feature of D	weak	strong

the parameter in (11) indicates that SA and English are maximally opposed with respect to features of D. This opposition can be translated in the following terms: ACS is a typical property of languages which have a strong N-feature of D that triggers N-raising before Spell Out applies. This option is not available in English-type languages, due to the weak N-feature of D. Another cross-linguistic variation displayed in (11b) is that genitive arguments in SA cannot surface in prenominal position, because the Agr feature of D is weak while the reverse situation holds in English (cf. (10a -b)). Equipped with this information, let us examine the behaviour of CSs states when they are modified, with the specific aim of determining the source of definiteness and agreement in this phrasal domain.

3. Modified CSs

Recent literature on the DP hypothesis has shown that the head noun in CSs inherits its definite feature from the genitive argument. The aim of this section is to examine the extent to which this observation is valid. The relevant data to illustrate this point is given in (12)-(13):

(12) a. sayaraat-u l-mudiir-i l-jadidat-u
car-nom the-director-gen the -new-f-nom
The director' s new car'

b. *sayaarat-u l-mudiir-i jadiidat-u-n (CS)
car-nom the-director-gen new-f-nom-indef

(13) a. qiṣṣat-u mra?at-in ğariibat-un
story-nom woman- gen- indef strange -gen- indef
'A strange story of a woman'

b. *qiṣṣat-u mra?at-in l-ğariibat-u
the strange-f- nom

The first observation to be made here is that the CSs under consideration are post-modified by an attributive adjective. The latter encodes the features of (in)definiteness, number, gender and Case in agreement with the head noun and not the genitive DP. Thus, the contrast in grammaticality between the (a) and (b) sentences in (12) and (13) is attributed to a mismatch in the feature of definiteness between the head noun and the modifying adjective. As observed by Ritter (1991) for Hebrew and Fassi Fehri (1993, 1997) for SA, the definiteness of a head in CS nominals is determined by or inherited from the genitive argument, though it is indicated in the morphology of the attributive adjective. The same fact obtains in multiply embedded CSs as in (14):

(14) sayyaarat-u zawjat-i mudiir-i šarikat-i n-naql-i
car-nom wife-gen director-gen company-gen the-transport-gen

In this example, all the nouns have a definite interpretation because the most embedded genitive argument (which is underlined) is definite. Noting this fact, let us shift the attention back to the cases in (12 a-b) and see how definiteness is manifested there. In (12a), the head noun has a definite reading. This is understood from the inflection of the adjective. The result is thus a well-formed structure. By contrast, in (12b), the absence of the definiteness feature on the adjective implies that the head N is indefinite in its interpretation; yet the derivation is ungrammatical, contrary to what is

expected. It is this disagreement in the feature of definiteness which gives rise to an ill-formed derivation. The same reasoning extends to the cases in (13a-b), where the relevant agreement feature involved is indefiniteness.

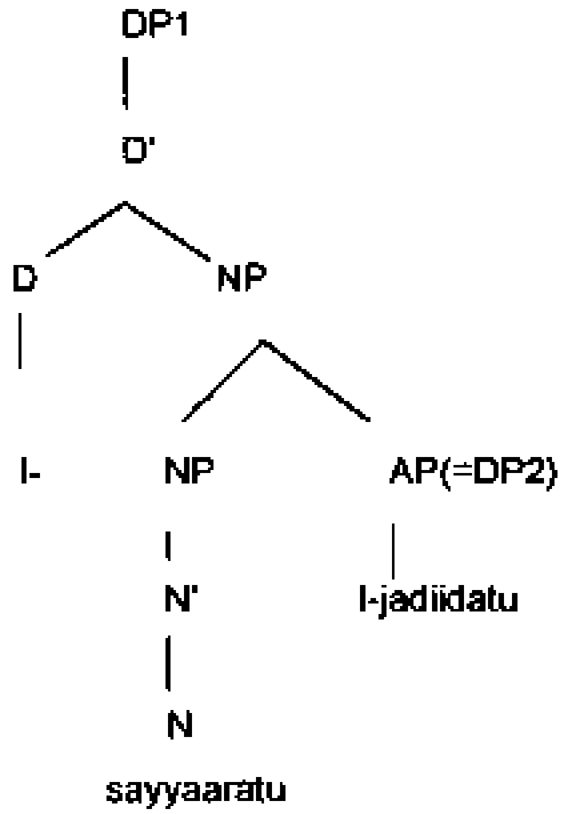
But what arguments can be provided to trace back the source of (in) definiteness in modified CSs? To answer this question, let us examine carefully the example (12), repeated below as (15):

(15)	sayyaarat-u	l-mudiir-i	l-jadiidat-u
	car-nom	the -director-gen	the -new-f-nom
	'the director's new car'		

As can be observed from (15), the attributive adjective agrees with the head noun in gender, number and Case. It also agrees with it in definiteness, though this feature is not overtly expressed on the head N.

The fact that the genitive DP is not involved in agreement is obvious, since it is not the target of modification. Thus, before forming the CS in (15), the head noun and the adjective are assumed to have the structure in (16), where D, heading a definite DP, selects a definite Adjective phrase(AP) not only for reasons of agreement but also to close off the category DP2 (=AP) and avoid a predicative reading (cf.Carnie1993, Akkal 1997).

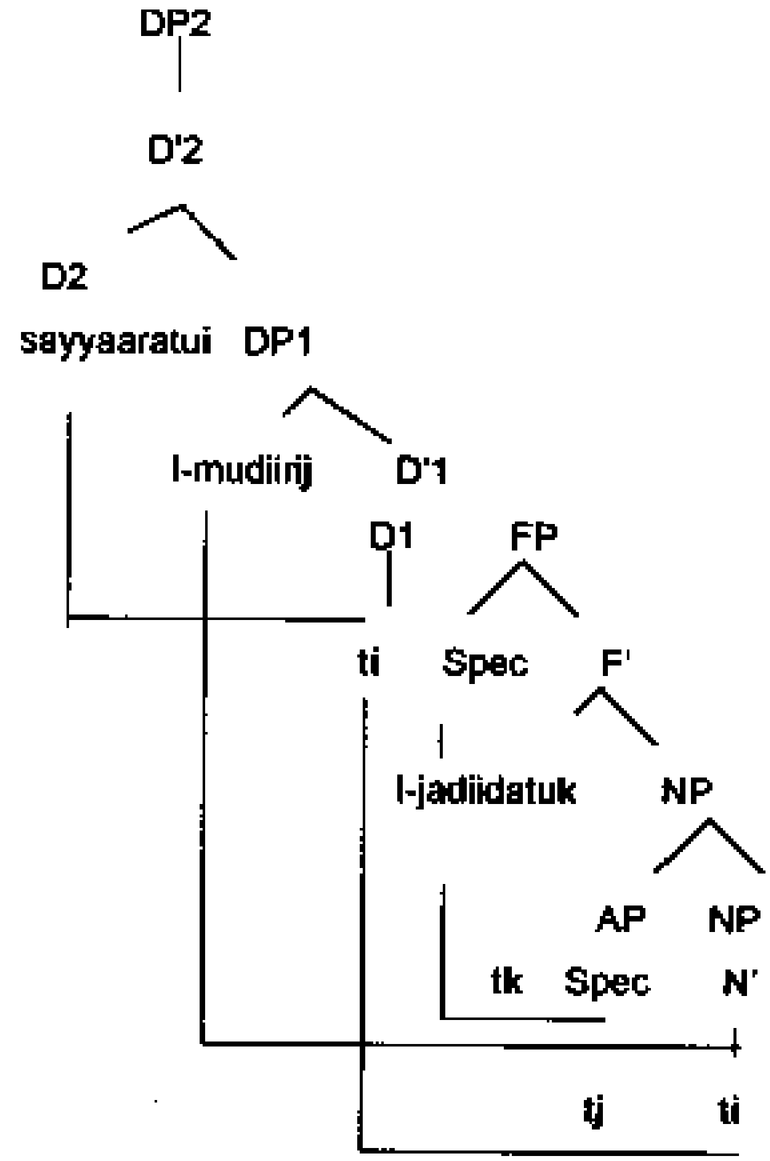
(16)



This representation illustrates the first step in the derivation of the modified CS in (15). Before showing how agreement is established in this structure, a few remarks about the status and position of the adjective in (16) are in order: Firstly, the determiner and the adjective constitute a noun phrase by themselves. Secondly, attributive adjectives express a presupposition and seem to have no subject (see Delsing1993:122). Thirdly, given that adjectives are characterised by the feature [+N], they must have Case through inheritance from the modified N. the Case feature may be visible (i.e. morphologically realised) as in languages with overt Case morphology (e.g. SA) or abstract as in English-type languages.

Let us now take a closer look at how agreement is manifested in CSs like (16)=(17):

(17)



This configuration is adapted from Fassi Fehri (1997) and rests on the crucial assumption

that the functional head D in SA could be *split* in two segments for the following reasons: the higher D2 has a strong Case feature, which must be checked off overtly via attraction of the head noun to it. The lower D1 is specified for Definiteness. This feature is satisfied via attraction of the possessor to its Spec (ibid.). Worthy of notice here is that the genitive DP may not move further to the Spec of DP2 in overt syntax because the Agr

features of D are Weak (see (11)). This implies that agreement checking in CSs can take place only at LF. This is regulated by the Procrastinate principle. It may also be noted the post-modifying AdjP in (16) is initially positioned in SpecAP, which is left-adjoined to the lexical projection NP. It behaves like an argument because it is definite and bears agreement and Case features. The latter two features are inherited from the modified N, which ends up under D2 for Case reasons, as mentioned above. The feature of Definiteness, however, is determined by D1, which attracts AP (=DP) to [Spec,FP]. This fact supports the observation made by Fassi Fehri (1997) that a strong D can attract multiple specifiers.

4. Conclusion

To conclude, the aim of this paper has been to show that Chomsky's (1993) Checking theory is powerful enough to explain why CSs are available in SA. This is due to the strong N-feature of D. It has also been shown that movement of the genitive argument to [Spec, D1] is triggered by the need to check the definiteness feature of D1 in Spec-head relation. Yet, the same argument lands in the Spec of DP1. It cannot surface in the Spec of the higher DP2, since the Agr features of the head D2 are weak Regarding the features of the attributive adjective, they are assumed to be satisfied in two different ways: the Case and agreement features are transmitted from the fronted noun that it modifies. while the Definiteness feature is satisfied via attraction of AP to the Spec of FP by D1, along the lines suggested in Fassi Fehri (1997).

References

Abney, S.: 1987, *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*. Doctoral Diss, MIT.

Akkal, A.: 1996, Word Order of Related Issues in Standard Arabic: A Minimalist Approach. *Linguistic Research*, **1.1**, pp 1-30, IERA, Rabat.

Akkal, A.: 1997. Predication in the Copular Sentence in Moroccan Arabic. In Fassi Fehri, (ed.), *Situated Languages, Technology and Communication*, IERA, Rabat.

Carnie, A.: 1993, Nominal Predicates and Absolutive Case in Irish. In C. Phillips (ed.), *Papers on Case and Agreement*. MIT WPL, vol. **19**: 89-129.

Chomsky, N.: 1993, A Minimalist Approach for Linguistic Theory. In S.T. Keyser & K. Hale (eds.), *The view from Building* **20**, Cambridge, Mass.

Delsing, L.O.: 1993, On Attributive Adjectives in Scandinavian and Other Languages. *Studia Linguistica*, **47. 2**, pp. 105-125.

Fassi Fehri, A.: 1993. *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic, Publishers, Dordrecht.

Fassi Fehri, A.: 1997. Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structures. *Linguistic Research*, **2.2**, pp. 1-51. IERA, Rabat.

Longobardi, G.: 1994, N-movement and the syntax of Genitive: A Minimalist Interpretation, Ms, Venizia.

Makhoukh, A.: 1998, *Agreement Phenomena in Standard Arabic: A Minimalist Approach*. Doctoral d'Etat Thesis, Faculty of Letters, Meknès.

Radford, A.: 1997, *Syntactic Theory and the Structure of English*. Cambridge: CUP.

Ritter, E.: 1991, Two Functional Categories in Noun Phrases: Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein (ed.), *Syntax and Semantics*, Vol. **25**. Academic Press.

دراسات دلالية

محمد غاليم
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
الرباط

بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية

تتعلق الملاحظات الآتية ببعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية التخصيصية أو الإفرادية، على اعتبار أن الإضافة نوعان:

– إضافة تخصيصية أو إفرادية نحو:

(1) دار الرجل

حيث المضاف إليه حد (determiner) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على كيان مخصص خارج طبقة الكيانات التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (1) **دار** الرجل لا **قصره أو ضيعته**... إلخ.

– وإضافة تصنيفية أو وصفية، نحو:

(2) دار رجل

حيث المضاف إليه بمثابة نعت (modifier) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على طبقة فرعية معينة داخل الطبقة التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (2) دار **رجل** لا **امرأة أو طفل أو فتاة**...إلخ.[1]

---

[1] [illegible] تقيم الأدبيات صلات بين بنيات الإضافة التصنيفية وبنيات الأسماء المركبة (compound nouns).

1. في دلالة المتضايفين

ما دامت البنية الإضافية قائمة على تضايف اسمين، فإن دلالتها تنتج عن التأليف المشترك بينهما؛ ومن ثمة ضرورة النظر في خصائصهما الدلالية. وقد اتخذت بعض الأعمال في تحديد إمكانات التضايف منحى يقوم على اعتبارات عامة تفتقر إلى الدقة ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يبديها المتكلم نحو بنيات إضافية معينة دون أخرى. ومن ذلك "قيد الحيوية" (animacy constraint) الذي يعود إلى دين (1987) Deane، ومفاده أن السلمية التالية يمكن أن تلعب دورا في تقييد تضايف الأسماء:[2]

(3) ضمير الشخص الأول > ضمير الشخص الثاني > ضمير الشخص الثالث > اسم العلم > ألفاظ القرابة > الأسماء الإنسانية والحية > الأشياء المحسوسة > الأسماء المجردة.

والملاحظ أن هذه السلمية تعكس نزولا في درجة الحيوية أو موضع الاستحقاق (topic-worthiness). فكلما كان المركب الاسمي واقعا على يمين السلمية كلما كان من الطبيعي أكثر أن يقع مضافا إليه، وكلما كان واقعا

---

[2] انظر دين (1987) Deane، وديريو (1990) Durieux، ص.12. وانظر تحليلا وافيا لتراكيب الإضافة في الفاسي الفهري (1998).

على يسار السلمية كلما كان التركيب الإضافي أقل مقبولية أو أبعـــد عـــن اختيارات المتكلم. فتكون تراكيب مثل:

(4) أ) my car

ب) John's car

أولى من تراكيب مثل:

(5) Japanese industry's cars

لذلك يكون من الأولى التعبير عن هذا التركيب الأخير باستعمال المركـــب الحرفي: of-phrase، أي:

(6) The cars of japanese industry

إلا أن الاعتبارات التي تقوم عليها "قيود" كهذه غير واضحة، كما أسلفنا، وغير مقيّدة. ويجب أن ينصب الاهتمام، كما سبق، على تخصيص أكفى لبنيـة الاسمين المتضايفين الدلالية ولكيفية تآلفهما لبناء دلالة المركب الإضافي.

إن من أهم مظاهر معنى الكلمة المعلومات المتعلقـــة بنمطـــها الـــدلالي أو مقُولتها الدلالية. فالفعل، نحو: "أحب" و"كره"، علاقة بين أفراد في العــــالم؛ والاسم، نحو "رجل"، ينتقي مجموعة كل الأفراد في العالم الذين هم رجـال، أو

أنه يعين منطقة داخل مجال معرفي (cognitif domain).[3] وبما أن مثل هذه الفروق النمطية فروق عامة، تحتاج الدلالة المعجمية إلى إجراء المزيد من التمييزات الـتي تسفر عن مجموعات انتقائية فرعية أدق داخل عناصر الأنماط المذكورة.

من ذلك تمييز "كتاب" من "رجل" على أساس الحيوية (animacy)؛ أو تمييز المعدود (count)، مثل: "دار"، الذي يعين منطقة محدودة داخل مجـال، مـن الكتلة (mass)، مثل: "سمن"، التي تعين منطقة غير محدودة داخل مجـال؛[4] أو تمييز الفرد (individual)، مثل: "رجل"، من الجماعة (group)، مثل: "لجنة".

ومن التمييزات الواردة أيضا، تمييز طبقة الأسماء الحملية (predicative) مـن طبقة الأسماء العلاقية (relational). فالأولى، نحو: "رجـل" و"مـاء"، عندمـا تستعمل مركبات اسمية تامة، تستقل بإحالتها، أي أنها تكتفي بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العالم الخارجي؛ بينما الثانية، نحو: "أخ" و"أب"، تعتبر تابعة، في كيفية إحالتها، لكيان إحالي آخر، أي أنها تحيل على أفراد يقيمـون علاقة مخصوصة بفرد آخر على الأقل.[5] ففي مثل هذه الحالات يتطلـب رأس

[3] انظر بوستويفسكي (1995) Pustejovsky، ص. 8. وانظر لنكيكر (1991) Langacker، ص. 110.

[4] انظر لنكيكر (1991)، ص. 117-118.

[5] انظر بوستويفسكي (1995)، ص. 17-18.

المركب الإضافي، مباشرة، كيانا آخر بالنظر إليه تقوم العلاقة. ومن العلاقات التي تبرز فيها أهمية مثل هذه الرؤوس الاسمية العلاقية علاقات الإضافة الدالة على *القرابة*. فرأس مثل: "أب" يتطلب مباشرة كيانا آخر بالنظر إليه تقوم علاقة: "هو أب ص"؛ أي أن "أب" يتطلب، لاستكمال إحالته، ابنا أو بنتا في نحو:

(7) أب زيد

(8) أب هند

ويصدق مثل هذا أيضا في نحو (9) وغيرها من علاقات القرابة:

(9) خال عمرو

وكذلك علاقات الجزء بالكل حيث يحيل الاسم الرأس على جزء من الكل الذي تربطه به علاقة عضوية، في نحو:

(10) أ) يد الرجل

ب) رجل الطفل

ومثل ذلك علاقات *الشيء* بمصدره (أو أصله)، حيث يتطلب الرأس مباشرة كيانا يحيل على مصدره (أو أصله)، نحو:[6]

(11) أ) رأي زيد

ب) صوت هند

إذا كانت الرؤوس العلاقية، بالمعنى المذكور، تلعب الدور البارز في تحديد دلالة المركبات الإضافية التي ترأسها فتقلص بذلك إمكانات التأويل، فإن هذه الإمكانات يمكن أن تتعدد في حالة المركبات الإضافية التي ترأسها رؤوس حملية أو "متعددة العلاقة"، أي رؤوس لا تتطلب مباشرة علاقة مخصوصة، وإنما يمكن أن تدخل في عدد من العلاقات بكيانات أخرى. ويبدو أن تحديد مجال التأويل، في هذه الحالة، مرتبط، كما أسلفنا، بتفحص أوسع للبنية الدلالية للاسم الرأس، وذلك بناء على أن التأويل ينتج عن خصائص هذه البنية في علاقتها ببنية الاسم المضاف إليه.

وتدقيقا لما أشرنا إليه بصدد هذه الخصائص نعتبر، تبعا لبوستويفسكي (1995)، أن من أهم مكونات بنية الأسماء (والوحدات المعجمية عموما) مايلي:

[6] انظر ديريو (1990)، ص. 15-16

- الخاصية الصورية: أي "هوية" الشيء، أو ما يميزه داخل مجال أوسع، ومايستتبع ذلك من محددات تتعلق بالحجم والاتجاه والبعد واللون والوضع؛
- الخاصية التكوينية، أي علاقة الشيء بمكوناته أو أجزائه الذاتية؛
- الخاصية الغائية، أي الغاية من الشيء ووظيفته التي يستعمل من أجلها؛
- الخاصية المنفذية، أي العوامل المتدخلة في إيجاد الشيء أو أصلُه و مصدرُه ومايستتبع ذلك من محددات تتعلق بمنتجه وبكونه منتوجا أو نوعا طبيعيا.

فتعتبر هذه الخصائص بمثابة مجموعة من القيود الدلالية التي نفهم عن طريقها الكلمة عندما تدمج في اللغة.[7]

ورغم أن بوستويفسكي (1995) لا يتناول البنيات الإضافية، يمكننا أن نعتبر أن هذه الخصائص تلعب كذلك دورا أساسيا في تحديد إضافة اسم إلى اسم آخر وفي تأويل المركب الإضافي. فنفترض أن خصائص الاسم الرأس الصورية أو التكوينية أو الغائية أو المنفذية تحدد نمط الاسم الذي يضاف إليه، أو أن المضاف إليه يحقق إمكانا من الإمكانات التي تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس.

لننظر في البنيات التالية:

[7] انظر بوستويفسكي (1995)، ص. 85-86.

(12) كتاب الفلسفة

(13) كتاب زيد

(14) كتاب الثمانية أجزاء

إن ما تشترك فيه هذه البنيات المختلفة أنها تملك نفس الرأس وأنها تحقق تبعا لذلك، إمكانات يمكن استنباطها من بنية خصائص هذا الرأس؛ أي أن المضاف إليه في كل بنية يحيل على خاصية من خصائص المضاف.

فالمضاف إليه في (12) يحيل على خاصية الرأس الصورية باعتباره "معلومات"، ذلك أن "الكتاب" من الأسماء ذات الأنماط المركبة التي لها أكثر من إحالة واحدة؛ فيحيل، عبر خاصيته الصورية، على شيء فيزيائي أو على المعلومات التي يحملها هذا الشيء الفيزيائي، وتحقق (12) هذا الإمكان الأخير الذي يحدد نوع المعلومات التي يحملها "الكتاب".

وبالإضافة إلى الإحالة على خاصية الرأس الصورية باعتباره شيئا فيزيائيا يحمل معلومات، فإن المضاف إليه في (13) يحيل كذلك إما على خاصية الرأس الغائية، باعتبار "زيد" مستعملا (قارئا) للكتاب، وإما على خاصيته المنفذية باعتبار "زيد" كاتبا (مؤلفا) للكتاب.

أما في (14)، فيحيل المضاف إليه على خاصية الرأس التكوينيـــة باعتبـــاره مكونا من ثمانية أجزاء.

فيتبين من هذا أن تأويل المركبات الإضافية، في البنيات المذكورة، ينتج عـــن التأليف المشترك بين بنية خصائص الرأس ونمط المضاف إليه الذي يســـتجيب لإحدى هذه الخصائص.

إن "الكتاب"، باعتباره اسما مفردا، نمط دلالي يقوم على بنية من الخصـــائص المتساوية، ولكن تركيبه مع اسم آخر في مركب إضافي يفرض تأويله في اتجـــاه معين باعتبار إحدى خصائص البنية وتبعا لنمط المضاف إليـــه. "فالفلســـفة" معلومات تفرض تأويل (12) على شيء فيزيائي يحمل معلومات من نوع معين تبعا للخاصية الصورية؛ و"زيد" إنسان يفرض تأويل (13) على شيء فيزيـــائي يحمل معلومات، تبعا للخاصية الصورية، ويستعمله "زيد" لغاية القراءة، تبعـــا للخاصيةالغائية، أو يؤلفه "زيد" تبعا للخاصية المنفذية. وواضح أن ما يســـمح بتأويل (13) بالإحالة على الخاصية الغائية أو المنفذية أن المضاف إليه من نمـــط "إنسان" يمكنه أن يقرأ أو يؤلف. ويبدو أن تأويل الملكية في (13) مشتق مـــن الخاصية الغائية، إذ لا نملك إلا الأشياء التي لها قيمة معينة لأننا نستعملها لغايـــة مخصوصة. فمفهوم الملكية مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منـــها، خاصة، مفهوم مراقبة الشيء والحق في استعماله، أي أنه مفهوم مشتق وليـــس

أوليا.[8] وهناك بنيات لايظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال مثل:

(15) أ) مكتب الرئيس

ب) سيارة الرئيس

أي "المكتب" أو "السيارة" الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو لاستعماله مادام رئيسا. فيدل الاسم الرأس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في ملكه؛ وهذا، إجمالا، ما يسميه قدماء اللغويين العرب "الاختصاص" في نحو: "منبر الخطيب"، حيث لا يملك الخطيب المنبر ولكنه موضوع له.

ويمكننا، تبعا لديريو (1990) Durieux، أن نسمي العلاقات التي تدل عليها البنيات (7–15) علاقات ساكنة في مقابل العلاقات غير الساكنة التي تدل عليها البنيات التي يكون رأسها اسما فعليا، مثل المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول. ومن العلاقات الساكنة التي تضاف إلى البنيات السابقة علاقة المحلية، نحو:

(16) حضور القاعة

حيث يدل الاسم المضاف إليه على محل.

[8] انظر جاكندوف (1992)، ص. 78–80.

أما العلاقات غير الساكنة فتبنى، بين الرأس وما يضاف إليه، على نفس مـــا تبنى عليه العلاقة بين الفعل (أو المحمول) وموضوعاتـــه، نحـــو (17) للمنفـــذ وللمعاني وللضحية تباعا:

(17) أ) غناء هند

ب) حزن زيد

ج) تدمير المدينة

ومن هذه الرؤوس غير الساكنة رؤوس ذات أنماط دلالية مركبة تمكنها مـــن التعدد الدلالي. مثال ذلك الرأس "بناء" في مركـب إضافي نحو:

(18) بناء الدار

التي يمكن أن تحيل على النمط بأتمه، كما في (19 أ)، أو على الســـيرورة (أي على فعل البناء)، كما في (19ب)، أو على الحالة (أي على نتيجة الســـيرورة)، كما في (19ج):

(19) أ) تم بناء الدار في ثلاثة أشهر

ب) كان بناء الدار متعبا وصعبا

ج) يوجد بناء الدار في الشارع الآخر

فمن مظاهر الدلالة الملازمة للأسماء قدرتها على إسقاط أي معنى من معانيها في سياقات تركيبية ودلالية مختلفة تعتبر تعبيرات منطقية عن مظاهر نفس النمط المركب أو الميتا-مدخل (meta-entry)، كما يسميه بوستويفسكي (1995)، الذي يسمي أيضا قدرة الوحدة المعجمية على ضم معان متعددة: أنموذجا تصوريا معجميا.[9]

وإجمالا، فإن النظر في البنية الدلالية للرأس وللاسم المضاف إليه، يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

2. في العلاقات بين معاني الإضافة

مثلما لم تهتم الأنحاء التقليدية بالبنيات الدلالية للأسماء المتضايفة، لم تهتم بالعلاقات التصورية (أو المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معاني الإضافة. فأوردت هذه المعاني، في صورة ناقصة (تجمل أحيانا في معاني اللام ومن وفي)، وفي شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط. أي أن بنية الإضافة عوملت

[9] انظر بوستويفسكي (1995)، ص.91-94 و(1998) ص. 296-300.

باعتبارها نوعا من "المشترك اللفظي"، وليس باعتبارها مجموعة من المعاني المبنية أو المتعالقة على أساس معين.

إن المعاني التي تدل عليها البنيات الإضافية تقوم في أغلب اللغات (إن لم يكن في كل اللغات) على نفس الجهاز الصوري (بما فيه إعراب الجر)؛ ولا يمكن لمعالجة قائمة على المشترك اللفظي إلا أن تعتبر هذا من قبيل الاعتباط أو الصدفة. في حين أننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا؛ أي إلى وجود علاقة ما بين معاني البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو التماثلات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعتباطيا بالصورة التي توحي بها المعالجات التقليدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تنزيل مختلف معاني الإضافة منزلة واحدة، كما هو الأمر في معالجة "المشترك اللفظي"؛ ويسمح بتبيين إمكان وجود درجات من التعالقات **النمطية النموذجية** (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتمييز بعض المعاني **المركزية** من أخرى مشتقة أو غير مركزية.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضا من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المخصوصة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك بتبيان الرابط

(الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي يربط هذه المعاني ببعضها، ويربطها بنمط نموذجي.

وسنفترض أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة.[10] وهذه بعض الاستعارات أو التماثلات التصورية الجزئية التي تربط "أفقيا" بين بعض معاني الإضافة.[11]

1.2. من المملوك إلى الجزء

تبين الجمل التالية أننا نتصور الأجزاء باعتبارها ملكيات:

(20) أ) **أعطته** يدها للزواج

ب) لا **يملك** هذا الكرسي متكأ

ج) I can **lend** you a hand whith this

فيكون معنى التبعيض في نحو (21) توسعا استعاريا لمعنى الملكية في نحو (22)، بناء على الاستعارة: **الأجزاء ملكيات:**

---

[10] مع اعتبار ما أشرنا إليه في الفقرة الأولى بصدد هذا المفهوم. وانظر بخصوص مفهوم النمط النموذجي لنكيكر (1991) مثلا.

[11] نستلهم فيما يلي نيكيفوريدو (1989) Nikiforidou، وديرنو (1990). وتميز نيكيفوريدو (1989) بين روابط استعارية تعمل في اتجاه "عمودي"، فتربط أمثلة ملموسة بأمثلة مجردة لنفس المعنى، وروابط استعارية تعمل في اتجاه "أفقي" فتربط معنى معينا بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به.

(21) أ) يد زيد

ب) رجل الطاولة

(22) دراجة عمرو

2.2. من الكل إلى الأصل (أو المصدر)

من مؤشرات العلاقة بين معنى التبعيض في نحو (23) ومعنى المصدر (أو الأصل) في نحو (24):

(23) غصن الشجرة

(24) ماء العين

أننا نستخدم نفس الحرف الدال على معنى الأصل (أو المصدر) للدلالة على معنى الكل، كما في نحو:

(25) أ) هذا الماء **من** العين

ب) هذا رأي **من** المعارضة

(26) هذا غصن **من** تلك الشجرة

فيتم الربط بين المعنيين عن طريق الاستعارة: **الكل أصل (أو مصدر)**.

3.2. من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سببه

تبين استعارات مثل (27) أن أسباب الأحداث تتصور باعتبارها أصولا (أو مصادر) مجردة:

(27) أ) إنه يعاني **من** الوحدة

ب) **من** أين أتى سوء الفهم؟

فيكون معنى السبب في نحو (28):

(28) ألم الوحدة

توسعا في معنى الأصل (أو المصدر) في نحو (24) أعلاه، بناء على رابط استعاري مفاده أن: **الأسباب أصول (أو مصادر)**.

4.2. من المالك إلى المعاني

في استعارات مثل (29) يتصور المعاني باعتباره مالكا لمعاناته:

(29) أ) لا **يملك** هذا الرجل شفقة ولا رحمة

ب) She doesn't **have** any feelings / admiration for any body

فيبدو أن هناك علاقة بين معنى المعاني في نحو (30):

(30) حزن زيد

ومعنى المالك في نحو (22) مثلا، بناء على رابط استعاري مفـــاده أن المعـــاني مالك (لمعاناته).

5.2. من المالك إلى الضحية

يبدو أن وجود جمل مثل:

(31) أ) راه تيتكلم على الحادثة ديال احمد نهار السبت

ب) نال زيد عقابا شديدا

ج) He got the desease by staying whith the sick man

يشير إلى وجود علاقة بين معنى الضحية في نحو:

(32) حادثة زيد

ومعنى الملكية على أساس رابط استعاري مفاده أن ما يقع لنا يعتبر ملكا لنا.

6.2. من الأصل (أو المصدر) إلى المكون المادي

تبين الجمل التالية أن الحرف الدال على الأصل (أو المصدر) في نحو (33ج) يستعمل للإحالة على المكون المادي في نحو (33 أ-ب):

(33) أ) الفولاذ مصنوع **من** الحديد

ب) هذا الخاتم **من** ذهب صاف

ج) هذا الخمر **من** العنب

فيبدو أن معنى المكون المادي في نحو:

(34) خاتم الذهب

توسع لمعنى الأصل (أو المصدر) في نحو:

(35) خمر العنب

بناء على الرابط الاستعاري: **المكونات المادية أصول (أو مصادر)**.

7.2. من الجزء المكون إلى الخاصية المميزة

يظهر من جمل مثل:

(36) أ) ماهي الصفات **المكونة** لشخصيته؟

ب) Let them see what you are **made of**

أن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في نحو:

(37) حديد السيارة

ومعنى الخاصية المميزة في نحو:

(38) قوة الشخصية

بناء على استعارة تصورية مفادها أن **الخصائص (المميزة) أجزاء مكونة**.

2.8. من المملوك إلى القريب

يبدو أن هناك رابطا بين علاقة الملكية وعلاقة القرابة في نحو (39):

(39) ابن هند

أساسه استعارة تصورية مفادها أن **الأقارب ملكيات**، وتدل عليها جمل نحو:

(40) أ) **وهب** زيد ابنه لحرب التحرير

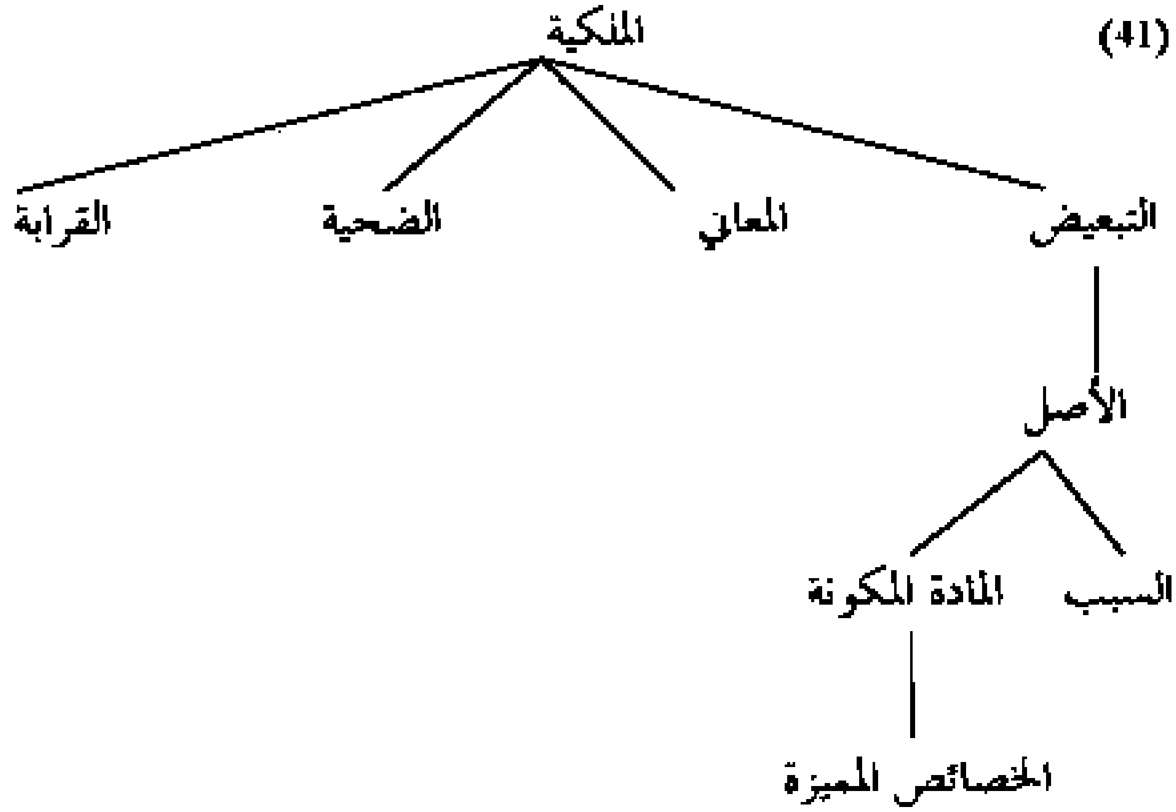
ب) لا **يملك** عمرو أخوالا

ج) She **lost** her children in the accident

تربط مثل هذه الاستعارات، إذن، مختلف معاني الجر في الإضافة ببعضـــــها

وبالنمط النموذجي. والنتيجة مقولة مبنية من المعاني تقوم على نمط نموذجي يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية. ويمكن أن نجمل ذلك في الرسم التالي:

(41)



ومما يظهر من خلال (41) أن المعاني ليست كلها مربوطة مباشرة بالملكية. لكنها كلها مبررة على أساس معنى الملكية باعتبار أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة واحدة.

3. خاتمـــة

بناء على أن دلالة البنية الإضافية تنتج عن التأليف المشترك بـــين الاسمـــين المتضايفين وتوجب النظر في خصائصهما الدلالية، أوردنـــا مجموعـــة مـــن الخصائص المركزية منها الخصائص الصورية والتكوينية والغائية والمنفذية الـــتي تعمل على تحديد نمط الاسم الذي يضاف إلى الرأس؛ فيكون تأويل المركـــب الإضافي قائما على ما يحققه المضاف إليه من إمكانات تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس. وهو إجراء يمكن من التفصيل في أنماط العلاقـــات الدلاليـــة في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلـــب الأنحـــاء، ومنـــها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

وفيما يخص العلاقات بين معاني الإضافة، افترضنا وجود روابط اســـتعارية (أو تماثلات تصورية جزئية) تربط هذه المعاني ببعضها من جهـــة، وتربطـــها بنمط نموذجي أساسه معنى الملكية من جهة ثانية. وهـــو افـــتراض يخـــالف معالجات أخرى أوردت معاني الإضافة في شكل لوائح لا يربط بين عناصرهـــا رابط.

مراجـــع

Deane, P.: 1987, English possessives, Topicality and the Silverstein Hierarchy . *Proceedings of the Thirteenth Annual Meeting of the Berkely Linguistics Society* : General Session.

Durieux, F.: 1990, The meanings of the specifying genetive in English, a cognitive analysis, *Antwerp Papers in Linguistics* **66**.

Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structure, *Linguistic Research* vol. **2**, N° 2.

Jackendoff, R.: 1992, *Languages of the Mind*, MIT Press.

Langacker, R.: 1991, Noms et verbes, *Communications* **53**.

Nikiforidou, V.: 1989, The Meaning of the Genitive: A Case Study in Semantic Structure and Semantic Change. Unpublished manuscript, University of California, Berkeley.

Pustejovsky, J.: 1995, *The Generative Lexicon*, MIT Press.

Pustejovsky, J.: 1998, generativity and Explanation in Semantics: A Reply to Fodor and Lepore, *Linguistic Inquiry* vol. **29**, N° 2.

عبد المجيد جحفة

كلية الآداب، بنمسيك، البيضاء

المركب الاسمي والجهة

أتطرق، في هذا العرض، لثلاث مسائل ترتبط بعلاقة المركبات الاسمية بالتأويل الجهي للجملة. سأدافع عن تأليفية الجهة، بحيث إن خصائص الأفعال تتفاعل مع خصائص الأسماء داخل الجملة في بناء التأويل الجهي. وسأبين ما يلحق التأويل الجهي من تغير بناء على تناوب الخصائص الاسمية والخصائص الفعلية. وأقترح، أخيرا، أحيازا يتم فيها حساب التأويل الجهي، وهو حساب يتم بين سمات فعلية وسمات اسمية، وينتج عن هذا الحساب التأويل الجهي الملائم لهذا التأليف الذي يحترم البنية التركيبية للجملة كما هو متعارف عليها في الأدبيات.

1. الجهة تأليفية

تعرّف الجهة بكونها "الطرق المختلفة التي يُنظر بها إلى التكوين الزمني الداخلي للأوضاع" التي تصفها الجمل (كمري (1976) Comrie). تتضمن الجهة شيئين، بحسب هذا التعريف: أولا، الطبقة الجهية للأوضاع

(the aspectual class)، وهي ما يقصد بالتكوين الزمني الداخلي للأوضاع؛ وثانيا، الأشكال الجهية (aspectual forms)، وهي الطرق المختلفة للنظر إلى الوضع. فالطبقة الجهية هي ما عرف في الأدبيات بالمعنى الملازم للأفعال، أما الأشكال الجهية فهي المؤشرات الجهية التي تميز بين أشياء من قبيل بداية الوضع أو نهايته أو وسطه، ومن قبيل أحادية الوضع أو تكراريته، أو محدودية الوضع أو عدم محدوديته، إلخ. (انظر داوتي (Dowty (52:1979).

وتميز الأدبيات الجهية عموما بين المحمولات الدالة على الحالات والمحمولات الدالة على اللاحالات. وتصف الأولى أوضاعا ساكنة، فيما تصف الثانية أوضاعا دينامية أو انتقالية. وقد حاول فاندلير Vendler (1967) النظر في هذا التقسيم وبيان أساسه اللغوي. وبناءا على هذا، اقترح أربع مقولات جهية للأفعال مرتكزا على إمكان تساوقها أو عدمه مع بعض الأفعال الأخرى أو بعض الأزمنة أو بعض الظروف الزمنية. ويخضع الانتماء إلى نوع معين لعدد من الروائز المرتكزة على هذه الوقائع اللغوية.

غير أن مقولات فاندلير واجهت سؤالا جوهريا هو: ماذا تمقول هذه المقولات؟ فهل هي مقولات للأفعال، أم للمركبات الفعلية، أم للجمل؟ فقد لاحظت أعمال لاحقة أن هذه المقولات لا تصف الأفعال وحدها، لأن انتماء

فعل أو عدم انتمائه إلى مقولة معينة من هذه المقولات لا يقتضي الفعل وحده، بل يقتضي مفعوله أيضا (إن كان متعديا)، كما يقتضي فاعلـه، إلى جـانب مكونات اسمية أخرى. وقد ساهم هذا السؤال في قيام تمييز، داخل الأدبيـات الجهية، بين تناولين: التناول غير التأليفي والتناول التأليفي.

1.1. التناول غير التأليفي

ركز هذا التناول على خصائص الأفعال. ويمكن اعتباره محاولة لفهم كيفيـة بناء المعلومات بصدد العالم. وقد انبرى هذا التناول لدراسة كيفيـة وصـف الأفعال للمعلومات الخارجية وبنائها في نحو للجهة. وقـد اقـتُرحت عـدة تصنيفات على هذا الأساس، ومنها تصنيف فاندلير وكيني وداوتي. واستُعملت عدة روائز من أجل مَقْوَلة الأفعال جهيا (وأبرزها رائز ظرف المقدار الزمـني، ورائز التدرج). ولعل أشهر تصنيف هو ذاك المعروف باسم "فاندلـير- داوتي" الذي يفترض وجود أربعة أقسام من الأفعال:[1]

(1) أ) عرف، أحب، مرض (حالة)

ب) سار، جرى (نشاط)

---

[1] انظر، بصدد هذا التقسيم وروائزه في العربية، الفاسي الفهري (1986) والتوكاني (1989). ولا يقـف هـذان العملان عند هذا التقسيم، بل يقترحان تصنيفات أخرى بناءا على معطيات العربية.

ج) بنى منزلا، كتب رسالة، رسم لوحة (إنجاز)

د) مات، وصل (إتمام). (فاندلير(1967)).

المشكل في هذا التصنيف أن الأفعال لا تنتمي إلى صنف قار، بحيث تنتقل من صنف إلى آخر.[2] فإذا كان الفعلان "ذهب" و"سار" نشاطين يتدرجان في الزمن، فإنهما لا يتضمنان نقطة نهاية الحدث، أما "ذهب إلى المنزل" أو "سار ميلا" فينتميان إلى مجموعة أخرى من الأفعال، وهي الأفعال التي تتضمن نقطة نهاية الحدث (وهي نقطة زمنية ما في الخط الزمني). غير أن "بنى سدا"، التي تتضمن حد النهاية، تختلف عن "بنى سدودا/ السدود" التي ليس من الضروري أن تتضمن حد النهاية. ولذلك يقال إن الأول يصف حدثا محدودا، أما الثاني فيصف حدثا ممتدا أو غير محدود.

(2) أ) بنى المقاول سدا/ السد

ب) بنى المقاول سدودا/ السدود

والخلاصة أنه، في ظل هذا التناول، تلتبس أفعال مثل "بنى" أو "كتب" أو "سار" بين النشاط (الذي لا يتضمن حد نهاية) والإنجاز (الذي يتضمن حد

[2] وهذا ما حاول بوستويفسكي Pustejovski أن يرصده من خلال تصنيفه الذي يتضمن ثلاثة أصناف فقط (الحالات والسيرورات والانتقالات). كما حاولت تيني Tenny أن تدرس جزءا من هذه الانتقالات، وخصوصا الانتقال من الأنشطة إلى الإنجازات.

نهاية). وواضح أن هذا الالتباس إنما سببه الفضلة الاسمية (المفعول هنا)، وليس الفعل. وقد التجأ هذا التناول، في أعمال لاحقة، إلى مفاهيم من قبيل التدرج والتأثر (الجزئي أو الشامل) وتغير الحالة، كي يرصد الاختلاف في علاقة كل فعل بموضوعاته. ويمكن أن نلخص أهم نتائجه في الجدول (3):

(3) تصنيف الأفعال:

التدرج	تغير الحالة	التأثر	
الحالة	−	−	
النشاط	+	−	
الإنجاز	+	+	موضوع داخلي
الإتمام	+	+	موضوع خارجي

2.1. التناول التفاعلي (التأليفي)

يحاول الجدول (3) أن يبني تصنيفا قارا لا مجال فيه للتغير أو الانتقال من صنف إلى صنف. غير أن الوقائع التي سقناها أعلاه تبين أن أي تصنيف جهي ينبغي أن يكون مرنا، فيراعي علاقة الفعل بموضوعاته، ليس من حيث أثر الفعل على هذه الموضوعات (من تأثر وتغير حالة)، وإنما من حيث تدخلها

في رسم المدة الزمنية للحدث. فإذا مس تغير ما هذه الموضوعات، لحق ذلك بنية الحدث الزمنية. بهذا المعنى نعتبر الجهة تأليفية: إنها عبارة عن تأليف بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، وليست خاصية من خصائص الأفعال فحسب (انظر فيركويل (72) و(93) و(95) Verkuyl). ويشكل التفاعل بين الفعل والاسم نواة معطيات الجهة. فرصد التأويلات الجهية ينبغي أن ينتج عن هذا التفاعل بطريقة تأليفية، والاكتفاء بوصف معجمي معين للأفعال لا يتيح وحده الحصول على التأويلات الجهية الملائمة.

2. التفاعل بين الفعل وفضلته

توجد طريقتان، على ما يبدو، في تأثير م س (المفعول) في البنية الداخلية للحدث الذي تتضمنه الجملة:

(4) أثر م س في الحدث:

أ) قد يأتي بنقطة نهاية الحدث،

ب) قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية.

لننظر إلى الجملتين (5). إنهما تصفان حدثا محدودا زمنيا، ولذلك لا يمكننا استساغة (5ب)، لأن الظرف غير المحدود "لمدة ثلاثة أشهر" لا يلائم الوضع

المحدود. وفي مقابل ذلك، تستساغ البنية (5أ) لأن الوضع المحدود لا يلائمه إلا ظرف محدود من قبيل "في ثلاثة أشهر". أما الجملتان، في (6)، فتصفان حدثـا غير محدود زمنيا، ولذلك لا يستساغ الظرفُ المحدود "في سنتين". غـير أنـه بالإمكان تأويله تأويلا محدودا كذلك (والجملة (6ب) لها قراءتان في حقيقـة الأمر).

(5) أ) بنى المقاول سدا في ثلاثة أشهر

ب)* بنى المقاول سدا ثلاثة أشهر

(6) أ) بنى المقاول سدودا/السدود لعدة سنوات (أو سنوات عديدة)

ب)* بنى المقاول سدودا/السدود في سنتين (بقراءة معينة، والجيدة إحالية).

نلاحظ أن الفعل لم يتغير وتغير التأويل، ولذلك فالفرق بين التأويلين الجـهيين (محدود/ غير محدود) يرجع إلى المفعول: ففي (5) نعرف كمَّ المفعول ومقـداره، أما في (6) فلا نعرف كمه بالضرورة.

ولننظر إلى (7)، نلاحظ أن "كتابة القصيدة/ قصيدة" تفيد جهة محدودة، أما "كتابة الشعر/شعر" فتفيد جهة غير محدودة:

(7) أ) كتب محمد قصيدة/القصيدة

ب) كتب محمد شعرا/الشعر

ما الفرق، إذن، بين"قصيدة" و"شعر"؟ "قصيدة" عبارة عن اسم محدود، أما "شعر" فليس كذلك، وهو اسم يدل على الجمع رغم أنه ليس جمعا من الناحية- الصرفية (فهو مصدر). غير أن هناك فرقا دقيقا بين التعريف والتنكير. لننظر إلى(8) :

(8) أ) كتب محمد القصيدة في ساعتين/ سنين عديدة

ب) كتب محمد قصيدة في ساعتين/ * سنين عديدة

نلاحظ أن التعريف قد يؤول هنا تأويلين: القصيدة العينية المحدودة، ولذلك يرد الظرف المحدود "في ساعتين"، أو القصيدة التي تعني الشعر عموما، ولذلك يرد الظرف غير المحدود "سنين عديدة". وهذا التنوع في التأويل يحيلنا على التمييز النحوي بين "ال" العهدية و"ال" الجنسية. فالتأويل الأول عهدي، والتأويل الثاني جنسي.

نلاحظ كذلك أن (8ب) لا تنبأ بالوقائع الوصفية نفسها. ف "قصيدة"، بدون تعريف، لا يمكن أن تؤول إلا التأويل المحدود/المعدود (وكأنما لا تؤول "قصيدة" إلا التأويل العهدي، إذا قابلناها بتنوع تأويل "ال").

ولا ينسحب هذا التنوع في التأويل على(7ب)، فسواء كانت الجملة "كتب شعرا" أو "كتب الشعر " فالحدث غير محدود فيهما معا. فما الفرق، إذن، بين "قصيدة/القصيدة" و"شعر/الشعر"؟

الفرق في العدد. إننا نقول "ثلاث قصائد"، ولا نقول "ثلاثة أشعار". ونقول "قصيدتان" ولا نقول " شعران" أو "ثلاثة أشعار" (إلا على تأويل أنواع من الشعر).

(8) أ) قصيدة، قصيدتان، ثلاثة قصائد،... إلخ.

ب) شعر، شعران، ثلاثة أشعار،... إلخ. (بتأويل الأنواع).

ولننظر إلى (9):

(9) أ) جرى زيد ساعة/* في ساعة

ب) جرى زيد ميلا/الميل في ساعة/ * ساعة

ج) جرى زيد أميالا ساعة/ في ساعة

د) جرى زيد الأميال ساعة/ في ساعة

نرى أن الفعل الحدثي اللازم، في (9أ)، له جهة الامتداد، وهذا معنى من معنى (9ج) و(9د). أما (9ب) فيضيف فيها "ميلا/ الميل" حد النهاية للحدث،

ولذلك يساوق هذه الجملة الظرفُ المحدود، وليس الظرف غير المحدود. والجملة (9ب) لها أيضا معنى من معني (9ج) و(9د).

لماذا نؤول (9ج) و(9د) تأويلين (التأويل الأول محدود والتأويل الثاني غير محدود)؟ في التأويل المحدود يكون "أميالا" و"الأميال" اسمين معدودين محدودين، وفي التأويل غير المحدود يكونان غير معدودين غير محدودين. يتضح هذا من خلال (10):

(10) أ) جرى زيد ثلاثة أميالا في ساعة/* ساعة

ب) جرى زيد الأميال الثلاثة في ساعة/ * ساعة

فمتى حضر التخصيص العددي انصرف التأويل نحو المحدودية وألغي تأويل الامتداد بصورة واضحة. إذن، في تأويل (9ج) و(9د) على المحدودية، تعد الأميال معدودة، وفي تأويلها على الامتداد تعد الأميال غير معدودة.
أين يوجد الالتباس؟ هل نقول إن الجمع هنا ملتبس، أم نقول إن ما هو ملتبس هو الحد، أم إن التفاعل بين خصائصهما (الحد والعدد) هو الذي يؤدي إلى الالتباس؟[3]

[3] رأى القدماء أن الالتباس في الحد. انظر المرزوقي (1994).

إذا كانت المعطيات أعلاه تتيح تنوعا في التأويل الجهي، فإن بعض البنيات تظل دائما امتدادية بصرف النظر عن نوعية الفضلة الفعلية، معدودة هي أم غير معدودة، معرفة هي أم منكرة، بحيث لا أثر لهذه الفضلة على القراءة التي نحصل عليها. وهذا ينسحب على الأوضاع غير الدينامية، أي الحالات:

(11) أ) أحب محمد امرأة/المرأة (*في ساعتين/ عدة سنوات)

ب) أحب محمد ثلاثة نساء/ النساء (* في ساعتين/ عدة سنوات)

تبين المعطيات أعلاه الوقائع التأليفية في الجهة. فالجهة تأليف بين خصائص أفعال وخصائص أسماء. ورغم هذا، فبعض الأفعال تؤول دائما تأويلا امتداديا، ولا يرتبط تأويلها بما يوجد في موقع المفعول (انظر(11)). وهذا يقودنا إلى اعتبار النوع الأول من الأفعال نواة لتغير التأويل الجهي في الجملة. ومن هنا نستنتج ما يلي: توجد طرق متنوعة في اشتقاق القراءة الامتدادية (غير المحدودة)، بيد أنه لا توجد إلا طريقة واحدة واضحة في اشتقاق القراءة المحدودة، بحيث إن هذه القراءة تتطلب وجود نوع معين من الأسماء إلى جانب الأفعال. ولذلك فالأفعال ليست محدودة بذاتها.

ويبدو أن القراءة المحدودة راجعة جزئيا إلى نظام الحدود (Determiners). ففي اللغات التي لا تتضمن حدودا متحققة يتم اللجوء إلى آليات أخرى في

بناء القراءة المحدودة في مقابل القراءة غير المحدودة. ففي الفنلندية تعبر التمايزات الإعرابية عن التمايز بين القراءة المحدودة والقراءة الامتدادية:

(12) أ) Tuula rakensi talo-a

بعضي- منزل/المنزل تبني تولا

(كانت تولا تبني منزلا/المنزل (قراءة غير محدود ة، متدرجة))

ب) Tuula rakensi talo-n

نصب-منزل/المنزل تبني تولا

بنت تولا منزلا/ المنزل (قراءة محدودة) (شميت (1996) Schmitt) .

بينت لنا المعطيات (5-10) أن المفعول قد يؤثر في الحدث الذي يصفه الفعل، بحيث يحده (يضع حد نهايته). وهذه هي الخاصية (4أ) أعلاه. والخاصية الثانية التي تميز المفعول في هذه السياقات أنه قد يؤثر على نمط الحدث، إذ إنه قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية منفصلة (وهذه هي الخاصية (4ب) أعلاه). وهذا يصير بالإمكان النظر إلى الحدث بوصفه أجزاء، أو بوصفه كتلة واحدة لا تقبل التجزيء.

لننظر إلى (13):

(13) أ) شربت كأسين

ب) شربت ماء

بما أن "ماء" اسم كتلة (وليست له أجزاء فردية)، فإن (13ب) لا يمكن أن تؤول بوصفها تتضمن أجزاء فرعية من شرب الماء. وهذا خلافُ ما يوجد في (13أ)، بحيث إن "كأسين" اسم له أجزاء منفصلة (كأس وكأس)، ولذلك تؤول البنية (13أ) بوصفها تتضمن أحداثا فرعية من شرب الكأسين (شرب الأول ثم شرب الثاني). والسبب في هذا الاختلاف في التأويل أن مفعول "شرب" في (13أ) معدود، أما مفعول "شرب"، في (13ب)، فغير معدود. ومن هنا، فإن قابلية الحدث للتجزيء ضرورية في فهم الجهة، وفي فهم إسهام الاسم (المفعول) في تحديد هذه الجهة.

ويمكن أن نفترض أن خاصية وضع حد النهاية إنما راجعة إلى نظام التعريف/التنكير في المفعول، وأن خاصية تجزيء الحدث إنما راجعة إلى نظام العدد في المفعول. وقد تتظافر الخاصيتان (والنظامان)، فنحصل على تأويل تجزيئي محدود، أو لا نحصل عليه، تبعا للسمات المتآلفة.

1.2. حدوس

يمكن أن نعامل الوقائع أعلاه من خلال الفرضيتين التاليتين:
أ) إذا كان من الواجب وسم الأفعال بسمة معينة تعالق سمات الأسماء، فإن سمة الأفعال غير محدود ة، فهي تشبه أسماء الكتل في كونها لا تفيد أجزاء فردية منفصلة. وهذا الافتراض مخالف لعدد كبير من الأعمال في الجهة، التي حاولت أن تبني نوعا من التوازي بين الأفعال والأسماء، فافترضت أن الأفعال مثل الأسماء، إما دالة على الكتلة وإما دالة على الإفراد.
ب) وإذا كان هذا صحيحا، فإن الأسماء هي التي لها خاصية الإفراد (individuality) (وهذه هي السمة التي ينبغي أن تعالق سمة الفعل في إطار حساب معين). والمحدودية تنتج عن الإفراد الذي تفيده بعض المركبات الاسمية (انظر الفرق بين (8أ) و(8ب)، وبين (13أ) و(13ب)، مثلا).

وهذا، فإن فرْض البنية التجزيئية على الحدث، أو تعداد التقسيمات من أجل تحديد نقطة نهاية الحدث، ينبغي أن يُرجع فيهما إلى الأسماء. وهذا معناه

أن التأليفية تحترم النظام الشجري داخل المركب الفعلي، وتحترم بناء الشكل التركيبي عموما.[4]

ولكن، ما هي أدلتنا على أن الأفعال مثلُ أسماء الكتل؟ الدليل على ذلك سلوك "كثيرا" فهذا الظرف/السور يمكن أن يظهر مع أسماء الكتل وليس مع العبارات المعدودة:

(14) أ) شرب الطفل كثيرا من الحليب

ب) # أكل الطفل كثيرا من الدجاجات

وقد يظهر هذا السور مع أفعال موضوعها اسم كتلة، وليس مع أفعال موضوعها اسم معدود:

(15) أ) شرب الحليب كثيرا

ب) # أكل الدجاجتين كثيرا

---

[4] وهنا يذكرنا بالجهود الدلالية الأولى في النحو التوليدي، وما عرف بمبدأ الضم الصاعد الذي اقترحه كاتز وفودور Katz and Fodor (1963).

ف "كثيرا" لا يعدّد؛ وإنما ينتقي محمولات منسجمة، محمولات تراكميـــة. ونعني بالتراكم أن حاصل حدثين من (شرب الحليب)، مثلا، يظـــل دائمـــا "شرب الحليب" أما حاصل حدثين من "أكل دجاجتين" فهو "أكـــل أربـــع دجاجات". ولذلك لا يُعتبر الحدث في (5ب) منسجما، لأن له بنية تجزيئيـــة أما الحدث في (15أ) فحدث منسجم (تراكمي).

خلاصة الأمر أن الأفعال قد تقبل أن يضـــاف إليـــها في مدتهـــا الزمنيـــة (= الأعمال)، أو لا تقبل أن يضاف إليها (= الحالات). ويحمل النـــوع الأول من الأفعال السمة [+ أضف إلى]، فيمـــا يحمـــل النـــوع الثـــاني الســـمة [- أضف إلى]. والأسماء هي التي تضيف أو لا تضيف. فهي تضيف إذا كانت تفيد كمية مخصوصة مما تحيل عليه، وتكون لها السمة [+ كم]، ولا تضيـــف إذا كانت لا تفيد كمية مخصوصة مما تحيـــل عليـــه، وتكـــون لهـــا الســـمة [- كم]. وبناءا عليه، نفترض، تبعا لفيركويل (1995) ، ما يلي:

(16) افتراضات:

أ) الأفعال: [+/- أضف إلى] (قابلة/ غير قابلة لأن تُحدّ)

ب) الأسماء: [+/- كمية] (تعين/ لا تعين كمية مخصوصة)

ج) تتفاعل السمتان (أ، ب) في إطار حساب ينتـــج التـــأويلات الجهيـــة الممكنة.

لا يمكن لهذا الحساب، الذي نفترض وجوده بين السمات الفعلية والسمات الاسمية، أن يقوم إذا لم نحدد وجه المعدودية (أو الفردية) في المركبات الاسمية.

لنفرض أن كل السمات الواردة في التخصيص الجهي سمات دلالية، فما هو دور التركيب؟ فبالإضافة إلى سمات التطابق (theta-features) التي تدخل في [+/- كم]، هناك خاصية تركيبية مهمة تتضمنها (16) : إن جهة المحدودية تحتاج إلى سمة دلالية اسمية [+ كم] وإلى سمة دلالية فعلية [+أضف]. ولكي نحصل على هذا ينبغي أن "يرى" كل من الاسم والفعل بعضهما البعض، بما أنهما سيشكلان المسار الزمني للحدث. إن ما ينبغي أن نعرفه هو: كيف يسمح النسق للفعل وللاسم بأن "يريا بعضهما البعض"، وكيف يقع التأليف تركيبيا؟

يقول شومسكي (1993) إنه على السمات الوظيفية للكيانات المعجمية أن تُفحص في الإسقاطات الوظيفية، بما أنه لا يمكن أن تُسوّغ في موقع محتل بدءا في التمثيل. إذن، إذا وُجدت سمات مجردة في إسقاط أعلى معين أو في رأس

معين، فإن هذه العناصر سيكون عليها أن تنتقل إلى موقع وظيفي خـــارجي. والسمات التي لا تفحص لن تؤوّل.[5]

2.2. الحد والعدد في المركب الحدي

للغة العربية ثلاثة أشكال عددية (صرفية): المفرد والمثنى والجمع. غـــير أن هذه الأشكال الصرفية لا تعكس دائما المقولات التصورية التي تقابلها. فما هو الاسم الذي يتمتع بالسمة [+ كم] والاسم الذي يتمتع بالسمة [− كم]؟

يتضمن المركب الحدي البسيط العناصر التالية:

(17) حد+ س+ عدد+ جنس (بدون ترتيب)

والعدد قد يُقرأ عندما نكون بصدد مركب عددي مثل:

(18) أكلت ثلاث موزات

---

[5] وبذلك يلغيها مبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation) الذي يشترط أنه على كل عنصر في خـروج تمثيل ما أن يزود الأجزاء الأخرى الواردة في النسق بمدخل دالٍ. إن العلاقة بين المركب الحدي (الذي يكـــون موضوعا) والفعل يتوسط فيها مركب التطابق. وبه تفحص السمات الاسمية والسمات الفعلية في إطار علاقـــة مخصص− رأس في إسقاط وظيفي. وينتج عن هذا أن سمات التطابق في رأس الموضوع الداخلي تكون منظـــورة للفاعل، بما أنه في هذا الموقع يمكن إلغاء السمة الاسمية التصورية للفعل. وهذا معناه أنه، في هذا الموقع، تكـــون السمات الاسمية للمركب الحدي المفعول منظورة للفعل، وأنه في هذه النقطة يمكن أن تؤول العلاقة بين الفعـــل والاسم، أي هنا تتحدد المدة محدودة هي أم غير محدودة.

بحيث ترى سمة [+ أضف] في الفعل سمة [+ كم] في الاسم. وقد لا تراهـا إذا ورد التعريف:

(19) أكلت الثلاث موزات

بحيث تكون للحدث نهاية، والتجزيء لا يكون واردا، لأن العـدد حجبه التعريف. ويمكن أن نترجم هذا الحجب من خلال قاعدة صعود السور الـتي اقترحها ماي (1985) May .

ويمكن أن نلخص الإمكانين في (21) و(22)، وهما قراءتان منطقيتان ممكنتان للبنية التركيبية (20):

(20) [حد [س [عدد]]]

(21) [حد [س [عدد]]] (عدم صعود العدد كي يقرأ منطقيا)

(22) [عدد ي[حد [س [عددي]]] (إمكان صعود العدد كي يقرأ منطقيا)

إننا نحدس فرقا واضحا بين (23) و(24):

(23) رقنت الكاتبة رسالتين

(24) رقنت الكاتبة الرسالتين

فالجملة الأولى تركز على عدد الرسائل التي رقنتها الكاتبة، أما الجملة الثانيـة فتركز على مجمل ما رقنته الكاتبة، وإن كان عدد هذا المجمل واضحا. فـالعدد

في "الرسالتين" لا يراه الفعل، وإنما هو معلومة يفيدها الاسم وحده. إن الفعل يرى محدودية "الرسالتين"، ولا يرى تجزيئ "الرسالتين" للحدث. ولذلك، فإن التباس تأويل "ال"لا يرجع إلى هذه الأداة بذاتها، وإنما إلى السياق الذي ترد فيه. وهذا السياق هو م س:

(25) ال [س ———————]

ولأن العبارات الاسمية ترسم إحالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء (أي باعتبارها تتضمن مجموعة من المعلومات " الصرفية " مثل الحد والعدد والجنس)، فإنه ينبغي أن نعتبر "ال" متعديا إلى مركب عددي وليس إلى س. وهذا التفريق أساسي، فالمركبات الاسمية نفسها يمكن أن تكون مسورة من خلال أحد مكوناتها الصرفية. وإذا كان م س بنية مسورة فإنه يحق أن نغير القيمة [معدود] (التي تشير إلى توافر العدد في م س أو عدم توافره) بسمة تحيل على هذا التقابل القائم مع بنيات الأحداث، ولذلك يمكن تبني السمة المتغيرة [فرد] التي تحدثنا عنها أعلاه.

وانطلاقا من هذه الملاحظات، يمكن أن نصدر المبدأين التاليين:

(26) يسمي رأس م س الكيان (س) أما الحد (ح) فيراقب محدودية م س والعدد يجزئ الحدث.

(27) ينبغي أن يتضمن المركب الحدي سمة العدد، والحد يحجبه أو لا يحجبه.

3. التأليف

أ) من جهـــة الحدث: تتميز الأفعال بواسطة السمة [+/- أضف]، وهي سمـة تميز عموما بين الحالات [-أضف] والأعمال [+أضف]. وهناك دالة تضيـــف وحدات تقيس الحدث. إنها عبارة عن دالة للتوالي:

(28) مدة زمنية ← فاصل، حيث فاصل= {(0، ن): ن تنتمي إلى ن}

وتحدد هذه الدالة كالتالي:

(29) كل فاصل ينتمي إلى مدة زمنية، إذا كان فاصل =(0، ن)، دالة (مدة)= (0، ن+1) (حيث مدة ز هي ما يستغرقه الحدث من زمن، وحيث مدة مـــدة فرعية، أو جزء منها).

تقول الدالة ما يلي: كلما كان لدينا (ن +1)، فإن المعلومة ن يتم الاحتفـــاظ بها. وبنفس الكيفية تتم الأمور إذا كان لدينا (ن+2)، بحيث يتـــم الاحتفـــاظ بالمعلومة (ن+1).

ب) من جهة الاسم: تتمايز الأسماء بترميزها للسمة المتغيرة [+/- كم]، الـــتي تعني "كمية مخصوصة من". وهذه سمة لتفاعل نظام الحدود مع نظام العدد. فإذا وجدت معلومات حول كمّ م س، ولتكن العدد "ثلاثة، أو مختلف الأشـــكال الصرفية الدالة على العدد، فإن م س يؤول بوصفه [+ كم]، وإلا أوّل بوصفه

[- كم]، ونذكر أن السمة [+/- كم] سمة تركيبية منطقية، وليست سمة معطاة بدءا.

4. أحياز التأليف الجهي

إذا صح ما ذهبنا إليه أعلاه، فإن الجهة لا يمكن أن تُتناول إلا من خلال أحياز (وعلاقات داخل هذه الأحياز). ونفترض وجود ثلاثة أحياز تتظافر فيها المعلومات الجهية:

4.1. حيز التأليف الجهي الأول: م ف: ف [+/- أضف إلى]، س [+/- كم]

نسمي حيز التأليف الجهي الأول جهة داخلية. ويخضع هذا الحيز لمبدأ الإيجاب، الذي ينص على ضرورة حمل السمتين، الفعلية والاسمية كلتيهما، لقيمة الإيجاب:

(30) تخضع المحدودية لمبدأ الإيجاب

إذا كان المفعول يساهم في بناء جهة الحدث من حيث رسم حد النهاية أومن حيث تقسيم الحدث إلى أجزاء فرعية، فإن معنى هذا أن الحدث يسلك

مسارا واحدا في التحقق بالنظر إلى المفعول. ولكي تكون القــراءة محــدودة، ينبغي أن يتحقق مبدأ الإيجاب (= سمتا الفعل والاســم كلتاهمــا قيمتاهمــا إيجابيتان). وسنرى أنه، في الحيز الثاني، قد ترسم عدة مسارات للحدث (تعداد الحدث).

2.4. حيز التأليف الجهــي الثاني: م س + م ف (جهة خارجية)

يسهم الموضوع الخارجي (الفاعل) بدوره في بناء جهة الحدث من حيــث تعداد هذا الحدث، وليس من حيث تقسيمه (إنه تقسيم خارجي، إذا أردنــا). ويدخل في هذا الفرقُ بين التأويل التوزيعي والتأويل الجماعي. لننظر إلى الجملة (31):

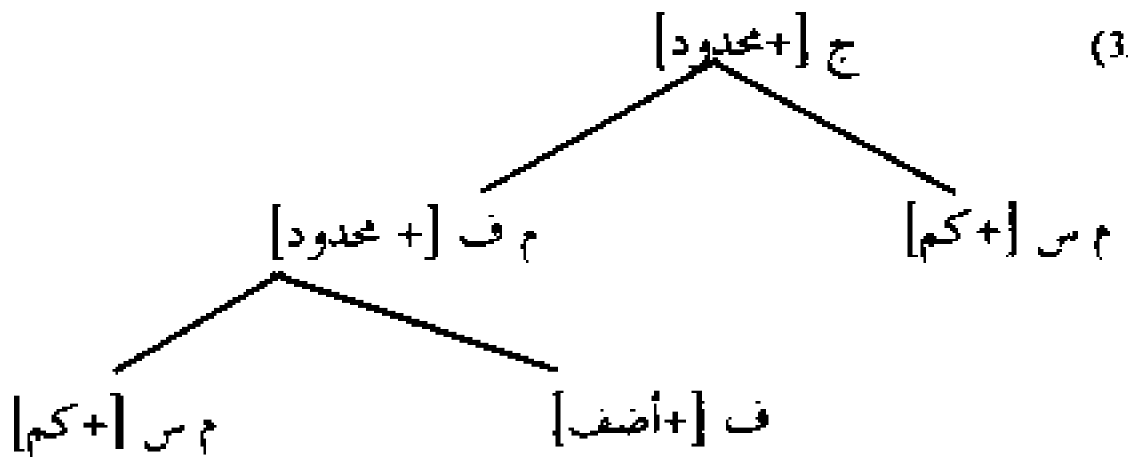
(31) أكل الأطفال تفاحتين

تؤول هذه الجملة تأويلين، إما أن كل طفل من الأطفال أكل تفاحتين (وهــو التأويل التوزيعي)، وإما أن كل الأطفال اشتركوا في أكل تفــاحتين لا غــير (وهو التأويل الجماعي). وقد بينت عدة أعمال أن هذين التأويلين يشــكلان صورتين منطقيتين مختلفتين.

يشكل الحيز الأول والحيز الثاني سلسلة جهية، وتقوم هذه السلسلة بحساب المعلومات الجهية التي يقدمها المفعول والفاعل. ويدخل هذا الحساب في إطار صعود السور الذي يدعمه اللاتوازي القائم بين الفاعل والمفعول (كما هو معروف في الأدبيات).

ويرصد البناء الشجري التالي ما أسلفناه:

(32)



ومعلوم أن الجملة التي يرد فيها الفاعل اسما مفردا (في جملة تتضمن موضوعا داخليا) لا يمكن أن نقول عنها إنها تؤول جماعيا أو توزيعيا، ومثال ذلك (33أ). أما الجملة التي يرد فيها الفاعل اسما جمعا فيمكن أن تؤول تأويلا جماعيا أو توزيعا (وهذا يشبه إلى حد بعيد تراكب الأسوار عند ماي) ومثال ذلك الجملة (33ب) التي قد تفيد أن الأطفال اجتمعوا في إشعال شمعة واحدة أو تفيد أن كل طفل من الأطفال المعنيين أشعل شمعة (أي عدة شموع).

(33) أ) أشعل الطفل شمعة

ب) أشعل الأطفال شمعة (تأويل جماعي أو تأويل توزيعي)

غير أنه لا يمكن أن نقول هذا بصدد جمل مثل (34ب). فالمفعول في الجملة (34ب) يؤوّل بالضرورة على الإحالة الحرة، بحيث لا يكون الأنفُ أنف القصيرين، بل أنف غيرهم. أما (34ج)، ذات المفعول الجمع، فبالإمكان أن تؤول على الإحالة الحرة أو على الإحالة المشتركة، بحيث قد تكون الأنوفُ أنوف غير القصيرين أو أنوف القصيرين. وحين تؤول على الإحالة المشتركة لا يمكن أن تؤولا إلا تأويلا توزيعيا.

(34) أ) جدع القصير أنفه

ب) جدع القصيرون أنفهم

ج) جدع القصيرون أنوفهم

لهذا، لا يمكن أن نرصد التفاعل الجهي بين الفاعل والمفعول بدون الانتباه إلى العلاقة المنطقية التي تجمع بينهما، مثل العلاقة السورية (كما رأينا في(31)) ، أو العلاقة الدلالية (مثل علاقة الجزء/ الكل، أو ما يسمى بالملكية الثابتة أو الملازمة في(34) ومن هنا ضرورة احترام المبدأ (35):

(35) يتم الحساب الجهي مع احترام العلاقة الإحالية والدلالية بين فا ومف

4.3. حيز التأليف الجهي الثالث: الزمن+ ج

قد تؤوّل الجملة إما بالنظر إلى زمن التلفظ، فتكون لها قيمة زمنية إحالية محددة، أو بغض النظر عن زمن التلفظ، فلا تكون لها قيمة زمنية إحالية محددة. والجمل التي تؤول بالنظر إلى زمن التلفظ تكون جملا زمنية، والجمل التي لا تؤول بالنظر إلى زمن التلفظ تكون جملا غير زمنية وهي أنواع، ومنها الجمل النوعية (المؤولة تأويل الجنس).[1] ولننظر إلى الجملتين التاليتين:

(36) أ) يأكل زيد الدجاج (تأويل نوعي، بدون زمن تلفظ)

ب) يأكل زيد الدجاجة (تأويل التدرج بالنظر إلى زمن التلفظ)

---

[1] من الأنسقة المعروفة في وصف الزمن في اللغات نسق ريشنباخ R: يقوم هذا النسق على ثلاثة مفاهيم (زمن التلفظ والزمن الإحالة وزمن الحدث) وعلى علاقتين (علاقة السبق وعلاقة التوافت)، وقيمة المضي هي التي يسبق فيها زمن الحدث زمن التلفظ، وقيمة الاستقبال هي التي يسبق فيها زمن التلفظ زمن الحدث، وقيمة الحضور هي التي يوافت فيها زمن التلفظ زمن الحدث. وهذه القيم الإحالية قائمة على علاقة زمن الحدث بزمن التلفظ، حيث لا يمكن إثبات القيمة الزمنية إلا من خلال موقع زمن التلفظ. أما الزمن الإحالي فيدخل في رصد الأزمنة المركبة (من ماض في الماضي، أو ماض في المستقبل،... إلخ). وإذا لم تكن البنية اللغوية تعبر عن السبق أو التوافت بالنظر إلى زمن التلفظ، كانت بنية غير زمنية، فتدل على تأويل العادة أو تؤول التأويل المرتبط ببعض القوانين والأحكام العامة التي لا ترتبط بزمن إحالة معينة، وذلك نحو "يتبخر الماء في الدرجة الحرارية مائة". وهذه الجملة، كما نرى، تؤول بغض النظر عن الزمن الذي قد تتلفظ بها فيه.

حين تأتي صيغة "يفعل" في اللغة العربية تلتبس بين قراءة الحاضر المتـــدرج وقراءة العادة أو القراءة اللازمنية النوعية. وهذا الالتباس لا يحصل مع أفعـــال دالة على الحالة. ومعنى هذا أن التدرج يشـــترط الســـمة [+أضـــف إلى] في الأفعال، مع العلم أن هذه الأفعال تخضع للالتباس. غير أن هذا الالتباس قـــابل للحساب. فالقراءة التدرجية لا تتحقق في (36أ) رغم أن الفعل يحمل الســـمة [+أضف إلى]، ذلك أن الاسم الذي يساوقه يحمل السمة [- كـــم]. أمـــا (36ب) فتحقق قراءة التدرج لأنه، إضافة إلى حمل الفعل سمة [+ أضـــف إلى]، يحمل الاسم السمة[+ كم]. فلكي نحصل على قراءة التدرج ينبغي أن يحمـــل الفعل سمة: [+ أضف]، وأن يحمل الاسم سمة: [+ كم]. وبذلك نخلـــص إلى (37):

(37) تأويل التدرج مشروط بمبدأ الإيجاب.

وهذا، يتضح أن قراءة التدرج لا تتحقق إلا بصورة تأليفية، خلافا لما اعتمد في الدراسات الجهية الأولى التي كانت تعتبر التدرج خاصية غير مشتقة، مما دعاها إلى اعتماده رائزا أساسيا في تصنيف الطبقات الجهية للأفعال. (انظر الجـــدول (3)).

المراجع

ابن هشام، جمال الدين، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، حققه مازن المبلوك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط. 5، 1979.

التوكاني، نعيمة: 1989، *خصائص المشتقات الجهية، اسم المفعول نموذجا*، دد ع، كلية الآداب، بنمسيك، الدار البيضاء.

جحفة، عبد المجيد: 1996، الحدث في المفعول، في *اللسانيات المقارنة واللغات المغربية*، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب بالرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1985 ، *اللسانيات واللغة العربية*، دار توبقال، الدارالبيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، *المعجم العربي*، دار توبقال، الدارالبيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، *البناء الموازي*، دار توبقال، الدارالبيضاء.

المرزوقي: 1994، أبو علي: 1994، *ألفاظ الشمول والعموم*، تحقيق خليل ابراهيم العطية، دار الجيل، بيروت.

المراجع الأجنبية

Abney, S.: 1987, *The Noun Phrase and its Sentential Aspect*, Ph. D. Cambridge.

Chomsky, N.: 1993, *A Minimalist Programm for Linguistic Theory*, ms. MIT.

Comrie, B.: 1987, *Aspect*, Cambridge, Cambridge University Press.

Dowty, D.: 1979, *Word Meaning and Montague Grammar*, Dordrecht, Reidel.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and words*, Kluwer, Dordrecht.

Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Adverbs, *Recherches Linguistiques*, vol. 2, N1.

Jackendoff, R.: 1992, *Semantic Structures*, Cambridge, MIT Press.

May, R.: 1985, *Logical Form, Its Structure and Derivation*, Cambridge, MIT Press.

Pustejovski, J.: 1989, The Geometry of Events. In C. Tenny (ed), *Generative Approaches to Aspect*, Cambridge, MIT Lexicon Project.

Schmitt, C.: 1995, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*, Ph. D University of Maryland.

Tenny, C.: 1987, *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph. D, MIT.

Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and the Syntax -Semantics Interface*, Kluwer, Dordrecht.

Vendler, Z.: 1967, *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca, NY.

Verkuyl, H.: 1972, *On the Compositional Nature of Aspects*, Kluwer, Dordrecht.

Verkuyl, H.: 1995, Aspectualizers and Event Structure, *OTS Working Papers*, Utrecht University.

عبد اللطيف شوطا
كلية الآداب، بنمسيك، البيضاء

تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء في اللغة العربية [*]

1. مدخل: تأثير الأسماء في جهة الحدث

عُرف في أدبيات الجهة أن الأحداث التي تعبر عنها الأفعال تكون إما أحداثا ممتدة في الزمن أو أحداثا ليس لها امتداد فيه، [1] كما عُرف أيضا أن

[*] أود أن أشكر كل من ناقشني في القضايا المثارة في هذا المقال، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ،وأستاذي الدكتور إدريس السغروشني، والزملاء: عبد المجيد جحفة، ومحمد غاليم، وعبد القادر كنكاي، ونعيمة التوكاني. كما أشكر زوجتي زبيدة يونس على ملاحظاتها الجيدة بخصوص المعطيات الواردة في المقال.

[1] اعتاد اللسانيون تقسيم الأحداث التي تعبر عنها المحمولات إلى قسمين بالنظر إلى بنيتها الزمنية الداخلية:

1. أحداث لها امتداد زمني داخلي.

2. أحداث ليس لها امتداد زمني داخلي.

يُطلق على الأولى الأحداث الامتدادية، ويطلق على الثانية الأحداث اللحظية. تتطلب الأولى مدة زمنية يتم خلالها حصول الحدث، ولا يتطلب حصول الحدث في الثانية امتدادا واضحا في الزمن. نمثل للطبقة الأولى من الأحداث ب (1) وللثانية ب (2):

(1) كتب زيد الرسالة

(2) انفجرت القنبلة

كمية/مقدار الموضوع الاسمي في الجملة تؤثر في جهة الحدث. فقد انتبه فركويل (1972) إلى أن الحدث الممتد في الزمن تتغير جهته بحسب المركب الاسمي المفعول الذي يظهر معه في الجملة. فقد تكون جهة الحدث هي النشاط.[2] إذا ظهر معه اسمٌ كتلةٍ، كما في (1):

(1) غنّت هندٌ الغناء الأندلسي

وتكون جهة هذا الحدث نفسه نشاطا تكرارياً إذا ظهر معه اسمٌ معدودٌ عبارة عن جمع غير مخصص:

(2) غنّت هندٌ عدة أغنيات

ما يدل على وجود الامتداد في (1) هو قبول هذه الجملة وأمثالها التعابير الدالة على المسار الزمني الذي يُعبّر عنه بالحرفين "من" و"إلى":

(3) كتب زيد الرسالة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة ولا تقبل الجمل في (2) مثل هذه التعابير.

(4) *انفجرت القنبلة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة (انظر شوطا (1997) أو (1998) [1])، وانظر كذلك فندلر (1967)، وكمري (1976)، ولاينز (1977) من بين آخرين).

[2] اقترح فندلر (1967) أربع طبقات اعتمادا على الجهة التي تعبر عنها الأفعال هي: 1 الحالات. 2 الأنشطة. وقسم الأنشطة إلى قسمين: الإنجازات. الإتمامات. وتختلف الأنشطة عن الحالات في كون الأنشطة تملك بنية زمنية داخلية، أما الحالات فليست لها مثل هذه البنية. وبتعبير آخر، ليست للحالات بداية ونهاية واضحتان في الزمن، بخلاف الأنشطة التي تملك بداية واضحة في الزمن، وحين تكون لها نهاية فهي إما إنجازات أو إتمامات. وتختلف الإنجازات عن الإتمامات بالامتداد الواضح في الزمن بخلاف الإتمامات التي لا تملك هذا الامتداد أو أنها تمتد امتدادا قصيرا جدا يصعب ضبطه.

وتكون جهته إنجازا إذا ظهر معه اسمٌ معدودٌ دالٌّ على المفرد، أو على الجمع المخصص:

(3) أ) غنت هند أغنية

ب) غنت هند ثلاث أغانٍ

ويعتقد كثير من اللسانيين المشتغلين بالجهة أن جهة الفعل تأليفية يساهم فيها الفعْل والمفعول الذي يظهر معه في الجملة،[3] وهم في هذا لا يختلفون عن فركويل. ويعززون اعتقادهم بالقول إن طبيعة المفعول تغير جهة الحدث الذي يعبر عنه الفعل، وذلك بحسب ما إذا كان هذا المفعول اسم كتلة أو اسما معدوداً؛ فإذا كان اسم كتلة كان الحدث لامحدوداً، وإذا كان اسماً معدوداً كان الحدث محدوداً.

ولا تقتصر التأليفية على الأحداث الممتدة في الزمن، بل تشمل أيضاً الأحداث التي ليس لها امتداد واضح فيه. فقد انتبه فركويل (1972)، كذلك، إلى أن الحدث اللحظي تتغير جهته بالنظر إلى المركب الاسمي المفعول الذي يظهر معه. فهو يدلُّ على الإتمام إذا ظهر معه مفعول عبارة عن اسم معدود مفرد:

---

[3] انظر تني (1994) لمزيد من التفصيل، وكذلك جحفة (1994).

(4) لاحظ زيد (ال)خطأ

ويصير دالاً على جهة الإتمام أو جهة النشاط إذا ظهر معه اسم كتلة:

(5) أ) تفجَّر الماءُ (من الصخرة)

ب) تفجَّر الماءُ (من الصخور)

ويصير دالاً على جهة النشاط أو التكرار إذا ارتبط هذا الحدث باسمٍ معدودٍ دالٍ على جمع غير مخصص:

(6) لاحظ زيد عدة أخطاء

ويصير دالاً على جهة الإنجاز إذا ظهر مع اسم معدودٍ دال على جمع مخصص:

(7) لاحظ زيد ستة أخطاء

لوحظ أيضاً أن جهة الحدث تتغير بحسب المركب الاسمي الفاعل الذي يظهر في الجملة؛ فقد انتبه عدد من اللسانيين إلى أنّ كمية/مقدار المركب الاسمي الفاعل تؤثر في جهة الحدث اللحظي بنفس الطريقة التي يؤثّر بها المفعول في جهة الحدث مع نفس الحدث. لنقارن (4) و(6) و(7) بكلٍّ من (8) و(9) و(10) على التوالي:

(8) عَبَرَ المتسابق خط النهاية

(9) عَبَرَ عدّة متسابقين خط النهاية

(10) عبر ستة متسابقين خط النهاية

بيد أنّ الأمر يختلف في الأفعال الامتدادية. فهذه الأخيرة يمكنها أن تدل مع الفاعل الجمع على مواقف متعددة، ويمكنها أن تدل على موقف فردي. فحين نعطي قراءةً توزيعيةً للفاعل نحصل على تعددية الحدث، وحين لا نعطي هذه القراءة للفاعل لا نحصل على التعددية:[4]

(11) أ) غنّت (ستُّ) نساءٍ الغناء الأندلسي

ب) غنّت (ستُّ) نساءٍ عدداً من الأغاني

ج) غنّت (ستُّ) نساءٍ أغنية

د) غنّت (ستُّ) نساءٍ ثلاث أغنيات

المفعول به في (11أ) كتلة، وفي (11ب) جمع معدود غير مخصص، وفي (11ج) مفرد معدود، وفي (11د) جمع مخصص. وتظل الدلالة الجهية هي نفسها في كلٍّ من القراءة التوزيعية والقراءة اللاتوزيعية للفاعل. فجهة (11أ) هي النشاط، وجهة (11ب) هي النشاط التكراري، وجهة (11ج ود) هي الإنجاز. بيد أنّ التكرارية حاصلة في القراءة التوزيعية لأننا يمكن أن نتصور أنّ الحدث صدر من أكثر من فاعل واحد، وبذلك يكون قد تكرَّرَ حصوله.

---

[4] انظر جحفة (1994) وتيني (1994).

تقودنا كلُّ هذه الملاحظات إلى التساؤل عن سبب تأثير الأسماء في الأحداث التي تظهر معها في التركيب. وبتعبير آخر نقول: لماذا تُسقِطُ الأسماءُ هندستَها الفضائية على الهندسة الزمنيّة في الأحداث، بحيث تصير هندسةُ هذه الأخيرة مطابقة لهندسة الأولى؟

2. التناظر بين أنماط الأوضاع وطبقات الأسماء[5]

لاحظ المشتغلون بأدبيات الجهة وجود تناظر بين المحمولات الدالة على الأحداث (= الإتمام والإنجاز) والأسماء المعدودة، كما لاحظوا كذلك وجود تناظر مشابه بين المحمولات الدالة على الحالة وتلك الدالة على السيرورة (= النشاط) وأسماء الكتلة.[6] وقد أشار ليتش (1969) إلى أن هذا التناظر بين الأفعال والأسماء يعني من الناحية النحوية أن معاني الأسماء ومعاني الأفعال

[5] نقصد بالأوضاع (جمع وضع) الحالات والأحداث والسيرورات. ويعرّف كمري (1976) الوضع المحدود بالوضع الذي يتضمن سيرورة تقود إلى نقطة محددة بدقة، بحيث لا تستطيع السيرورة أن تستمر بعدها. أما الوضع اللامحدود فلا يملك مثل هذه النقطة، ويستطيع أن يمتد بشكل لامحدود، أو أن يتوقف في أية نقطة.

[6] تقول تيني (1994) «إن المحدودية الفضائية والمحدودية الزمنية شيئان متوازيان في عدة جوانب...ثم إن التوازي القائم بين معدود/كتلة بالنسبة للأسماء، ومحدود/لامحدود بالنسبة للأفعال تواز معروف جيداً».

جميعا تتضمن العَدّ.[7] ووافقه في هذا موريلاتوس (1978) الذي يرى أننا نتصور الأحداث والأشياء باعتبارها مواقف وكيانات قابلةً للعدّ.[8]

وذهب رابروتي (1988) إلى أبعد من هذا حين زعم أن الإنسان يملك إواليات معرفية متطابقة، وهي إواليات تنطبق على الأسماء وعلى الأفعال. فكلا النوعين يتأسس على معرفة إنسانية عامة تسمح للإنسان بتصور الكيانات والأحداث باعتبارها فردية أو باعتبارها كتلة.[9]

وشبيه بهذا التناظر ما لاحظه الفاسي الفهري (1990) من توازٍ بين البنية التركيبية للأفعال والبنية التركيبية للأسماء والصفات في اللغة العربية باعتبارها لغة اشتقاقية. فقد أثبت أن هناك توازياً بين البنيتين على المستوى التركيبي، وأن المتكلم العربي يستعمل القواعد نفسها حين يريد إنتاج إحدى البنيتين مع مراعاة بعض الخصوصيات القليلة التي تتميز بها كل بنية. وهذا التحليل يَجِد سَنَدَهُ في مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي ينص على أن المتكلم باللغة لا يملك، في الواقع، سوى عددٍ قليل من القواعد، غير أنها قواعد منتجة بشكل قوي.[10]

---

[7] انظر برينتون (1991).

[8] نفسه.

[9] نفسه.

[10] انظر الفاسي الفهري (1990).

1.2. تناظر الأحداث والأسماء المعدودة

هناك تناظر واضح بين الأحداث المحـــدودة (= الإنجـــازات والإتمامـــات) والأسماء المعدودة؛ فقد لاحظ موريلاتوس[11] (1978) أن الأحـــداث المحـــدودة حين يتم تأسيمها تتحول إلى أسماء معدودة. وهكذا يصير الحدث الإنجـــازي والحدث الإتمامي حين التأسيم اسمين قابلين للعد، وقابلين لأن تدخل عليـــهما أسماء العدد التي تقوم بتخصيصهما. ولا يحدث مثلُ هذا في الأحداث اللامحدودة (=الحالات والأنشطة). فهي حين تؤسَّم لا تكون معدودة، كما أنها لا تقبـــل أن تُخَصَّصَ بأسماء العدد:

(12) أ) أكل زيد (التفاح) ثلاث مرات ←(إنجاز)— ثلاث أكَلاَت

ب) انفجر الوضع ثلاث مرات ←(تمام)— ثلاثة انفجارات

ج) أحب زيد (هنداً) ثلاث مرات ←(حالة)— ثلاث حبّات

د) سارت هند في هذا الطريق ثلاث مرات ↔ *ثلاثة سيْرات[12]

تؤكد كلٌّ من (12د وج) أن الحالة والنشاط لا يتحولان إلى اسمين معدوديـــن حين التأسيم. وإذا استعرنا تعابير النحاة العرب القدماء نقول إن مصدر المَرَّة لا

---

[11] يورد برينتون (1991) الأمثلة الآتية من اللغة الأنجليزية:

(1) a . Vesuvius erupted three times ⟶ There were three eruptions of Vesuvius

b. Mary Capsized the boat ⟶ There was a capsizing of the boat by Mary

[12] قد نجد المصدر من "أحب" و"سار مثل" حبة، سيرة، بيد أن هذا – في نظري – لا يعني العدد وإنما النوع.

يأتي منهما. ومعلوم أن مصدر المرة، في اللغة العربية، مصدر يؤكد الحدث الأصلي في الجملة بالإضافة إلى أنه يدل على عدد حصول هذا الحدث، ولذلك فهو يُثنى ويُجمع.[13] وذكر النحاة العرب القدماء أن مصدر المرة لا يكون إلاّ من الأفعال الدالة على حدث حسيّ، أما الأفعال الدالة على حدث مجرد فلا يكون منها هذا المصدر.[14] وواضح أن هذا الكلام يخالف كلام موريلاتوس (1978) الذي ينفي أن يأتي الاسم المعدود من الأنشطة، وهي أغلبها حسية. وتؤكد معطيات اللغة العربية ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء؛ ذلك أنّ الأنشطة، في العربية، يأتي منها مصدر المرة:

(13) أ) دَفَعَ زيدٌ السيارةَ مرتين ← دفعتان

ب) دَفَعَ زيدٌ السيارةَ ثلاث مرات ← ثلاثُ دفعات

ج) دَفَعَ زيدٌ السيارةَ مرة واحدة ← دفعةٌ واحدةٌ

وإذا أردنا أن نترجم كلام القدماء إلى أدبيات الجهة، نقول إن الأفعال الدالة على حدث مجرد لا تكون إلا أحداثا لامحدودة أبداً. وهذه الطبقة من الأفعال لا تُتصَوَّرُ منها المرَّةُ وبالتالي لا يكون منها مصدر المرة حين التأسيم. أما الأفعال الدالة على الحدث الحسي فهي لامحدودة كذلك لافتقارها إلى نهاية واضحة، ولكنها تصير محدودة بالنقل؛ أي بنقلها من اللامحدود إلى المحدود

[13] انظر عباس حسن وفخر الدين قباوة لمزيد من التفصيل.

[14] انظر نفس المرجعين.

بواسطة وضع نهاية واضحة يتوقف الحدث عندها ولا يستمر في الحصول. وبتعبير آخر، نقول إن الحالات والأنشطة يشتركان في كونهما يملكان مدة زمنية ممتدة بشكل لامحدود، بيد أن الأولى متجانسة خلال مدة وجودها، وتفتقر إلى فواصل زمنية تفصل بين أجزائها، بالإضافة إلى أنها تتم دون مراقبة من المنفذ، بخلاف الأنشطة التي تملك فواصل زمنية، وهي خاضعة للمراقبة؛ فمنفذها يمكنه أن يمددها ويمكنه أن يوقفها. وكونها تملك الفواصل، وتملك نهاية واضحة احتمالا يجعلها قابلة للعد سواء في صورة المفرد أو في صورة المتعدد. وتتأكد المراقبة في الأنشطة بكونها تملك بداية الحدث، وتتأكد عدم المراقبة في الحالات بكونها لا تملك هذه البداية. ثم إن الحالات لا تكون لها نقطة نهاية حدثية لافتقارها لنقطة بداية حدثية. فما ليست له بداية لا يُتصور أن تكون له نهاية، بخلاف ما له هذه البداية فإنه قابل لأن تكون له نهاية.[15]

---

[15] فالحالة لا تقبل أن يقيسها [موضوع قياسي يظهر معها في الجملة] لافتقارها إلى بداية مما لا يُتصور معه وجود نهاية، فما ليست له بداية لا تكون له نهاية لأن النهاية هي نهاية لبداية، و لا يمكن تصور نهاية بدون بداية. أما النشاط (أوالسيرورة) فيمكن أن يقيسها [الموضوع القياسي] لأن الحدث له بداية تسمح بتصور إمكان وضع حد لها ؛ أي بتصور نهاية ينتهي إليها الحدث. والمقصود ببداية الحدث البداية الواضحة المضبوطة للحدث، وليس المقصود بداية مفتوحة واسعة، فهذه الأخيرة يشترك فيها النشاط والحالة على السواء:

– بدأ زيد يحب هندا

– بدأ زيد يدفع العربة

إن المقصود هو البداية المضبوطة، وهي بداية تحتاج إلى المراقبة، مراقبة يقوم بها المنفذ. لنقارن الجملتين الآتيتين:

وما يقوي وجود تناظر بين الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة، وخاصة تلك الدالة على المفرد أنّ الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة المفردة لا تقبل التجزيء، و لا تقبل أن يُضاف إليها بطريقة كمية. فإذا كنت أملك جزءاً من تفاحة فذلك لا يعني أنني أملك تفاحة كاملة، يناظر هذا أن جزءاً من أكل التفاحة لا يعني أكلَ التفاحة بالكامل. وكما لا يعني جمع تفاحتين كياناً واحداً فكذلك لا يعني حدثان للأكل حدثا واحداً.[16] ويبدو أنّ هذا ما حدا بتايلور (1977) إلى أن يتصور أن الأشياء كيانات تشغل حيزا في الفضاء، أما الأحداث فكيانات مجردة تشغل حيزا في الزمن.[17]

– في الخامسة والنصف بدأ زيد يحب هندا (انظر شوطا (1998أ) لمزيد من التفصيل)

– في الخامسة والنصف بدأ زيد يلقي العربة

[16] انظر بريتون (1991)، وكذلك نيي (1994) التي توضح الفرق بين المعدود والكتلة كالتالي: «إذا كنت أحمل ثلجا فباليد اليمنى وثلجا في اليد اليسرى، ثم وضعت الأول على الثاني في إحدى اليدين فإني أقول إني أحمل الثلج في يد واحدة. لكن، إذا كنت أحمل تفاحة في اليد اليمنى وتفاحة أخرى في اليد اليسرى، ثم حولت إحدى التفاحتين إلى إحدى اليدين فلن أقول إني أحمل تفاحة في إحدى يدي بل تفاحتين ».

[17] انظر بريتون (1991).

2.2. تناظر الحالات والسيرورات وأسماء الكتلة

هناك تناظر آخر بين الأحداث اللامحدودة (= الحالات والأنشطة) وأسماء الكتلة باعتبارها أسماء لا معدودة. فقد لاحظ موريلاتوس (1978) أن الحالات والأنشطة حين تُؤَسَّمُ تتحول إلى أسماء كتلة غير قابلة للعد:

(14) أ) أَحَبَّ زيدٌ هندا لمدة سنة ←(حالة) *حصلت حَبَّةُ زيد لهند لمدة سنة

←(حالة) حصل حُبُّ زيد لهند لمدة سنة

ب) فَهِمَ زيدٌ النظرية ←(حالة) *حصلت فَهْمَةُ زيد للنظرية

←(حالة) حصل فَهْمُ زيد للنظرية

ج) دَفَعَ زيدٌ العربةَ لمدة ساعة ←(نشاط) *حصلت دفعةُ زيد للعربة

←(نشاط) حصل دفعُ زيد للعربة

يدل الفعل في (14أ) على حالة نفسية، ويدل الفعل في (14ب) على حالة إدراكية عقلية، وحين التأسيم لا يقبلان غير الكتلة اسماً، ولا يقبلان الاسم المعدود. ولذلك كان تحويلهما إلى مصدر المرة تحويلا لاحناً. وشبيه هذا ما حصل في (14ج) ففعل النشاط فيها يتمنَّع عن مصدر المرة، ولكنه يقبل اسم الكتلة. لكنْ تجب الإشارة إلى أن مصدر المرة من فعل النشاط ممكن شريطة أن يكون للنشاط حصول واحد أو أكثر من حصول واحد، وهذا الأمر لا

يُتصوَّرُ في الحالة. ولما كان الفعل في (14ج) دالاً على حصولٍ غيرِ معدودٍ، أي لامحدود، فإنه صار في التأسيم اسم كتلة.

إننا لا نتصور إمكان عدّ الحالات والأنشطة، كما لا نتصور إمكان عدّ أسماء الكتلة لأنها جميعا تراكمية، تسمح بتجزيءٍ لانهائيٍّ، وبإضافات لانهائية كذلك (تايلور (1977))، ولهذا فإن أي جزء من الطين هو طين. يناظر هذا أن أيَّ جزء من الدّفع هو دفع. ثم إنَّ جمع قطعتين من الطين يعطي طيناً، وجمع أكثر من قطعتين من الطين يعطي طيناً كذلك. ولا يمكن أن نتحدث عن طينين أو أطينة إلا إذا قصدنا النوع وليس العدد؛ كأن نريد الطين الأحمر والطين الأصفر والطين الرطب والطين الخشن. ويناظر هذا أن جمعَ لحظتين من الدفع هو دَفْعٌ، وأن جمع لحظات من الدفع هو دَفْعٌ ليس إلاّ.

3. الأحداث ذات الحصول المتعدد وأسماء الجمع المعدودة

لننظر في الجمل الآتية:

(15) أ) يصنع زيد اللُّعَبَ

ب) تؤلف هند الكُتب

ج) يأتي الجنود إلى المقهى كل مساء

د) لعب المقامرون الورق كل ليلة

تدل الأفعال في (15) على أحداث لها أكثر من حصول واحد لأنها تدل على العادة. وهي دالة عليها بصيغة المضارع في (15أ وب وج)، وبصيغة الماضي في (15د). وكونها تدل على أحداث تتكرر يجعلها تناظر الأسماء الدالة على الجمع المعدود الذي يدل على أكثر من كيان واحد. يناظر تالمي (1988)[18] بين الأسماء الدالة على الجمع المعدود والأفعال الدالة على الحصول المتكرر، ويرى أن اللغة الإنجليزية تعدد الاسم المعدود بواسطة علامة الجمع s—، وتعدد الفعل بواسطة الجهة التي تدل عليها اللاصقة ing — في الأفعال ذات الامتداد في الزمن، أو بواسطة هذه اللاصقة مضافاً إليها فعل جهي في الأفعال ذات الحصول الواحد: to keep + V — ing. ويتصور أن علامة الجمع في الأسماء: S —، والجهة: to keep + V — ing علامتان متناظرتان.

ويمكن أن نعمم تصور تالمي ليشمل اللغة العربية، لكن مع بعض الاختلاف. فالعربية تعدد الاسم المعدود بطريقتين: الأولى هي جمع السلامة، والثانية جمع التكسير. غير أن العربية تشبه اللغة الإنجليزية في كونها تعدد الفعل إما بواسطة صيغة المضارعة إذا كان هذا الفعل ذا امتداد في الزمن، أو بواسطة صيغة المضارعَة مضافاً إليها فعل جهي إذا كان الفعل الدال على الحدث في الجملة مفتقراً إلى الامتداد في الزمن:

[18] نفسه.

(16) أ) سَعَلَ زيدٌ

ب) يسعلُ زيدٌ

ج) ما انفك زيدٌ يَسْعُلُ

يدل الفعل في (16أ) على حدث له حصول واحد، أما في (16ب) فيدل الفعل نفسه على حدث له أكثر من حصول، إما بتأويل التكرار أو بتأويل العادة. وفي (16ج) يدل الفعل "يسعل" على حدث متكرر لأنه ارتبط في الجملة بفعل جهي جعل منه حدثاً له أكثر من حصول واحد. بيد أنّ ما ذهب إليه تالمي يثير عدة إشكالات تجب الإشارة إليها.

4. إشكالات تعدد الحدث: التكرار والعادة

يتعدد الحدث بالتكرار في المناسبة الواحدة، ويتعدد بالتكرار في مناسبات متعددة مما يُعطي تأويل العادة. وقد يتعدد الحدث إذا كان الفاعل متعدداً. ويتعدد أيضاً إذا دلّ على العادة المستمرة الدائمة. وهذه بعض الأمثلة من اللغة العربية:

(17) سَعَلَ زيدٌ ثلاثَ مراتٍ (الآن)

(18) تدخّنُ هندٌ (كثيراً)

(19) غادر الطلبةُ قاعةَ الدرس

(20) تَبْني الطيورُ الأعشاشَ فوق الأشجار

تتعدد الأحداث، إذن، بطـــرق عـــدة. فتعـــدد الحـــدث في (17) تعـــدُّدٌ إجباري[19] لأنْ الحدث ليس له امتداد واضح في الزمن، ذلك أنَّ حدثَ السعال حدث لحظي، وإذا تمَّ تمديده فإن هذا التمديد يُوَلِّدُ التكرار، إذْ لابد من وضـــع فواصل زمنية تفصل بين الأحداث اللحظية التي تتكرر. وهذه الطريقة نـــؤول ونفهم (17). أما تعدد الحدث في (18) فليس تعددا إجبارياً بل اختياريـــاً؛ لأن الحدث يمتدُّ في الزمن، ولذلك فنحن لا نتصور حدث التدخين حدثا لحظيـــاً. ولكي نعدد هذا الحدث نحتاج إلى عدة مناسبات، بحيث ينتهي الحدث في كـل مناسبة ليبدأ من جديد في مناسبة أخرى، فيتولد عن ذلك تأويل العادة.

وإذا كان الحدث في (17) قابلا لأن يتكرر في المناسبة الواحدة فإن الحـــدث الذي في (19) لا يقبل ذلك بالرغم من أنه حدث لحظي، وهو يدل على التعـدد بسبب ظهوره مع فاعل متعدد. ويختلف تأويل العادة في (20) عن تأويل العـادة في (18) ذلك أن الحدث في (20) حدث يتكرر بصفة مستمرة دائمة لا تنقطـــع ولا تتوقف، بينما يمكن تصور الانقطاع في الحدث الذي في (18).

[19] انظر حجفة (1994) لمزيد من التفصيل، خاصة الصفحات من 146 إلى 152.

وإذا عدنا إلى (17) فإننا نجد أنفسنا أمام جملة ملتبسة - إذا استثنينا الظرف (الآن)- فقد يكون زيد قد سعل ثلاث مرات في مناسبة واحدة، أو يكون قد سعل ثلاث مرات في ثلاث مناسبات. وبما أن التعدد وارد في قراءة المناسبة الواحدة في الحدث التكراري، وكذلك في قراءة المناسبات المتعددة فإننا لا نعرف على أيِّ أساسٍ نقيم التناظر بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة، أعلى أساس المناسبة الواحدة أم على أساس المناسبات المتعددة.

يقسم النحاة العرب القدماء جمع التكسير إلى جمع قِلّةٍ، وهو ما وُضِعَ للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، وجمع كثرة، وهو ما وُضِعَ للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية.[20] يسمح لنا هذا التقسيم بتصورٍ نزعم أنه يحقق بعض التناظر بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة. وهكذا نتصور أنّ الأحداث التكرارية في المناسبة الواحدة تناظر جمع القلة، وأنّ الأحداث التي تتكرر في أكثر من مناسبة تناظر جمع الكثرة، وأنّ الأحداث التي تتكرر بشكل دائم مستمر تناظر الكتلة.

في برينتون (1991) نجد تحليلا يختلف بعض الشيء عن تحليلنا. فهذا الباحث يميز بين الأنشطة التكرارية والأنشطة الاستمرارية، ويناظر النوعين معاً من

[20] انظر قباوة وعباس حسن.

الأنشطة بأسماء الكتلة. ودليله على أنّ الأنشطة التكرارية تناظر أسماء الكتلة كون التكرارية امتدادية تشغل حيزاً من الزمن، وكذلك أسماءُ الكتلة امتدادية" تشغل حيزا من الفضاء. بالإضافة إلى أنّ التكرارية تقبل أن يُضاف إليها من جنسها الحدثي، وهي بذلك تراكمية مثل أسماء الكتلة. فجُماع سعلتين أو أكثر سعالٌ". ونظير هذا أنّ جُماع ثلاث قطع من الطين طينٌ.

ولا تختلف الأنشطة الاستمرارية - في نظر برينتون- عن التكرارية. بيد أنه يفضّل أن يدقق في التناظر الذي يقترحه. وهكذا نجده يعتبر الأنشطة الاستمرارية متناظرة مع أسماء الكتلة من نمط "الذهب"و"الطين" و"الحليب" وأمثالها. ويعتبر الأنشطة التكرارية متناظرة مع أسماء الكتلة من نمط "الأرز" و"السكر" و"الرمل" و"الملح" وأمثالها. وحجته في ذلك كون الأنشطة ليست بينها فواصل تفصل لحظة النشاط الواحد عن مثيلتها، ولذلك شبهها بمادة ممتدة امتدادا مطلقا. ثم إنه إذا كان بالإمكان عدُّ لحظات النشاط التكراري، فإنه بالإمكان عدُّ حبّات الأُرز وحبات الرّمل وحبات الملح. وبالمقابل، فإنه إذا كان من غير الممكن عدُّ لحظات النشاط الاستمراري فكذلك يستحيل عَدُّ الذّهَبِ والماءِ وكُلِّ كيانٍ له امتدادٌ" لا انفصالَ فيه.

غير أن ما ذهب إليه برينتون مردود؛ فرغم أن الأنشطة التكرارية امتدادية في الزمن كامتداد الكتلة في الفضاء، فإن امتداد الأولى محدود بخلاف الثانية،

فنحن لا نتصور الحدث في (16أ) و(17) حدثاً ممتداً امتداداً مطلقاً في الزمن، بخلاف أسماء الكتلة التي نتصورها ممتدة امتداداً لانهائياً في الفضاء. ويتبع هذا أنّ التراكمية في حدث السعال، مثلا، تراكمية محدودة. فنحن لا نتصور سعالا لانهائياً من شخص يسعل. وفي مقابل هذا نجد أن الأنشطة الاستمرارية تشبه في الامتداد أسماء الكتلة، وتشبهها كذلك في التراكمية؛ إذ الامتداد والتراكمية فيها لانهائية، وبهذه الطريقة نفهم (18) و(20).

يقودنا هذا التحليل إلى تصور الأنشطة الاستمرارية الدالة على العادة سلسلةً من الأحداث لها من الامتداد واللاتمام ما يقربها من الحالة. وقريب من هذا ما فكّر فيه كُمْري (1976) حين نفى عن العادة التكراريةَ والإعادةَ. بيد أن نفي ذلك عنها لا يعني أنها لا تتشكل من عدة أوضاع الشيء الذي تفتقر إليه الحالة، ثم إنّ الحالة لا تكون إلاّ من الأحداث المفتقرة إلى الدينامية والإرادية عكس العادة التي تكون إما أنشطة أو إنجازات أو إتمامات يتكرر حصولها:

(21) أ) يتجول زيدٌ في الحديقة كلَّ مساءٍ

ب) تَشْخُرُ هندُ كلَّ ليلةٍ في نومها

ج) أكتبُ قصيدةً كلَّ يومٍ

د) أصِلُ إلى العمل متأخّراً كلَّ يومٍ

تدل كل الجمل في (21) على العادة. لكن، بواسطة النشاط المستمر في (21أ) والنشاط التكراري في (21ب) والإنجاز في (21ج) والإتمام في (21د).

وتصور البعض العادة وحدة أو وضعا واحدا مكونا من أوضاع فرعية. ووجد أن أحسن ما يناظرها هو اسم الجمع.[21] وهو اسم يدل على كيان مفرد مكون من كيانات فردية متعددة. وهو عند النحاة العرب القدماء "ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، أو كان هو ومفرده من لفظ واحد، مثل: "ولد " التي تعني المفرد والجمع".[22] ومن أسماء الجمع في اللغة العربية الأسماء الآتية:

(22) جمع، زحام، مجموعة، جماعة، سرب، قطيع...

ورغم أن أسماء الجمع يمكن أن تظهر في صورة المفرد وفي صورة الجمع صرفيا، مثل:

(23) مجموعة ـــــ مجموعات

جماعة ـــــ جماعات

[21] انظر برينتون (1991).

[22] انظر قباوة.

سرب ـــــ أسراب

قطيع ـــــ قُطعان ...

فإنها، في صورتيها هاتين، تدلُّ على كيانات متعددة. و ما يهمنا هو أنَّ اسم الجمع يناظر العادة؛ فكلاهما واحدٌ دالٌّ على أكثر من واحدٍ؛ فنحن نؤوِّلُ العادة في جملة مثل (24) بطريقتين:

(24) يعملُ زيدٌ في المعمل

في الأولى يكون عمل زيد حدثا واحدا. وفي الثانية يكون عمل زيد سلسلة من الأحداث.

والتأويلان معا واردان بالنسبة لاسم جمع مثل: "سرْب"، فالسرب في تصورنا إما كيان واحد أو عدة كيانات.

وتعتبر أسماء الجمع التي لا تظهر في صورة الجمع كتلة مثل:

(25) الأثاث، الخشب، الخُضَر ...

وهي أسماء جمع لأنها تدل على كيان واحدٍ يضم كيانات فرعيةً داخلَه. وهي كتلة لأنها تظهر في صيغة صرفية واحدة أبداً مثلها في ذلك مثل أسماء الكتلة التي لا تكون أسماءَ جمعٍ كالذّهب والحليب والماء...، ولذلك فهي تستغرق المادة المشار إليها استغراقاً كاملا، ولا يأتي منها المفرد:

(26) *أثاثةٌ، *خشبةٌ، *خُضْرةٌ.

وقد يأتي منها المثنى، غير أن ذلك لا يعني العدّ بل النوع. وتعتبر أسماء الجمع التي تظهر في صورة المفرد وفي صورة الجمع أسماء جمع معدودة:

(27) قطيع، سرب، عائلة، جمع ...

فهي جماعية لأنها تَدُلُّ كسابقتها على كيان واحدٍ يضم كيانات فرعية داخله. وهي معدودة لأنها يمكن أن تظهر في صورة المفرد أو في صورة الجمع:

(28) قطيع — قطيعان — قُطعان

سرب — سربان — أسراب

عائلة — عائلتان — عائلات

جمع — جمعان — جموع ...

ويتميز اسم الجمع المعدود بأنه يظهر في السياقات المختلفة التطابق:

(29) أ) هذه القطعان تُكلف صاحبها الكثير من المال

ب) هذه القطعان يكلفن صاحبها الكثير من المال

(30) أ) العائلات تقرر الذهاب في الصيف إلى المصطافات

ب) العائلات يقررن الذهاب في الصيف إلى المصطافات

(31) أ) أسراب كثيرة من الطيور تحلق في الفضاء

ب) أسراب كثيرات من الطيور تحلق / يحلقن في الفضاء

(32) أ) جموع كثيرة تعاني من الفقر والجوع

أما اسم الجمع الكتلة فإنه لا يظهر إلاّ في سياق التطابق المفرد:

(33) أ) اشتريت أثاثاً كثيراً

ب)* اشتريت أثاثاً كثيرة / كثيرات

(34) أ) يبيع التاجر الخضر الطرية

ب)* يبيع التاجر الخضر الطريات

5. خاتمة

حاولنا في هذا المقال أن نبحث في التناظر بين أنماط المواقف وطبقات الأسماء. ودافعنا عن الفكرة السائدة في أدبيات الجهة والتي ترى أن المتكلمين يمتلكون إواليات تجعلهم يتصوّرون الأسماء والأحداث متناظرة هندسياً، وبذلك فَهُمْ يُسْقِطون الهندسة الفضائية في الأسماء على الهندسة الزمنية في الأحداث. وما يؤكد هذا أنّ كمية الموضوع الاسمي في الجملة تؤثر في جهة الحدث. كما أن تأسيم الحدث المحدود يعطي اسماً معدوداً، وتأسيم الحدث اللامحدود يعطي اسماً لا معدوداً.

وحين نظرنا في طبيعة الأسماء في اللغة العربية تأكّد لنا أنّ العربية تؤسم المحدود من الأحداث بمصدر المرة. ولما كانت الأنشطة تقبل التأسيم بمصدر المرة اعتبرنا ذلك علامة على إمكان نقلها من اللامحدودية إلى

المحدودية. ولا تقبل الحالات أنْ تُوَسَّمَ بمصدر المرة مما يدل على لامحدوديتها.

وتؤسم العربية الحدث المعدود بواسطة جمع السَّلامةِ وجمع التكسير، ولكنها تناظر الأحداث التي تتكرر في المناسبة الواحدة بجمع القِلَّةِ، وتناظر الأحداث التي تتكرر في أكثر من مناسبة بجمع الكثرة. أما الأحداث التي تتكرر بشكل دائم مستمر فتناظرها بالكتلة.

المراجع العربية

جحفة، عبد المجيد: 1994، تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية، في: *مجالات لغوية: الكليات والوسائط*، أعمال مهداة إلى الأستاذ إدريس السغروشني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات، رقم 31.

جحفة، عبد المجيد: 1994، الحدث في المفعول، المائدة المستديرة حول *اللسانيات المقارنة واللغات المغربية* مراكش 3-6 فبراير 1994.

حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، القاهرة، 1961-1964.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، *البناء الموازي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

قباوة، فخر الدين، *علم الصرف*، مطابع دار الكتاب، البيضاء، ط. 1، 1981.

شوطا، عبد اللطيف: 1997أ، الامتداد في الأحداث في اللغة العربية، مقال غير منشور.

شوطا، عبد اللطيف: 1998أ، في جهة الفعل في اللغة العربية: الموضوع المباشر القياسي، ندوة: *أسس التقاطع في الخطاب اللساني*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1998.

المراجع الأجنبية

Brinton, L.: 1991, The Mass / Count Distinction: The Grammar of Iteratives and Habituals, in: *Belgian Journal of Linguistics*, 6, 1991.

Comrie, B.: 1976, *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.

Lyons, J.: 1977, *Semantics*, Cambridge University Press, Cambridge.

Taylor, B.: 1977, Tense and Continuity, *Linguistics and Philosophy*, 1.

Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and Syntax - Semantics Interface*, Kluwer Academic Bublishers, Dordrecht.

Vendler, Z.: 1967, Verbs and Times, *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press, New York.

Verkuyl, H.J.: 1972, On the Compositional Nature of Aspect, *Foundations of Language*, Supplementary Series 15, Dordrecht.

دراسات صرافية وصواتية

محمد الوادي
كلية الآداب، مكناس

البناء الصرف صواتي للأسماء الرباعية في اللغة العربية

0. مقدمـــة

يتناول هذا المقال جوانب من البناء الصرف صواتي للأسماء الرباعية في اللغة العربية، سواء تلك التي بنيت على جذور رباعية بالأصالة، أو رباعية بواســطة الإلحـــاق بالتكـــرير، أو التضعيـــف، أو الإقحـــام. وبـــما أن صــــــرف اللغـــة العربيـــة صـــرف غير سلسلي (non concatenative)،[1] فإننا نعتقـــد أن الإطار الملائم لمعالجة هذا البناء هو الـــوارد في الصواتـــة المســـتقلة القطـــع (autosegmental phonology)، حيث يمثل للصرفيات في طبقات مستقلة القطـــع (autosegmental tiers).[2]

فعناصر النغمة الصائتية (vowel melody) يمثل لها في طبقة مستقلة، هي طبقـــة الحركات، كما أن عناصر النغمة الصامتية (consonantal melody) يمثل لهـــا في

[1] الفاسي الفهري (1991)، ص. 29.

[2] مككرثي (1981) McCarthy، ص. 383.

طبقة مستقلة هي طبقة الجذر(root tier). وفيما يخص عناصر هذه الطبقة الأخيرة، سننطلق من تصور تقابل فيه عناصر طبقة الجذر بميزان وضعه الصرفيون العرب القدماء قابلوا فيه صوامت الجذر بالفاء والعين واللام،[3] سنصطلح على تسميته بالميزان الجذري.[4]

فإذا كان الجذر ثلاثيا سالما، أي خاليا من التكرير والتضعيف والإقحام، كان على مثال √ ف ع ل، ويشير الرمز√ إلى صرفية الجذر (انظر: 2.3.)، وإذا تكرر صامت في بناء جذري كرر ما يقابله في الميزان الجذري (انظر:1.2، و 2.2)، وإذا ضعف صامت في جذر ما، ضعف كذلك في مثاله الجذري (انظر: 2.3)، وإذا أقحمت قطعة في بناء جذري ما، ظهر إقحامها في الميزان الجذري (انظر:1.4).

هذا التصور للبناء الجذري يندرج في إطار التمييز بين جذور قاعدية، لا يقتضي بناؤها اللجوء إلى أي إجراء معجمي، وجذور مشتقة يتم الحصول عليها بواسطة إجراءات معجمية، مثل التكرير أو التضعيف أو الإقحام.

[3] ابن يعيش، *شرح الملوكي في التصريف*، ص. 112-116.

[4] أو: root skeleton على حد تعبير شرام (Schramm (1962، ص. 449.

أما الميزان العروضي (prosodic template)، في هذا الإطار، فهو عبارة عن سلسلة من الوحدات القطعية: السواكن والحركسات (س و ح)، ومن ثم سميت النظرية التي تعتمد هذا التحليل الوارد في الصواتة المستقلة القطع: (cv – skeleton theory).[5] وقد طور مككرتي وبرينس (1986) و(1988أ) و(1988ب) هذا التصور للميزان العروضي فيما يسمى بالصرافة العروضية (prosodic morphology) حيث استبدلت الوحدات القطعية بوحدات عروضية، مثل المورا (mora)، والقدم (foot)، والمقطع (syllable)، والكلمة العروضية (prosodic word)، وأصبح يطلق على الميزان العروضي الشكل الثابت (shape invariance).

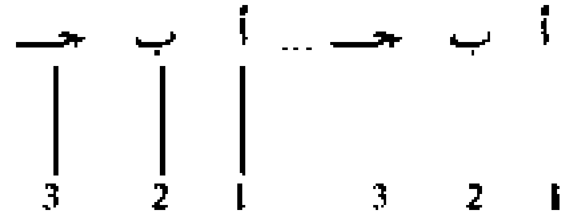
وعملية ربط عناصر النغمة الصامتية، وعناصر النغمة الصائتية بالميزان العروضي، يتم بواسطة ما يسمى في الصواتة المستقلة القطع بمبادئ الاقتران (conventions of association)،[6] هذه المبادئ التي سنبين، في هذا المقال، أنها في صورتها الواردة في مككرتي (1979–1981) غير قادرة على اشتقاق كل الأشكال الجذرية التي تنتمي للبناء الصرف صواتي للاسم الرباعي في اللغة العربية. ومن المعروف أن عملية ربط عناصر طبقة الحركات بالأحياز الحركية

[5] مككرتي وبرنس McCarthy and Prince (1988) ص. 4.

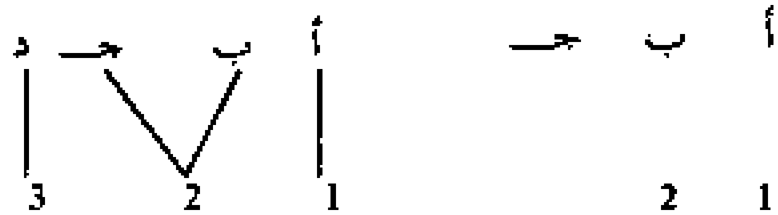
[6] مككرتي (1981) ص. 82 383.

(v-slots)، وربط عناصر طبقة الجذر بالأحياز الصامتية (c-slots) في الميزان العروضي يكون بواسطة مبادئ الاقتران التالية:

المبدأ الأول يقول: إن قرن العناصر النغمية بالوحدات الحاملة لها يتم بطريقة قرن عنصر واحد بعنصر واحد (one-to-one)، وذلك من اليمين إلى اليسار في اللغات السامية عموما، والعربية خاصة. ويمكن أن نمثل صوريا لهذا المبدإ على النحو التالي:[7]



المبدأ الثاني يقول: بعد تطبيق العملية الواردة في المبدإ الأول، فإن العناصر النغمية غير المقرونة، يتم قرنها بما تبقى من الوحدات الحاملة للنغم، كما يوضح ذلك هذا التمثيل:



[7] تمثل الأرقام العناصر النغمية، والحروف العناصر الحاملة للنغم.

المبدأ الثالث يقول: بعد قرن كل العناصر النغمية، إذا بقيت بعض العناصر الحاملة للنغم بدون اقتران، فإنها تقرن بأقرب عنصر نغمي إلى اليسار، وهو ما يسمى بالامتداد (spreading)، كما يوضح هذا التمثيل:



وبعد تطبيق مبادئ الاقتران الثلاثة، إذا بقي عنصر نغمي غير مقرون، فإنه يمنع أن يقرن بوحدة حاملة للنغم تكون مقرونة مسبقا، وهو ما يسمى في اصطلاح مككرتي (1981) many-to-one.

1. الجذر الرباعي السالم

الجذر الرباعي السالم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هو الذي يخلو من التكرير أو التضعيف أو الإقحام، ويكون له الميزان الجذري التالي:

(1)

√ ف ع ل ل : حيث تمثل الفاء والعين واللام الأولى والثانية صوامت غير متماثلة.

والأسماء الرباعية التي تبنى انطلاقا من هذا الميزان الجذري على نوعين:

1.1. النوع الأول يكون له الميزان العروضي:

[س ح س س ح س] كما يتضح من التمثيل (2).

2.1. النوع الثاني يكون له الميزان العروضي

[س ح س ح س س] ونمثل له في (3).

(2)	(3)
[س ح س س ح س]	[س ح س ح س س]
ج – ع ف – ر	ق – م – ط ر
ز – ب ر – ج	
ب – ر ث – ن	
د – ر هـ – م	
ج – خ د – ب	

وتجدر الإشارة، أن سيبويه ذكر في *الكتاب* (288/4–289)، الأوزان: فَعْلَـل، وفِعْلِل، و فُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ وأقصى فُعْلَل الـذي أضافـه أبـو الحسـن الأخفش.[8] وواضح أن هذا الوزن الأخير يخضع للمـيزان العروضـي الأول للأسماء الرباعية، هذا الميزان الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال الرباعية، بخلاف الثاني الذي تنفرد به الأسماء. ولعل هذا ما يفسر اطراد هذا الميزان العروضي في البناء الصرف صواتي للأسماء الرباعية في اللغات السامية كما يتبين من خـلال هذه الأمثلة:[9]

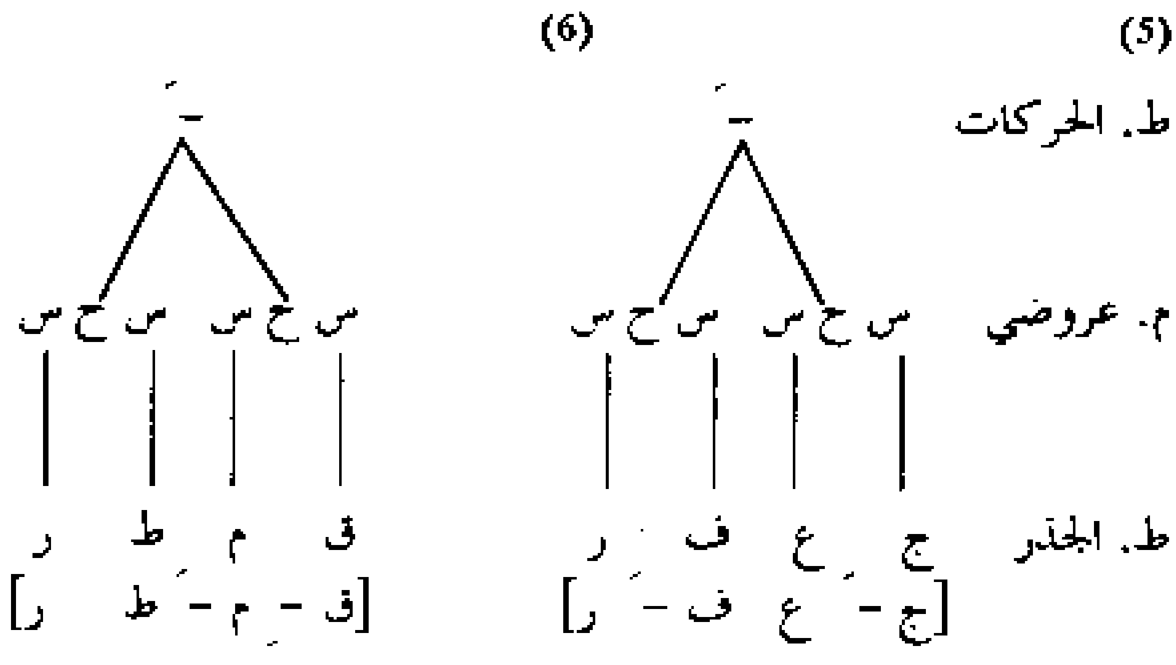
(4)

	C V C CV (V) C
عربية	ع a q r a b
إثيوبية	ع a q r a b
عبرية	ع a q r a a b

وفي إطار الصواتة المستقلة القطع، وبناء على مبادئ الاقتران الواردة في هذا النموذج، يمكن أن نمثل للأسماء الرباعية في (2) و(3) على النحو التالي:

[8] شرح *الملوكي*، ص. 29.

[9] موسكاتي Moscati (1964)، ص. 84.



2. بنـــاء الاسم الرباعـــي بالتكريـــر

في اللغة العربية، أسماء رباعية بنيت على جـــذور فيـــها تكريـــر لبعـــض الصوامت، والأسماء الرباعية التي لها هذا البناء على نوعين:

2.1. أسماء رباعية بالأصالة

وهي أسماء بنيت على جذور رباعية كرر فيها بعض صوامت الجذر، وهي على ثلاثة أنواع.[10]

2.1.1. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذري:
√ ف ع ف ل ، أي كررت فيه فاء الجذر بعد عينه، كما هو مبين في (7).

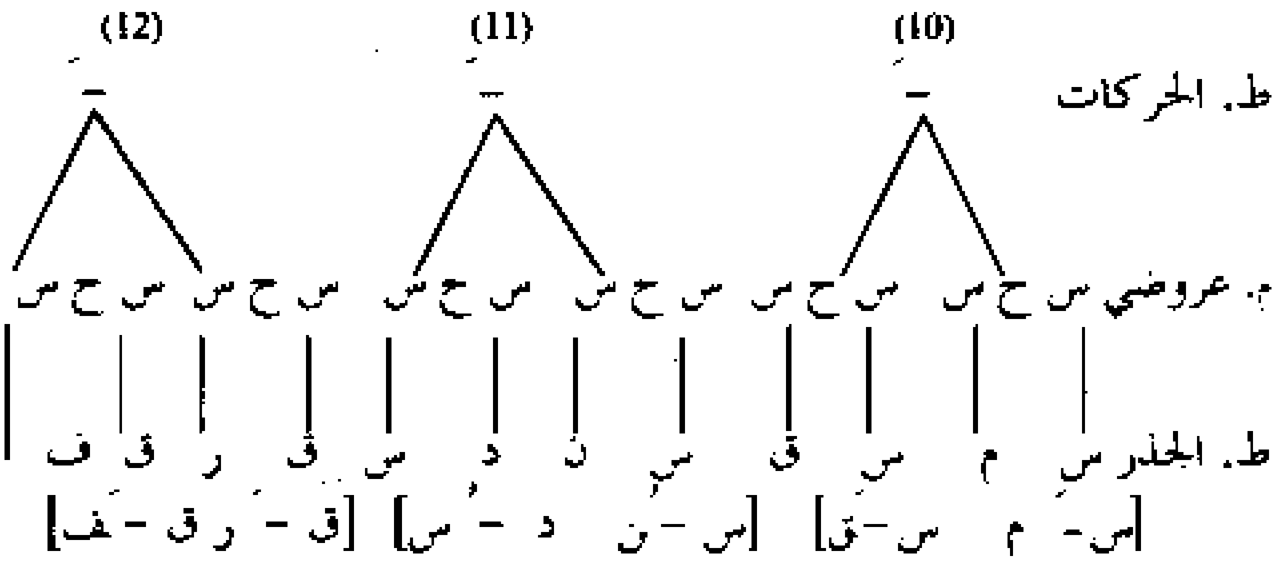
2.1.2. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذري:
√ ف ع ل ف، أي كررت فيه فاء الجذر بعد اللام، كما في(8).

2.1.3. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذري: √ ف ع ل ع، بتكرير عين الجذر بعد اللام، كما في (9).

[10] ابن جني، الخصائص، ج. 2، ص. 57-58.

(7)	(8)	(9)
√ف ع ف ل	√ف ع ل ف	√ف ع ل ع
√س م س ق	√س ن د س	√ق ر ق ف
√ق ر ق س	√س ل ع س	√ح د ر د
√ف ر ف خ	√ق ر ب ق	√ك ر ب ر

وإذا تناولنا أسماء رباعية مثل: سمسق، وسندس، وقرقف، فإننا نلاحظ أنها تتقاسم نفس الميزان العروضي [س ح س س ح س] على الرغم من اختلاف موازينها الجذرية، وهذا دليل آخر على أن هذا الميزان أكثر اطرادا في البناء الصرف صواتي للأسماء الرباعية من الميزان العروضي [س ح س ح س س]. وانطلاقا من مبادئ الاقتران يمكن أن نمثل للأسماء السابقة على النحو الآتي:



2.2. أسماء رباعية بالإلحاق

وهي أسماء بنيت على جذور ثنائية كررت فيها فاء وعين الجذر الثنائي في الميزان الجذري، هذا التكرير الصامتي يمكن أن نمثل له كالتالي:

(13)

√ ف ع	←	√ ف ف ع
√ س م	←	√ س م س م
√ ر ب	←	√ ر ب ر ب
√ ب ل	←	√ ب ل ب ل

واختلف النحاة القدماء في تحديد الميزان الجذري لأسماء مثل: سمسم وربرب وبلبل،[11] وما ماثلها، حيث "عزي إلى سيبويه وأصحابه أن وزن ربرب ونحوه: فَعَّل [أي: √ف ع ع ل]. وعزي إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فعفل [أي: √ف ع ف ل] ...وهو قول قطرب والزجاج وابن كيسان في أحد قوليه. وقال الفراء وجماعته وزنه فعفع [أي: √ف ع ف ع]، تكررت فاؤه وعينه. وعزي إلى الخليل أيضا".[11]

---

[11] السيوطي، المزهر، ج. 2، ص. 9.

فالتصور الذي يقول إن الأسماء السابقة جاءت على مثال /ف ع ع ل أو /ف ع ف ل يعتبرها مبنية على جذور رباعية مشتقة من جذور ثلاثية بتكرير صامت. وسنرى أن هذا التصور لا يوافق ما ذهب إليه كثير من اللسانيين.

أما التصور الذي يقول إنها بنيت على ميزان جذري مكرر الفاء والعين، أي /ف ع ف ع، وهو التصور الذي نسب إلى الفراء والخليل، وابن هشام الأنصاري الذي اعتبر ما جاء على مثال /ف ع ف ع مكررا بالأصالة،[12] وابن جني الذي اعتبر كل صوامت هذا البناء أصولا،[13] والجرجاني الذي اصطلح على تسمية ما جاء من الجذور على هذا المثال، أي: /ف ع ف ع، بمضاعف الرباعي،[14] والأشموني الذي اعتبر ما جاء على هذا البناء تارة من مضاعف الرباعي، وأخرى من مكرر الثنائي، أو مكرر الرباعي.[15]

وإذا انتقلنا إلى التصور الوارد عند اللسانيين الوصفيين، نجدهم يتفقون على ورود هذا النمط من الجذور في اللغات السامية، ففليش Fleish يدرج ما جاء

[12] ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك*، ج. 4، ص. 325.

[13] *الخصائص*، ج. 2، ص.57.

[14] الجرجاني، *كتاب المفتاح في الصرف*، ص. 39.

[15] الأشموني، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ج. 4، ص. 255-258.

على مثال √ف ع ف ع في اللغة العربية في إطار الجذر الرباعي الـــذي يتـــم اشتقاقه، انطلاقا من تكرير عنصر ثنائي.[16] وذهـب موسكاتي (Moscati (1964،[17] أن من بين الإجراءات التي تعمد إليها اللغات السامية لبناء جـــذور رباعيـــة، تكرير صوامت الجذر reduplicated root نحو: m?m? √ (خلط) في الأوغاريتيـــة، وgilgel (دحرج) في العبرية.

أما التصور الوارد في الصواتة المستقلة القطع، فيعتبر ما جاء علـــى مثـــال √ ف ع ف ع جذرا رباعيا مشتقا من جـــذر ثنـــائي مكـــرر (reduplicated biconsonantal root)، على حد تعبير مككـــرثي (1981، ص. 409) أو رباعيـــا مكررا (quadrilitérére par réduplication) على حد تعبير بـوباس (Bohas 1997)،[18] الذي يمثل لعملية اشتقاق الجذر الرباعي المكرر، انطلاقا من الجـــذر الثنـــائي، على النحو الآتي:

(14)

X	X	X	X		X	X	X	X
[2	1	2	1]	←		[2		1]

[16] فليش (Fleish (1961، ص. 403، و(1968)، ج. 78، و(1979)، ص. 435.

[17] موسكاتي (Moscati (1964، ص. 130 131.

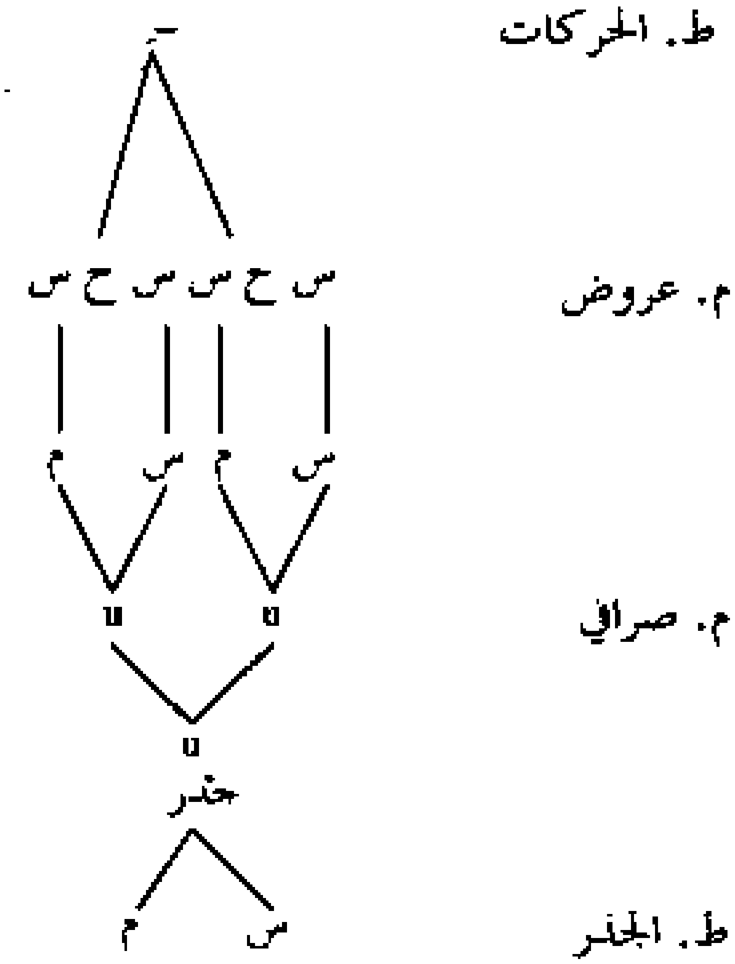
[18] بوباس (Bohas (1997، ص. 153.

ويـــــرى مككـــرتي (1982، ص. 210) أن الجــــــذور الرباعيــة التــــي علـــى ٧ ف ع ف ع لا تعدو أن تكـــون جذورا قصيـــــرة(shorter roots) يتم تكريرها لملء الأحياز الصامتية الفارغة في الميزان العروضي المخصص عــادة للجذور الطويلة (longer roots)، أي الجذور الرباعية.

ويتبين من خلال هذا التصور أن التكرير الصامتي في الميزان العروضي هــــو تكرير لإلحاق بناء ثنائي بآخر رباعي، ما دام الإلحــــاق في تصـــور النحـــاة والصرفيين القدماء هو نقل "مثال إلى مثال آخر أزيد منه ليعامل معاملتـــه".[19] فجذر رباعي مثل ٧س م س م اشتق من جذر ثنائي هو٧س م بتكرير صامتيـــه إلى اليسار وفقا لمبادئ الاقتران في الصواتة المستقلة القطــــع لمـــلء الأحيـــاز الصامتية الفارغة في الميزان العروضي كما يتضح من خلال هذا الاشتقاق:

[19] ابن الحاجب، متن الشافية، مهمات المتون، ص. 524.

(15)



فالجذر √ س م، في هذا التمثيل، يتم قرنه قرنا متعددا بميزان صرافي يتكون من صرفيتين جذريتين: (u u) [20] تقترنان بأربعة أحياز صامتية في الميزان العروضي الأول للأسماء الرباعية، أي [س ح س س ح س].

[20] مككرتي (1981)، ص. 408، و(1982)، ص. 193.

3. الإلحاق بالرباعي بالتضعيف

التضعيف في اللغة العربية نوعان:

3.1. تضعيف صرافي

يندرج في ما يسمى الصرافة الصرفية (morphologie flexionnelle) حيث ينظر للتضعيف باعتباره لاصقة تؤدي إلى تغييرات صرافية. فإذا كانت صيغة فَعَلَ صيغة مجردة لا تحمل معاني صرافية وليس لها خصائص دلالية معينة، فإن تضعيف عين هذه الصيغة يدخل تغييرات صرافية ودلالية على معنى الجذر،[21] مثل التكثير في نحو: كَسَرَ / كَسَّرَ، والتعدية في نحو: فَرِحَ/فَرَّحَ ... الخ.[22]

3.2. تضعيف معجمي

يندرج في إطار الصرافة الاشتقاقية (morphologie dérivationnelle)، ويتمثل في اشتقاق جذر من آخر بواسطة التضعيف الصامتي. هذا الإجراء المعجمي هو

---

[21] مككرثي (McCarty (1981، ص. 384.

[22] للمزيد من التفاصيل عن هذه التغييرات الصرافية، انظر شرح *الملوكي في التصريف*، ص. 70 – 71.

ما يسميه القدماء بالإلحاق الذي هو "شيء يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى"،[23] ويكون الغرض منه "تكثير الكلمة ... لا لإفادة معنى، توسيعا في اللغة".

وبما أن تضعيف عين الجذر الثلاثي يؤدي إلى تغييرات صرافية ودلالية، قال القدماء إن إلحاق الجذر الثلاثي بالرباعي، بواسطة التضعيف الصامتي، لا يكون بتضعيف العين، وإنما بتضعيف اللام، مثل: شملال من √ ش م ل ل، وجلباب من √ ج ل ب ب، واستدلوا على ذلك بأن ما يلحق بالرباعي يكون منه المصدر على وزن: فَعلَلَة، مثل: شملل شمللة، ولا يكون المصدر من الثلاثي المضعف العين على هذا الوزن، مثل: كَسَّر تَكسيرا.[24]

وإذا كانت الأسماء الرباعية، والأسماء الملحقة بها بواسطة تضعيف لام الجذر الثلاثي تتقاسم نفس الميزان العروضي كما هو مبين في (16) و(17).

[23] شرح *المفصل*، ج. 7، ص. 156.

[24] شرح *الملوكي*، ص. 67.

(16)

[س ح س س ح س]

ج ـَ ع ف ـَ ر

ز ـِ ب ر ـِ ج

ب ـُ ر ث ـُ ن

(17)

[س ح س س ح س]

م ـَ هـ د ـَ د

ر ـُ م د ـُ د

س ـُ ر د ـُ د

إذا كان الأمر كذلك، فإن الميزان الجذري للأسماء الرباعية الواردة في (16) هو √ف ع ل ل ، حيث تكون اللام الأولى مغايرة للثانية (انظر: التمثيل (1))، في حين يكون الميزان الجذري للأسماء الواردة في (17) هو √ ف ع ل ل كذلك ولكن اللام الأولى ينبغي أن تكون مماثلة للثانية، كما في (18) و(19):

(18)

√ ف ع ل ل

√ ج ع ف ر

√ ز ب ر ج

√ ب ر ث ن

(19)

√ ف ع ل₁ ل₁

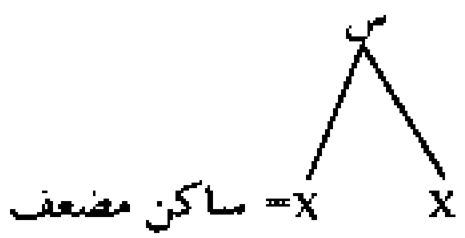
√ م هـ د د

√ ر م د د

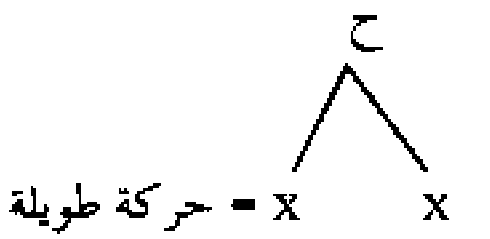
√ س ر د د

وفي إطار الصواتة المستقلة القطع، تقرن – كما سبقت الإشارة الى ذلـك– صوامت الجذور الواردة في (18) بطريقة قرن عنصر واحـد بعنصـر واحـد (one-to-one) بالأحيـاز الصامتيـة الـواردة في الـوزن العروضـي [س ح س س ح س]، وبنفس الطريقة يقرن الصامت الأول والثاني في الجذور الواردة في (19)، في حين يقرن الصامت الثالث اقترانـا متعـددا بـالحيزين الصامتين المتبقيين في الميزان العروضي. ذلك أنـه في هـذا الإطـار، ينظـر للتضعيف باعتباره قطعة واحدة متعددة الاقتران، أو ثنائية الاقتران، وهو شـيء يمكن أن نمثل له بعد شاين (1981) Schein [25] وشاين وسـترياد (1986) Schein and Steriade [26] على النحو الوارد في (20) و(21):

(20)



(21)

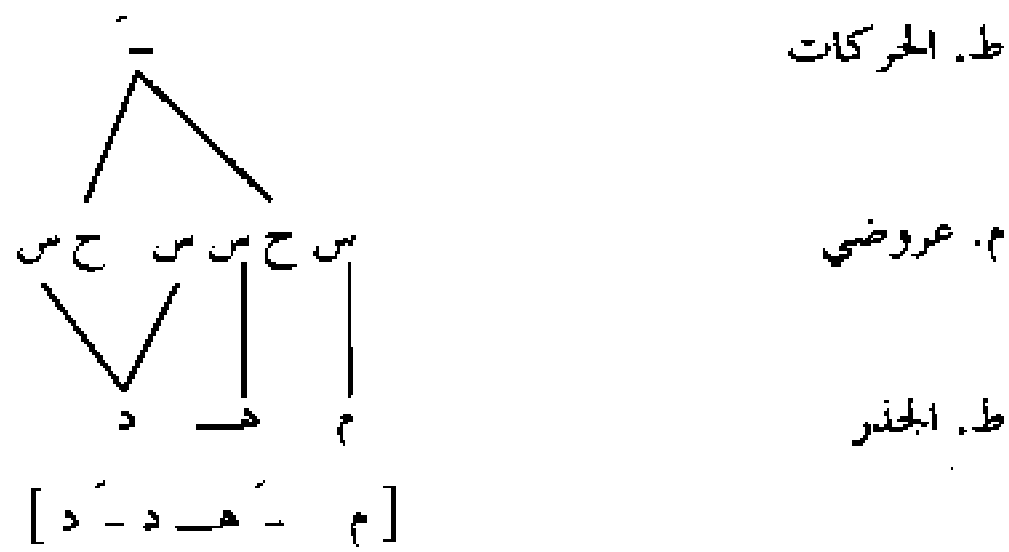


[25] شاين (1981) Schein، ص. 31.

[26] شاين وسترياد (1986) Schein and Striade، ص. 631.

وبناءا على هذه الخاصية الصورية للتضعيف، وبناء كذلك على مبدإ المحيط الإجباري (obligatory countour principle) الذي يمنع تجاور قطعتين متماثلتين في طبقة من الطبقات،[27] فإن الصامت المضعف في الجذور الواردة في (19)، يتم قرنه اقترانا متعددا من اليمين الى اليسار، كما يتبين من خلال هذا التمثيل لمهدد:

(22)

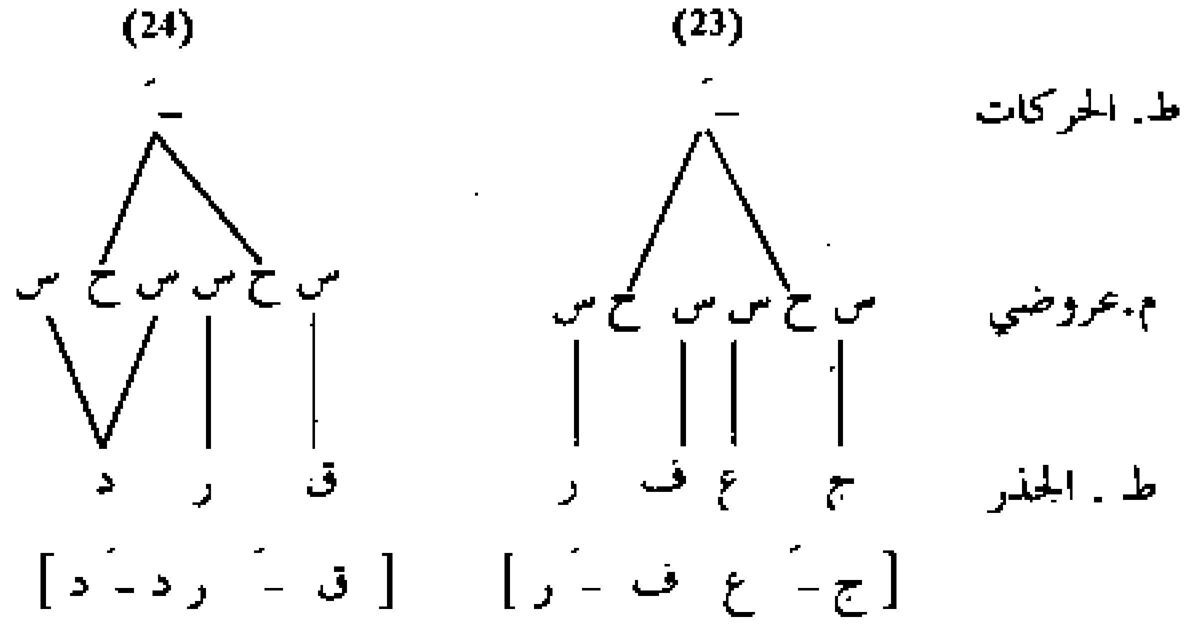


وتجدر الإشارة أن النحاة القدماء قد اختلفوا في تحديد العنصر الزائد في الصامت المضعف [س م س م]، أهو الأول أم الثاني؟ قال الخليل إنه الأول، أي لام الجذر الثلاثي، في حين ذهب يونس بن حبيب وأبو علي الفارسي إلى أنه الثاني. وقد ناقش ابن جني في *الخصائص* (2 / 61 - 69) حجج الفريقين،

[27] مككرثي (1986)، ص. 208.

ويفهم من كلامه عن اشتقاق نحو √ق ردد أن الأمر يقتضي أولا قرن صوامت الجذر الثلاثي، أي √ ق ر د، بالأحياز الصامتية الثلاثة في الميزان العروضـــــي، وبعد ذلك يقول ابن جني في *الخصائص* (63/2): "لما استوفيت الأصول الثلاثـــة المقابلة بها من (جعفر) الأصول الأوّل الثلاثة وبقيت هناك بقية من الأصــــل الممثل، وهي اللام الثانية التي هي الراء، استؤنفت لها لام ثانية مكررة، وهـــي الدال الثانية."

واضح من هذا النص، أن اللام الأولى وكذا اللام الثانية فيما جـــاء علـــى مثال √ ف ع ل ل، نحــــو √ ج ع ف ر، يتــم قرنهمـــا اقترانـــا أحاديـــا (single linking) كما في (23)، في حين يتم قرن اللاميـــن المتمـــاثلتين في مـــا جـــاء علـــى مثـــال √ف ع ل ل ، نحـــو: √ق ر د د، قرنـــا متعـــددا (multiple linking)، كما هو وارد في التمثيل (24).



4. الإلحاق بالرباعي بإقحام العلة

4.1. لإلحاق اسم بني على جذر ثلاثي بآخر بني على جذر رباعي

تلجأ اللغة العربية - بالإضافة الى التكرير والتضعيف - الى إجراء آخر، يتمثل في إقحام علة بين فاء الجذر الثلاثي وعينه، أو عينه ولامه، أو إقحام يلء بعد لامه،[28] كما يتضح من خلال هذا التمثيل:

[28] *الكتاب* ج. 4، ص. 286، وج. 4، ص. 12 18؛ *والمنصف* ج. 1، ص. 42؛ *والممتع في التصريف* ص. 46.

(25)

√ف ع ل

√ف {يُ} ع ل	ف ع { } ل	√ف ع ل ي
√ك و ث ر	√ج هـ و ر	√س ل ق ي
√ك و ك ب	√ج د و ل	√ج ع ب ي
√د ي ل م	√ش ر ي ف	√ق ل س ي
√د ي د ن	√ع ث ي ر	√م ع ز ي

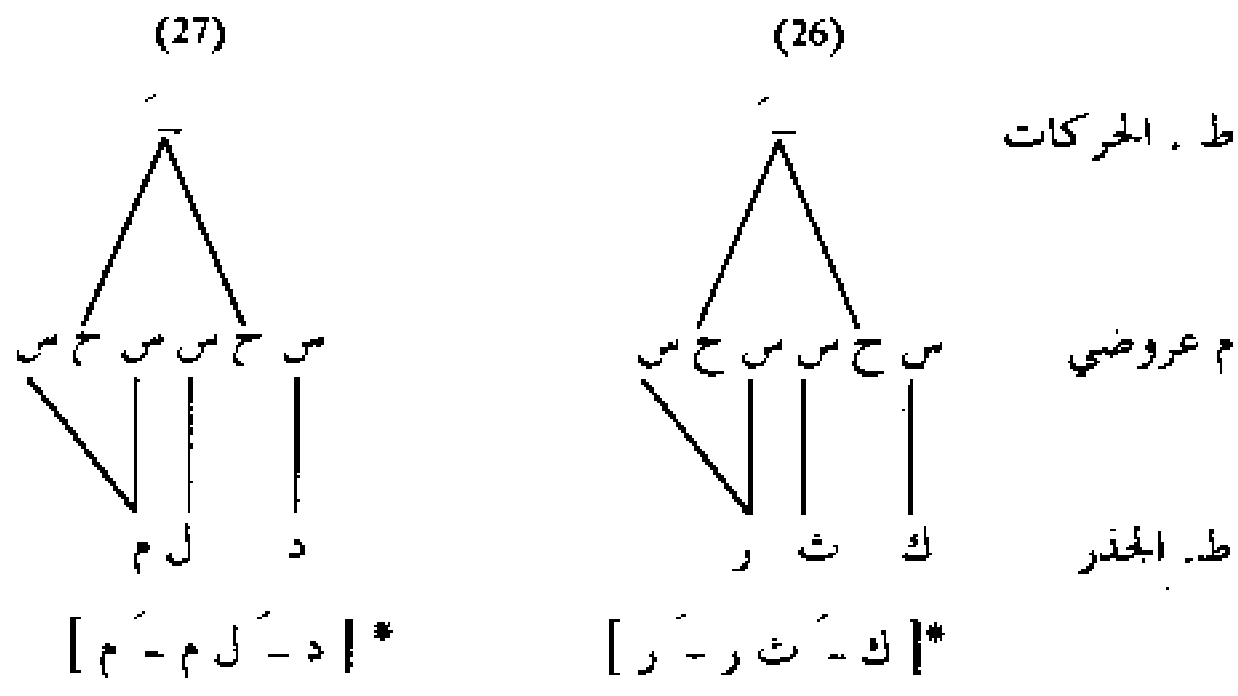
ونريد أن نقف في هذا المقال على الطريقة التي تقحم بها العلة في مثل هذه الموازين الجذرية، فإذا تناولنا أسماء مثل كوثر وديلم،[29] وبتطبيقنا لمبادئ الاقتران المتمثلة في:

أ) قرن صوامت الجذر الثلاثي: √ك ث ر، و√د ل م، بالأحياز الصامتية في الميزان العروضي الأول للاسم الرباعي .

ب) قرن الصامت الأخير في طبقة الجذر بالحيز الصامتي الأخير في الميزان العروضي .

فإننا نحصل على بنى لاحنة كما يتبين من التمثيلين (26) و(27) .

[29] لسان العرب ج. 5، ص. 225.



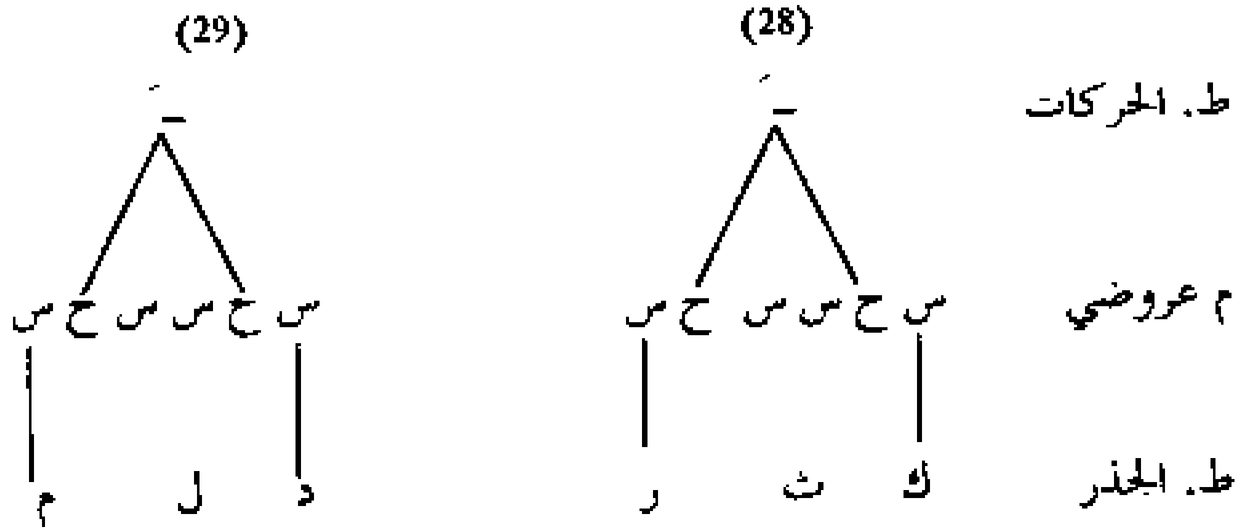
لحل مثل هذه المشاكل في إطار الصواتة المستقلة القطع دار نقـــاش يتعلـــق بمبادئ الاقتران: ما الذي ينتمي منها إلى النحو الكلي؟ وما الذي ينتمـــــي إلى الأنحاء الخاصة؟

.2.4. من بين الاقتراحات التي قدمت للإجابة عن مثل هذه الأسئلة

اقتراح ييب (1988 ب) Yip يقول إن ما ينتمي للنحو الكلي ليس هو الاقـــتران من اليمين إلى اليسار ـ فيما يخص اللغات السامية، أو من اليسار إلى اليمين في

اللغات الهند أوروبية – وإنما هو قرن الأطراف (edges)، ثم تلجأ كل لغـــة إلى استراتيجية خاصة بها لملء وسط الميزان العروضي.[30]

ويبدو أن اشتقاق بنى غير لاحنة مثــل:*[ك-َ ث ر-َ ر] و*[د-َ ل م-َ م] يقتضي أن يبدأ الاشتقاق أولا بقرن أطراف الميزان العروضي، كما هـــو وارد في (28) و(29).

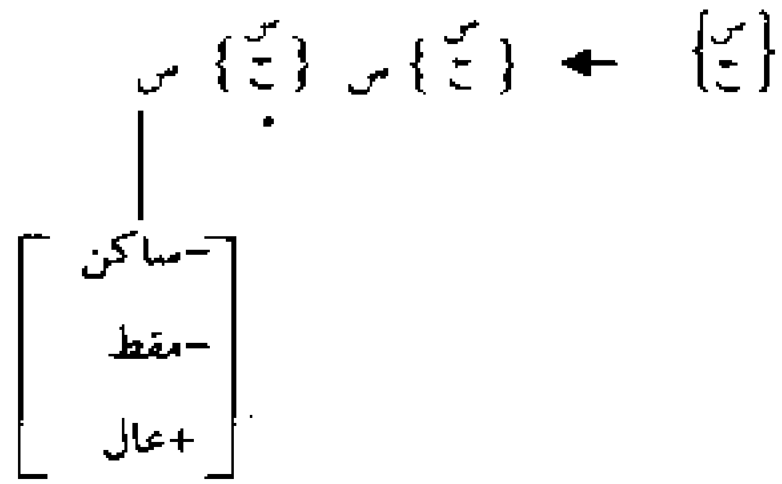


ثم بعد ذلك تلجأ اللغة العربية إلى استراتيجية تتمثل في إقحام علة عاليـــة، واو أو ياء، في الحيز الصامتي الثاني في الميزان العروضـــي [س ح س س ح س]

30 يب (1988 ب)، ص. 551.

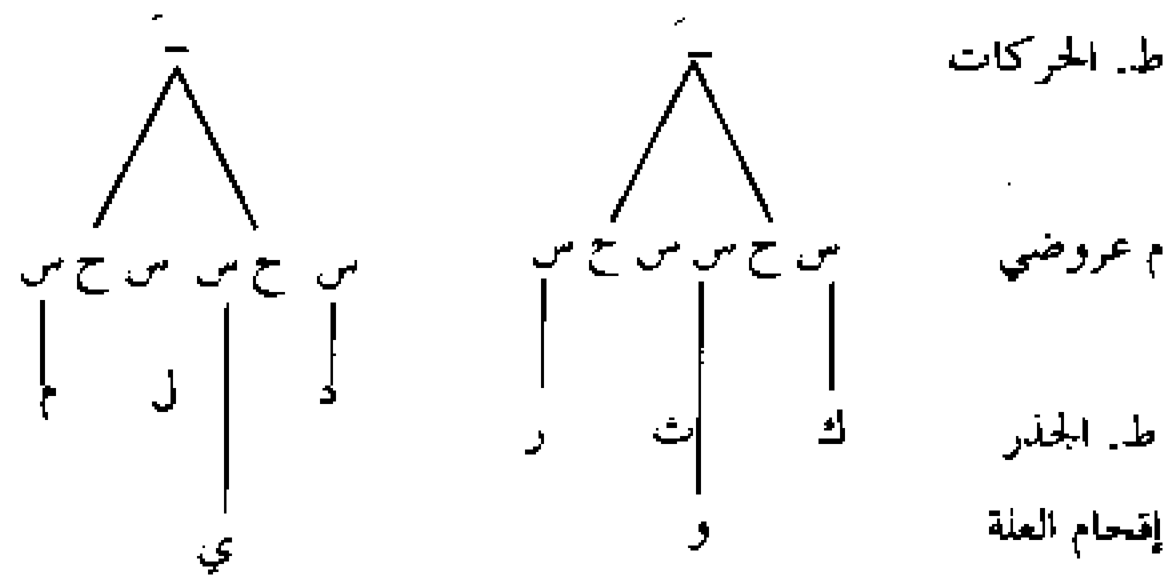
فيما كان على مثال لاف {وُ / يْ} عْ ل ، أو الحيز الصامتي الثالث فيما كان على مثال لاف ع {ثْ / يْ} ل، أو الحيز الصامتي الأخير فيما كان على مثال لاف ع ل ي. ونقترح صياغة هذه القاعدة على النحو التالي:

(30) إقحام العلة:



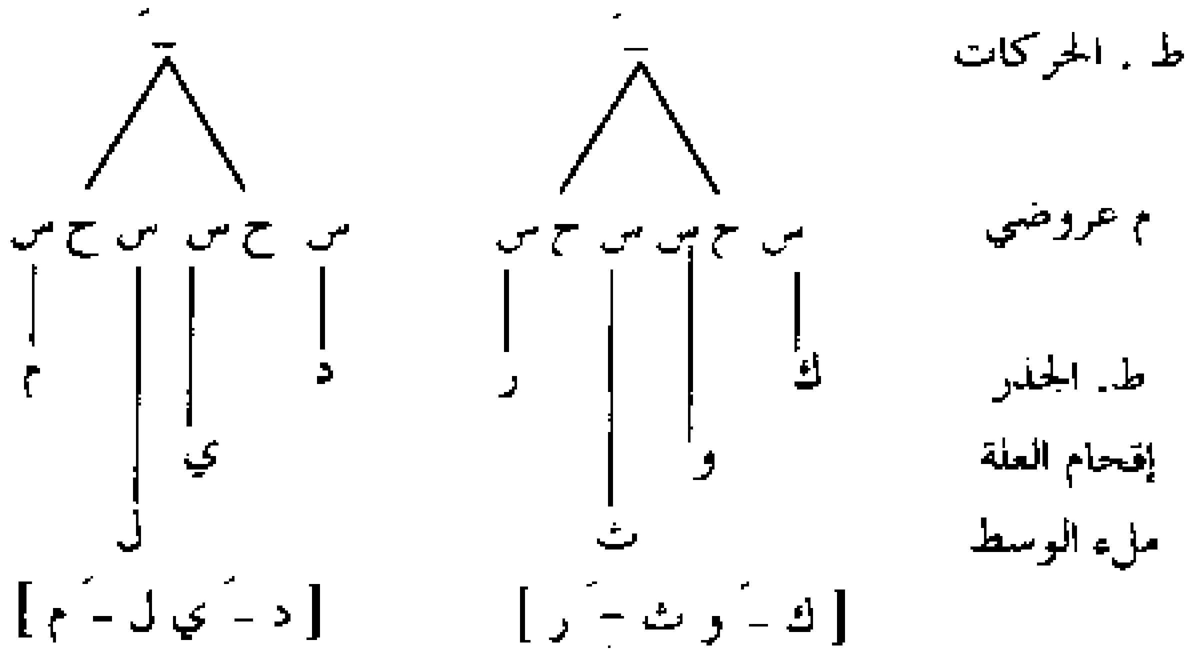
وقاعدة إقحام العلة تطبق مباشرة بعد عملية قرن الأطراف كما في التمثيلين (30) و(31):

(31) (30)



وتكون المرحلة الأخيرة في الاشتقاق هي ملء الوسط الذي يؤدي إلى البـــنى المرغوب فيها، كما في (32) و(33):

(33) (32)



وتجدر الإشارة إلى أن إلحاق بناء جذري بآخر بواسطة الإقحام، لا يقتصـر على إقحام العلل العالية /و، ي/، وإنما يشمل كذلك إقحام العلل المنسفلة /ء، هـ /، وباقي الرنينيات الأخرى في اللغة العربية، مثـل الأنفيـات /م، ن/، والمائعـات/ر، ل/، ولا يسعفنا المجال المخصص لهذا المقال لتفصيل الحديث عن كل ذلك.

5. بناء الاسم الرباعي وشروط سلامة التكوين

1.5. الجذور في اللغة العربية تتميز بثلاث خصائص:

أ) كونها لا تتكون إلا من القطعات التي من سماتها [-مقطعي].

ب) توسيعها لإلحاق ميزان جذري بآخر يتم - كما رأينا - بواسطة التكرير أو التضعيف أو الإقحام.

ج) بناؤها يخضع لمبدإ المحيط الإجباري، أو مبدإ اللاتماثل حسب السغروشني (1996، ص. 41).

وترى ييب (1988أ) أن مبدأ المحيط الإجباري يعد قيدا على بنية الصرفية (morpheme structure constraint) حيث يحول أحيانا دون تطبيق بعض القواعد التي تؤدي إلى خلق بنيات لاحنة، وأحيانا يضغط هذا المبدأ من أجل تطبيق بعض القواعد (rule trigger).[31] ويمكن تبرير وجود قاعدة إقحام العلة في اللغة العربية في هذا الإطار، ولتوضيح ذلك نتناول بعض الأسماء التي ذكرها النحاة العرب القدماء في باب الإلحاق بالرباعي بزيادة الواو أو الياء،[32] مثل: كوكب وديدن وسوسن.[33]

فمبدأ المحيط الإجباري، باعتباره قيدا على بناء الصرفيات، يمنع أن يكون لمثل هذه الأسماء التمثيل التالي:

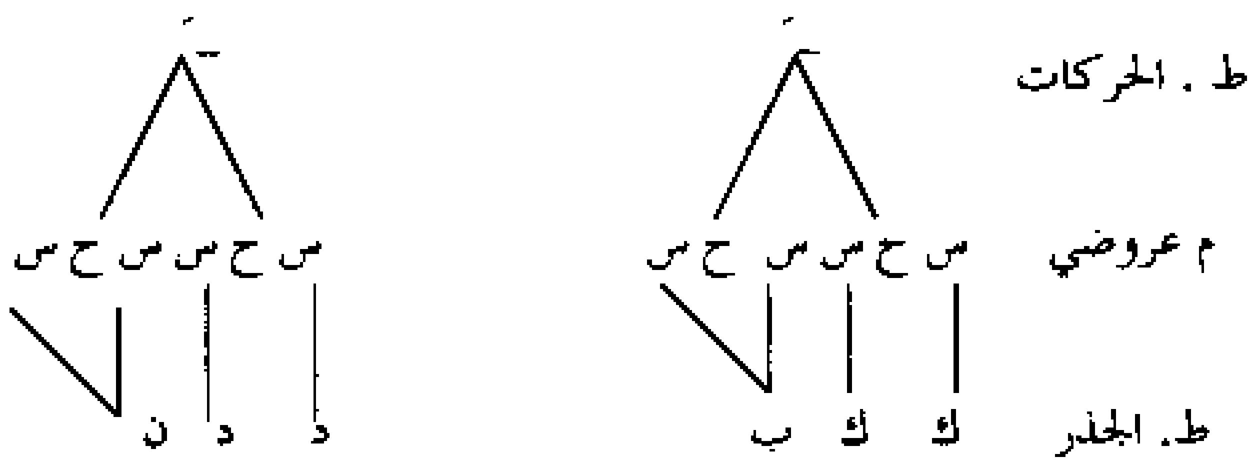
---

[31] ييب (1988أ) ص. 97، ومكَكرثي (1986)، ص. 208.

[32] الكتاب، ج. 4، ص. 274، و312، والمنصف، ج. 1، ص. 4–25، وشرح المفصل، ج. 4، ص. 115.

[33] لسان العرب، ص. 559.

(35) (34)



* [د ـَ د ن ـَ ن] * [ك ـَ ك ب ـَ ب]

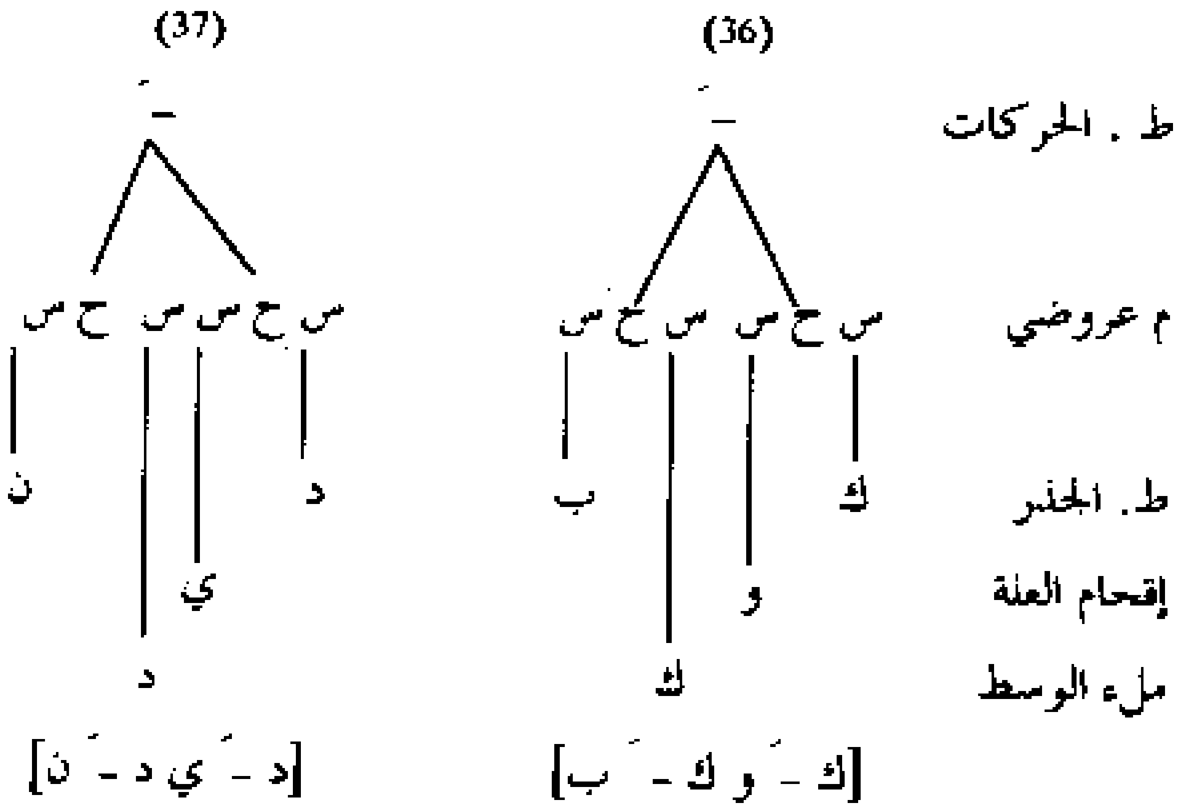
ولحن *[ك ـَ ك ب ـَ ب] و*[د ـَ د ن ـَ ن] لا يعود فقط إلى مبدإ المحيط الإجباري، وإنما يعود أيضا إلى أن صوامت الجذر قرنت بالأحياز الصامتية في الوزن العروضي من اليمين إلى اليسار(rightward).[34]

أمام هذا الوضع، لابد من البحث عن استراتيجية خاصة باللغة العربية، تمكننا من اشتقاق البنى المرغوب فيها، وبما أن مبدأ المحيط الإجباري يحث اللغات على إيجاد الحلول الملائمة لمنع اشتقاق بنى لاحنة، [35] وبما أن "التضعيف لا يوجد في مستوى التأليف، إذ شروط بناء الصرفية تمنع ذلك، بل

[34] مككرثي (1986)، ص. 209.

[35] ييب (1988أ)، ص. 4 - 75.

ينشأ بقواعد صوتية" كما يقول السغروشني (1991، ص. 89) فإننا سنلجأ مـــرة أخرى للاستراتيجية التي تقول بقرن الأطراف أولا، ثم إقحام العلة ثانيا، ومـلء الوسط ثالثا وأخيرا. وتطبيق هذه العمليات مجتمعة يعطينا التمثيلين (36) و(37):



فاستراتيجية من هذا القبيل، هي التي تفسر لنا لماذا لم يرفـــض اللغويـــون العرب الأسماء التي بنيت على جذور يتماثل فيها صامتان في فاء الجذر وعينـــه، كما يفهم من هذا الكلام لابن جني في *الخصائص* (58/2) "وكذلك إذا اتفـــق الأول والثاني، واختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان، والكلمة أيضا رباعية، وذلك نحو: ديدبون وزيزفون: هما رباعيان، كباب ددن وكوكب في الثلاثة".

كما تفسر لنا، لماذا افترض القدماء وجود جذور ثلاثية لبعض الأسماء الثنائية، مثل: أب، وأخ، ويد، ودم ... إلخ، حيث ذهبوا إلى أنها بنيت على جذور ثلاثية حذفت لاماتها أي: ءب و، وء خ و، وي د ي، ود م ي.[36] هذا الافتراض الذي يتم تفسيره في إطار النظرية العروضية (prosodic theory) على أن البناء المقطعي لهذه الأسماء لا يستجيب للقيد العروضي للكلمة (the minimal word constraint) في اللغة العربية، الذي يقتضي أن الكلمة الدنيا ينبغي أن تتكون على الأقل من قدم واحد (foot).[37]

وبما أن هذه الأسماء تخرق القيد العروضي لبناء الكلمة العربية، فإن اللغة العربية تلجأ إلى استراتيجية إقحام العلة في البناء الجذري لهذه الأسماء، هذا الإقحام الذي يحقق من جهة كفايتها الجذرية، ومن جهة أخرى كفايتها العروضية والتصريفية كما يتبين من التمثيل (38):

[36] المفتاح في الصرف ص. 101، وشرح الملوكي في التصريف ص. 393.

[37] مككرثي وبرينس (1988)، ص. 9 - 11.

(38)

جذر ثنائي ← جذر ثلاثي:	مثنى	جمع	نسبة
√ ء ب ← √ ء ب و	أبوان	آباء[38]	أبويّ
√ ء خ ← √ ء خ و	أخوان	إخوة	أخويّ
√ ي د ← √ي د ي	يديان	أيدي	يدويّ
√د م ← √د م ي	دميان	دماء[38]	دمويّ

ويبدو أن بعض اللغات الحامية السامية، تلجأ إلى هذه الاستراتيجية أيضـا، أي إقحام العلة للفصل بين المثلين كما هو وارد في هذه الكلمات البربريـة، أو "الشلحية" على حد تعبير المدلاوي (1991، ص.101) :

(39) كـــوكـــل ، فـــيــفـــل ، كـــبـــكـــر
(طرد) (فلفل) (نوع من القطاني)

---

[38] الهمزة هنا منقلبة عن واو أو ياء انطلاقا من قاعدة صواتية تحول كل علة واقعة بعد فتحة طويلة في آخر الجذع إلى همزة، كما في:

√د ع و ← دُعاو ← دعاء، √ر د ي ← رداي ← رداء،

انظر الوادي (1990).

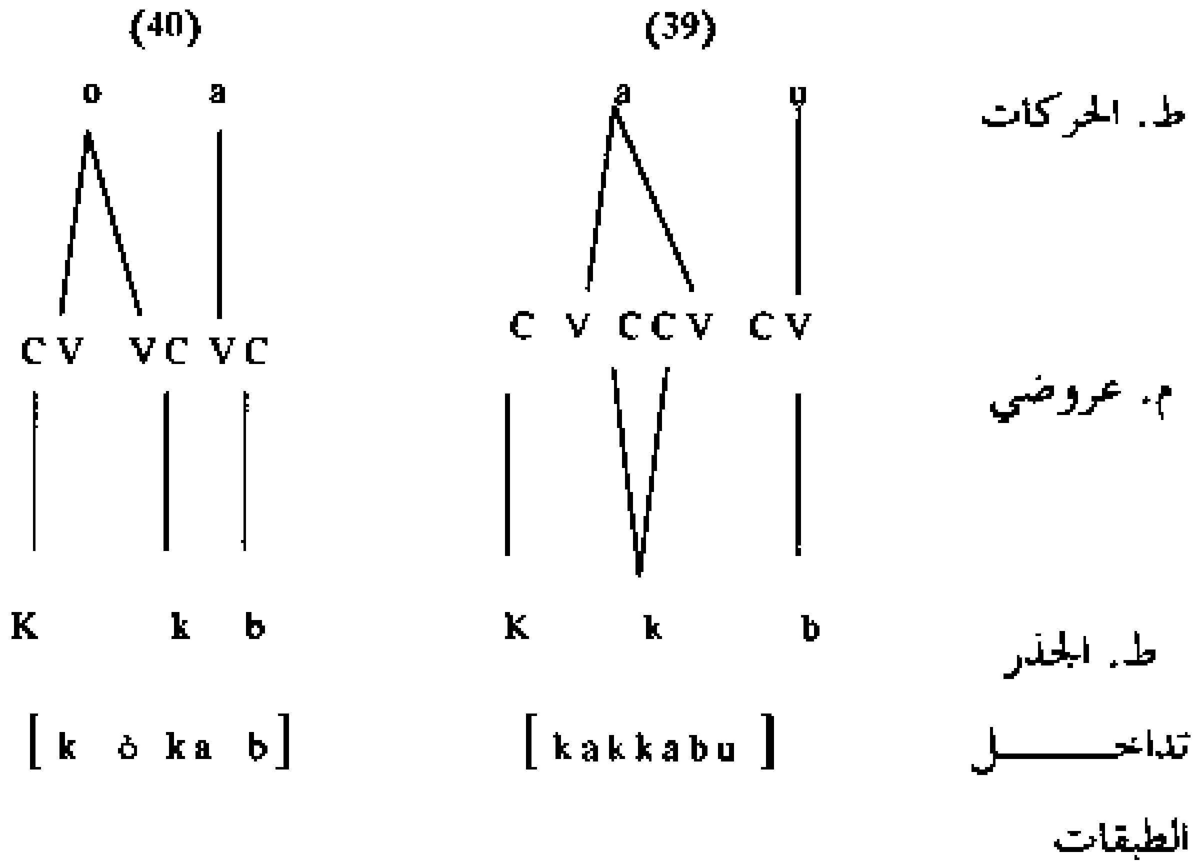
2.5. مبدأ تداخل الطبقات في اللغات السامية.

يتبين مما تقدم أن اللغة العربية تلجأ إلى استراتيجية الفصل بين الصامتين المثلين في طبقة الجذر بتحفيز من مبدإ المحيط الإجباري، وإذا كان الأمر كذلك في اللغة العربية، وكذا في السوريانية، ذلك أن نظير كوكب في هذه اللغة هو [Kawkōbā][39] ، فإن لغات سامية أخرى تعجز عن إيجاد مثل هذه الحلول، كما هو الحال في الأكدية التي نجد فيها [kakkabu]، وفي العبرية حيث نجد [kòkab].

أمام عجز هذه اللغات على إيجاد حلول ملائمة للبنى اللاحنة، سواء على مستوى التمثيل التحتي، أو أثناء مراحل الاشتقاق، اقترح مككرثي (1986) بعد يونس (1983) مبدأ تداخل الطبقات (tier conflation)، [40] الذي يمزج طبقة الحركات وطبقة السواكن، حيث يتم الفصل في هذا المستوى من التمثيل بين العناصر المتماثلة في طبقة الجذر بالحركات، كما يتضح من خلال هذا التمثيل لـ[kakkabu] في الأكدية، و[kòkab] في الإثيوبية:

[39] موسكاتي (1964)، ص. 84.

[40] مككرثي (1986)، ص. 229، وانظر أمثلة من لغات أخرى في كنسطوفيتش (1994) Kinstowitcz، ص. 17-420.



6 خاتمة

نستنتج، مما تقدم، أن البناء الجذري في اللغة العربية، يشتمل على جـــــذور قاعدية أو أصلية، تستجيب موازينها الجذرية وكذا العروضية لمبادئ الاقـــتران أو مواضعات الربط في طابعها الكلي، الذي يتمثل في ربط عناصر طبقة الجذر بالأحياز الصامتية في الميزان العروضي من اليمين إلى اليسار.

وهناك جذور غير قاعدية أو مشتقة يمكن التمثيل لها بواسطة نفس المبادئ أو المواضعات، ولكن بالاعتماد على استراتيجية خاصة باللغة العربية، تقول بضرورة ربط أطراف الموازين العروضية أولا، كما بينا في اشتقاق الجذر الرباعي بواسطة إقحام العلة. هذه القاعدة التي تحول دون اشتقاق أشكال جذرية تخرق مبدأ المحيط الإجباري الذي بينا أنه يحث اللغات ويحفزها على إيجاد مثل هذه القواعد، وبالتالي مثل هذه الحلول.

المراجـــع العربيـــة

الأشمونـــي، علي بن محمد، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابـــن مالك*، دار الفكر، بيروت، بدون سنة.

الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك*، المكتبة العصريـــة، ط. 1994، صيدا، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر، *كتاب المفتاح في الصرف*، تحقيق علي توفيق الحمـــد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط.1. 1987.

ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، *المنصف*، تحقيق إبراهيم مصطفـــى وعبـــد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط.1. 1954.

ابن الحاجب، جمال الدين، *متن الشافية*، مهمات المتون، شركة مكتبة ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط.4. 1949.

السغروشني، إدريس: 1991، حول الاشتقاق ، *تقدم اللســـانيات في الأقطـــار العربية، وقائع ندوة جهوية*، أبريل 1987، الرباط، دار الغرب الإســـلامي، ط.1.

السغروشني، إدريس: 1996، التأليف والمعجم العربي، *أبحاث لسانية*، المجلـــد 1، العدد 1.

سيبويه، أبو بشر بن عثمان، *الكتاب*، عالم الكتب، بيروت، ط. 1975.

السيوطي، جلال الدين، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، دار الفكر، بيروت.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1985، اللسانيات العربية، نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، دار توبقال، البيضاء.

تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار الغرب الإسلامي، ط.1. 1991.

ابن منظور، *لسان العرب*، دار الجيل، بيروت، دار لسان العرب، ط. 1988.

المدلاوي، محمد: 1991، بنية الكلمة في اللغات الحامية السامية، بعض القيود العروضية والفونولوجية، *دراسات*، عدد خاص بأبحاث نقدية ولغوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير1991.

الوادي، محمد: 1990، *الإبدال في اللغة العربية*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح *الملوكي في التصريف*، المكتبة العربية، ط. 1973.

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح *المفصل*، عالم الكتب، بيروت.

المراجـــع الأجنبيـــة

Bohas, G.: 1997, *Matrices, Etymons, Racines, Eléments d'une théorie lexicographique du vocabulaire arabe*, Peeters leuven – Paris, 1997 .

Fleish, H.: 1961, *Traité de philologie Arabe*, Dar El Machrek Editeurs Beyrourth, Tome I.: 1961, Tome II. 1979.

Fleish, H.: 1968, *L'arabe classique , ésquisse d'une structure linquistique*, Dar El Machrek Editeurs, Beyrouth, 1968.

Kenstowicz, M.: 1994, *Phonology in Generative Grammar*, Blackwel Combrige, MA and Oxford, UK.

Schramm, G.M.: 1962, An Outline of Classical Arabic Verb, *Language* **38**, 360 – 75.

Schein, B.: 1981, Spirantization in Tigrinya , *Theoretical Issues in the Grammars of Semetic Languages*, ed, by H. Borer and J. Aoun, 32 – 42 , MIT.

Schein, B. and D. Steriade: 1986, On Geminates, *Linguistic Inquiry* **17**, 691– 744.

McCarthy, J.: 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology* , Ph. D. MIT.

McCarthy, J.: 1981, A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology, in: *Linguistic Inquiry* **12**, 373-418.

McCarthy, J.: 1982, Prosodic Templates, Morphemic Templates and Morphemic Tiers, in H. Van der Hulst and Smith, eds, *The Structure of Phonological Représentation*, Foris Dordrecht.

McCarthy, J. : 1986a, OCP Effects Gemination and Antigemination, in : *Linguistic Inquiry*, **17**.

McCarthy, J. and A. Prince: 1988 , Quantitative Transfer in Reduplicative and Templatic Morphology, *Linguistics in the Morning calm* **2** , 3 – 35, Seoul , Hanshin .

McCarthy, J. and A. Prince: 1990, Foot and Word in Prosodic Morphology : the Broken Plural , *Natural Language and Linguistic Theory* **8**, 209 – 84 .

Moscati, S.: 1964, *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages* , Wiesbaden : otto Harrassowitz, 1980.

Yip , M.: 1988a, The Obligatory Contour Principle and Phonological Rules : a loss of identity, *Linguistic Inquiry* **19**, 65 – 100 .

Yip, M.: 1988b, Template Morphology and the Direction of association, *Natural Language and Linguistic Theory* **6**, 551 – 77.

محمد بلبول
كلية الآداب، الرباط

أبنية المصادر: عناصر تحليل

تقديـــــم

أول ما يسترعي الانتباه، ونحن بصدد دراسة أبنية المصادر، إجماع الأدبيات اللغوية القديمة على أن مصادر الفعل الثلاثي المجرد غير قياسية، أو في أحسن الحالات، ذات قياسية ضعيفة. فهذا أبو حيان الأندلسي يقول: "وأما مصادر الفعل الثلاثي فإنها لا تدرك إلا بالسماع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف، ولأنها لم تجئ على وجهة يمكن فيها القياس، ثم سرد أوزانا مختلفة وقال [والرواية عن أحمد ابن سهل] فلاختلافها لا يمكن حملها على القياس وإنما المرجع فيها للسماع".*

ويسوق ابن يعيش في نفس الموضوع تفسيرين يعلل بهما ما تفصح عنه العبارة السالفة يتبين منهما تأرجح موقف النحاة بين اعتبارين: أحدهما مبدئي

* *تذكرة النحاة*، ص. 55.

يقضي بأصلية المصدر وأوليته في شجرة المشتقات، مثله مثل "أسماء الأجناس". ويجوز نعت ثاني الاعتبارين "بالاشتقاقي" حيث يراد ضبط صيغ المصادر في ضوء خصائص الفعل، وباعتبار الحقل الدلالي للفعل في بعض الأحيان.[1]

سأحاول في هذه المساهمة، وفي ضوء مبادئ التمثيل التي يمنحها إطار صرافة الهيكل، أن أبين صعوبة تصور تمثيل صرفي يعكس ما توحي به العلة الأخيرة (انظر هامش 1)، أي صعوبة تصور علاقة اشتقاق مباشر لها مسار فعل ← مصدر. وسأتبنى في المقابل الفكرة القاضية باستقلال المصدر عن الفعل. وسأقول بأولية البنيات المصدرية وانحدارها مباشرة من الجذر (وهذه الفكرة موجودة في الأدبيات القديمة والحديثة) إلا أنني سأحاول

---

[1] العلة الأولى يفصح عنها ابن يعيش بقوله في شرح مفصل الزمخشري، ج. 6، ص. 43: "ولم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ حفظا ولا يقاس عليها ....".
أما العلة الثانية التي يعلل بها ابن يعيش سيادة السماع في مصادر الثلاثي فيسوقها في معرض تعليقه على قياسية مصادر الرباعي مقارنة بسماعية مصادر الثلاثي فيقول في نفس المصدر، ص. 47، ج. 6: "اعلم أن ما جاوز من الأفعال الماضية ثلاثة أحرف سواء كانت بزيادة أو بغير زيادة فإن مصادرها تجري على سنن لا تختلف وقياس واحد مطرد في غالب الأمر وأكثره، وذلك لأن الفعل بها لا يختلف والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها ولعدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة جرت على منهاج واحد لم يختلف".

تقديم استدلال لفائدتها يقوم على تصور هيكل (template) يختلف عن هيكل الفعل من جهة موقع المقطع الاشتقاقي. وسأقدم تحليلا يفيد أن المصدر ليس لائحة مفتوحة من الصيغ[2] كما توحي بهذا مقالات القدماء في الموضوع. وسأزعم أن الفوضى القاموسية التي تطبع حقل المصادر - والتي تجعله تحت طائلة "حكم اللغة تحفظ حفظا ولا يقاس عليها" - ناجمة عن تصور معين للصيغ يرفع من تكلفة الوصف. ذلك أن استخدام الصيغ بالصورة التي استخدمتها أوصاف القدماء لا يخلو من حشو، يطمس الاطرادات التي يسعى النحو إلى الإمساك بها. في القسم الأخير من هذا العمل سأبرز المشاكل التي تطرحها طبقة فرعية من المصادر، وهي طبقة مكونة مما أدعوه بالمصادر المكسرة (brisés). وتطرح هذه الطبقة مشاكل تستدعي الخوض في قضايا دلالية معجمية سنلامس طبيعتها في حينها.

[2] هناك إشارات في الأدبيات القديمة إلى أن المصادر عبارة عن لائحة مفتوحة، من ذلك مثلا قول ابن الحاجب: "المصدر أبنية الثلاثي منه كثيرة" والمقصود بالكثرة عندهم أنها غير قابلة للحصر عمليا، يتأكد هذا التأويل حين يعلق الأستراباذي على لائحة مصادر ابن الحاجب بقوله "والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة" وقد جاء غير ذلك ...."، انظر شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، ج.1، ص. 152.

1. صيغ المصادر والحشوية

من بين الامتيازات التي يمنحها اللجوء إلى تمثيل صوري يتبنى الهيكل (بوصفه صرفية) في صورة من الصور التي تسمح بها مختلف النظريات الصرفية المنتمية إلى أنموذج التمثيل المتعدد الأبعاد؛ الامتياز المتمثل في تقليص الحشوية. وخلافا لهذا فتبني تحليل يقوم على أساس الصيغ التقليدية يفضي إلى اعتبار أبنية المصادر تنيف عن اثنين وثلاثين صيغة.[3]

لنسجل بدءا أن لائحة أبنية المصادر، كما حددها التقليد النحوي، تشمل سبعة أبنية (صيغ) بسيطة. والمقصود بالأبنية البسيطة تلك الأبنية الخالية من الزوائد ومن التمديد الحركي، ونمثل لها باللائحة (1):

(1) فَعْل فَعَل
فِعْل فَعِل
فُعْل فِعَل
فُعَل

[3] الأبنية التي تمحصها هذه المقالة عبارة عن لائحة فرعية تمثل للصيغ الأكثر تداولا في كتب النحاة، ولن أتعرض لأبنية مصادر الفعل المزيد، وكذا لأبنية المصادر النادرة (دراسة قيد الإنجاز)، كما أنني لا أشير هنا إلى المصدر الميمي بالنظر إلى المشاكل الخاصة التي يطرحها، وقد بدا لي أن أدرسه في نطاق الأبنية الميمية وأعني بها اسم الآلة واسم الزمان والمكان.

وفي مقابل هذا، لا نجد مصادر بسيطة لها القوالب الحركية المحصورة في (2):

(2) فُـعُـل ⟵ (u - u)

فِـعُـل (i - u)

فُـعِـل (u - i)

فِـعِـل (i - i)

فَـعُـل (a – u)

وعلاوة على هذا، فإن جل الصيغ الواردة في (1) لها بدائل مؤنثة، وخلافا لما يزعم التقليد النحوي، فإن هذه البدائل لا تشكل صيغا قائمة الذات، بل نعتبرها متغيرات نحوية للصيغ الأصول المجردة من العلامات واللواصق الوظيفية. والجدول (3) ثبت للصيغ وبدائلها المؤنثة.

(3)

الصيغة المجردة	مؤنث الصيغة
فَعْل	فَعْلة / فَعْلى
فِعْل	فِعْلة / فِعْلى
فُعْل	فُعْلة / فُعْلى
فَعَل	فَعَلة
فَعِل	فَعِلة
فِعَل	...
فُعَل	...

يمثل هذا الجدول لعلاقة مثالية لا يعكسها الواقع المعجمي، بمعنى أن المصدر فِعْل ليس مؤنثه بالضرورة فِعْلى كما في ذِكْر / ذِكْرى، بل يجوز أن يكون فُعْلى كما في بِشْر بُشْرى، فالجدول لا يمثل لهذه العلاقة، وأعني أن الجدول لا يبرز اعتباطية العلاقة بين المصدر المجرد ومتغيره

المؤنث. وتفسير هذا عندي، يكمن في أن النغمة الحركية الأولى في المصادر ليست حركة محورية (thematic vowel)، وليست محددة، بالتالي، نحويا، وهذا ما سأبينه بشيء من التفصيل في موضعه.

1.1. صورة الهيكل

سأتبنى الافتراض الذي يقضي بأن الهيكل في اللغة العربية عبارة عن متوالية من المواقع المخصصة بإحدى السمتين س أو ح، وسأفترض تبعا لكرسال ولوفينستام (1993) أن لا وجود في الهيكل لمتواليات فرعية من نمط [س س ....، أو .... ح ح ....، أو .... س س]. وعليه، فالهيكل بالنسبة للعربية عبارة عن متوالية من المقاطع القصيرة. ونمثل له في (4):

(4) س ح س ح س ح[4]

[4] خلافا لتصور مككارثي (1979-1981) الذي يفترض أن الهيكل مستقل عن البنية المقطعية، يذهب لوفينستام وكرسال (1993)، وفقا لما جاء في لوفينستام وكاي (1985)، وانكوجار (1988) إلى افتراض وجود تعالق بين طابق الهيكل وطابق التطريز. إلا أن التعبير والتمثيل لهذا التعالق يتم عند لوفينستام وكرسال (1993) بطريقة مختلفة، فيفترضان أن الهيكل بنية مقطعية تتشكل من مقاطع قصيرة [س ح]، ولا يتبنان هيكلا بمواقع مجهولة القيمة يتم ربط مواقعه بمكونات المقطع كما هو معمول به في لوفينستام وكاي (1985)، فالتمثيل لكتب في هذا الإطار الأخير له الصورة.

ن ن

x x x x x

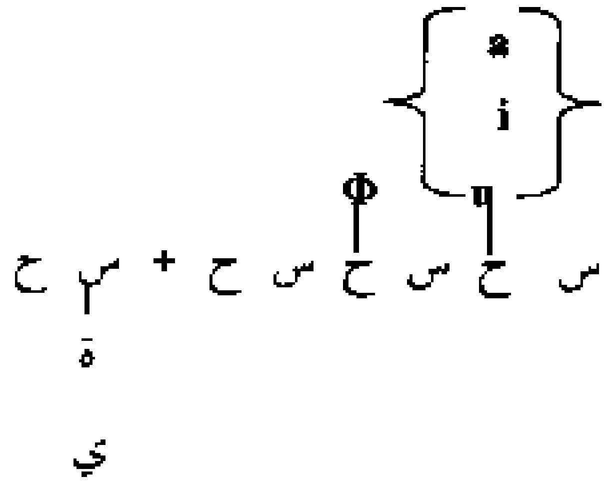
ك ت ب

حيث تشير النون إلى النواة. ويذهب لوفينستام (1996) إلى تبني موقف جذري، فيزعم أن البنية الكلية للمقطع بصرف النظر عن طبيعة اللغة هل هي لغة ذات صرف هيكلي أم لا، تؤول إلى س ح. ويترتب عن هذا أن المقاطع المقفلة [س ح س]، والإدغام، والتمديد الحركي [ح]، ظواهر يجب أن يعاد تحليلها في ضوء فرضية [س ح]. انظر الاستدلال المفصل في لوفينستام (1996).

– إن دراستنا مهتمة بالدرجة الأولى بتحديد الهيكل التطريزي للمصدر. والهيكل المفترض يبين أن حيز التغيير الصرفي يظهر في يسار الهيكل بخلاف هيكل الفعل حيث يبرز موقع الاشتقاق في يمين الهيكل، ويبدو لي أن هذه الخاصية تميز الهيكل الفعلي عن الهيكل الاسمي. فالمصدر اسم باعتبار خصوصية الهيكل التطريزي. وفي ضوء هذا أشير إلى أنني لا أتبنى تصورا قائما على الصيغ كما حددها الوصف العربي القديم، لأنها (الصيغ) لا تخلو من حشو. والتحليل على أساس الهيكل يبين أن صيغا مثل فَعْل وفِعْل وفُعْل لها بنية واحدة بالنظر إلى التمثيل المعجمي التحتي، زد على هذا أن التمثيل على أساس الهيكل مقيد بقيود عامة ومصاغة صياغة واضحة وأنيقة، مثل قيد إرضاء الهيكل، وقيد المحلية بالنسبة للعمل، وقيد الاتجاه الذي يحدد مسار العمل والانتشار ... وبالإضافة إلى هذا فإن التصور المتبنى في هذا المقال لا يأخذ بالفكرة القائلة باشتقاق صيغة من صيغة وذلك أن الصيغ وقائع "ميتالغوية"، والنحو معني أساسا برصد الوقائع اللسانية ولا أتصور سيرورات تتخذ من الميتالغة موضوعا لها. كما أنني أتصور أن لا شيء يقتضي ضرورة برصد البنية الصرفية للعربية بواسطة الصيغ التقليدية التي هي من ابتداع الواصفين، شأنها شأن بحور الشعر التي ابتدعها الخليل – نظريا لا شيء يمنع من بناء وصف لموسيقى الشعر على أسس تختلف عن الصيغ الخليلية – كما أن التحليل الذي أعرضه في هذا المقال لا يأخذ بمفهوم العمليات التي تنجزها القواعد. فقد تبين منذ ما يزيد على العقد من الزمن أن القواعد المنبثقة عن النظرية الفنولوجية القطعية لا تقوم بالنظر إلى اعتباطيتها، والاتجاه السائد في النظريات الفنولوجية والصرفية يميل إلى استبعاد القواعد التي تأخذ شكل قواعد بإعادة كتابة مقيدة سياقيا. والإطار النظري المحدد في نظرية العمل الفنولوجي لا يملك مكونا قاعديا (بالنسبة إلى القواعد) ولا يرصد الظواهر عبر سيرورات اشتقاق حيث العناية

يمكن إغناء الهيكل (4) باستحداث مواقع لربط اللواحق أو السوابق، وذلك كما يوضح التمثيل (5) الذي يختزل الصيغ فَـعْـل وفِـعْـل وفُـعْـل ومقابلاتها الموسومة بعلامة التأنيث.

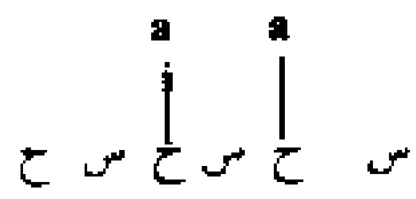
(5)



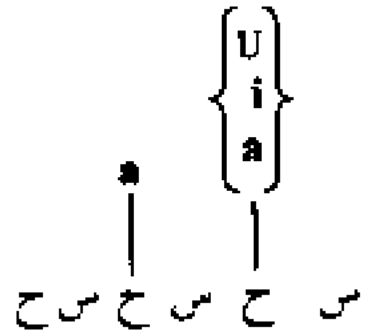
يبين التمثيل (5) أن الموقع ح في أقصى يمين الهيكل يقبل أن يربط بإحدى الحركات الثلاث وهذا ما يفسر وضعها بين حاضنتين { }، أما الرمز Φ فنرمز به للسكون، أما موقع س في أقصى يسار الهيكل فموقع تربط به إما تاء التأنيث وإما ألف التأنيث التي يمثل لها قاعديا بالياء. وبخصوص الصيغ المتحركة العين فنمثل لهما من خلال (6أ) و (6ب):

موجهة إلى مبادئ سلامة تكوين التمثيلات لا إلى القواعد. وينحصر هذا الموقف في نظرية المثلوية التي تعنى بمبادئ سلامة تكوين التمثيلات النحوية لما تمنحه هذه المبادئ من إمكانات تفسيرية. أما القواعد فعبارة عن آليات وصفية لا طاقة تفسيرية لها. (انظر برينس وسمولنسكي 1993).

(6) أ



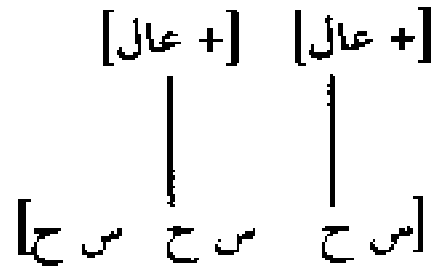
(6) ب



وبناءا على التمثيلين (5) و(6) نسجل الملاحظة التالية:

أ) لا وجود في المصدر لبنية حركية مكونة من حركتين عاليتين، أي لا وجود في المصادر لشيء مثل (7) الذي يختزل الصيغ: فَـعُـل، فُـعُـل، فِـعُـل و فِـعِـل.

(7)*



يقصي التمثيل (7) جميع الإمكانات التي حصرناها أعلاه في (2). ويشير هذا الإقصاء إلى أن نسق المصادر يراعي، على مستوى القالب الحركي، القيد الذي يمنع توالي حركتين عاليتين (5). هذا القيد نشيط في النسق الصرفي للغة العربية وإن كان نشاطه يتفاوت من حقل إلى حقل. فحقل أسماء الأجناس يقبل فُـعُـل، ولا يقبل فِـعِـل أو فِـعُـل أو فُـعِـل. في حين أن المصادر، كما رأينا، لا تقبل مطلقا بنى حركية مثل (7).

وتمثل المصادر بالتالي للحقل الذي يراعي هذا القيد مراعاة قصوى، خلافا لحقل الأسماء والأفعال حيث لا يراعى القيد (7) بنفس الصرامة الملحوظة في حقل المصادر.

2.1. المصادر المعقدة وصورة الهيكل

سأترك مؤقتا الحديث عن المصادر البسيطة لأنتقل للحديث عن المصادر المعقدة، وأعني بها تلك المصادر التي تعرف حركة عينها تمديدا، والتي تجوز تسميتها -مستلهمين دراسة مككارثي وبرينس لأبنية جموع التكسير في اللغة العربية (1988-1990)- بالمصادر ذات القدم الإيمبي[5] ونمثل لبعضها في (8):

(8) فَعال، فِعال، فُعال
فُعول، فَعول، فَعيل

[5] القدم الإيمبي (Iambic Foot) في تصور مككارثي وبرينس (1988، 1990) عبارة عن هيكل عروضي له الشكل التالي:



ويوازي هذا الهيكل الصورة س ح س ح ح. وهي موازاة ظاهرية فقط، لأن الهيكل الأخير غير مربوط في إطار مككارثي (1979، 1981) بالبنية العروضية ولا يعكس بالتالي البنية المقطعية خلافا للهيكل التطريزي المحدد تطريزيا.

لبناء التمثيلات الصرفية لمصادر مثل المصادر المبسوطة في (8)، نلاحظ أن الهيكل في صورته البسيطة والمجسدة في (4) لا يمنح ما يكفي من المواقع المؤهلة لحمل مختلف النغمات، لذا يتحتم توسيعه أو إغناؤه. فتبعا لنظرية كرسال ولوفينستام (1993) حيث تتم معالجة نظام الفعل في اللغة العربية، يقترح الباحثان لرصد التكون الاشتقاقي للفعل ولرصد التناوب الحركي هيكلا بسيطا، يتم إغناؤه في مرحلة أولى بهيكل فرعي مدمج في الهيكل البسيط. وهذا الهيكل الفرعي عبارة عن مقطع يطلقان عليه اسم "المقطع الاشتقاقي". وصورة الهيكل المغنى بمقطع الاشتقاق عندهما نوردها في (9):

(9) س ح [س ح]م.ش س ح س ح

فاشتقاق الأفعال المزيدة يحتم استغلال المقطع الاشتقاقي، وعلاوة على هذا يلعب المقطع الاشتقاقي دورا بارزا في تحديد الرأس الصرفي تحديدا صوريا.

السؤال الذي يعنينا يخص معرفة ما إذا كان هيكل مثل (9) يلائم بنية المصادر. وجوابه أن بنية مثل (9) لا تصلح هيكلا لبناء التمثيل الصرفي للمصادر لأننا لو اعتبرنا أن التمثيل للمصادر يناظر التمثيل للأفعال من جهة اشتراك التمثيلين في هيكل واحد، لترتب عن هذا الاعتبار قيام تمثيلات (للمصدر) سيئة التكوين.

سأزعم أن الهيكل الذي نحتاجه بالنسبة للمصادر هو الهيكل (10) حيث يظهر مقطع الاشتقاق ثالثا لا ثانيا.[6]

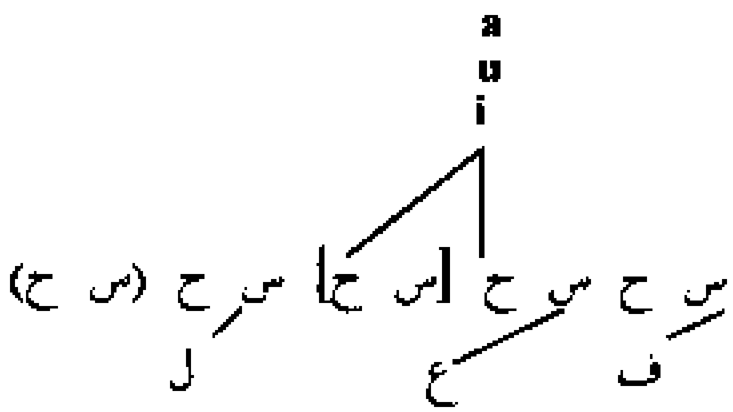
(10) س ح س ح |س ح|ء س ح (س ح)

يمنح الهيكل (10) علاوة على المواقع المعتادة في الهيكل البسيط (4) موقعين إضافيين يمكن استغلالهما متى دعت الضرورة إلى ذلك، وعليه فحاصل اشتقاق المصادر المطابقة للصيغ الواردة في (8) هو (11):

---

[6] يبدو لنا أن المبدأ الذي يتحكم في توزيع مقطع الاشتقاق في الهيكل مبدأ يمكن استنباطه من المبدأ (13 أ) في النص ونعيده للتذكير: (13 أ) كل المواقع س-حذر في الهيكل يجب أن تعين، (13 ب) كل أصول الجذر يجب أن تحقق. إن ما يجعل الهيكل الذي يظهر فيه مقطع الاشتقاق في الموقع الثاني لا الثالث، غير وارد، يعود إلى أن موقع س جذر سيظل بدون إشباع.

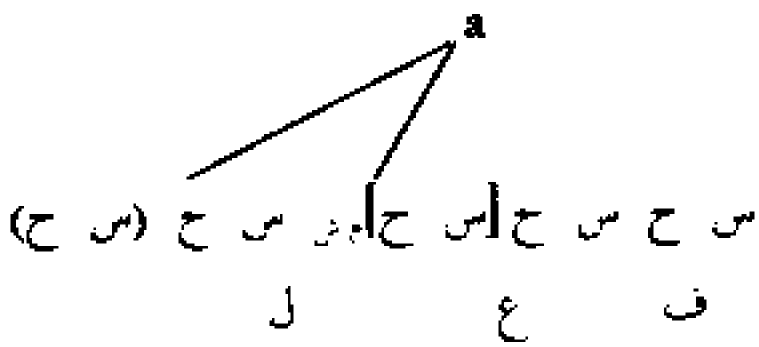
(11)



يبرز التمثيل (11) انتشار النغمة الحركية (mélodie vocalique) الثانيـــة، ولـــو لا بروز مقطع الاشتقاق في المكان الملائم لما أمكن رصد البنية الصرفية لمصـــــادر مثل خُروج (مصدر خرج). وسُعال (مصدر ســـعل) وكِتـــاب(ة) (مصـــدر كَتَـب)، ونُهيق (مصدر نهق) وشُحوب (مصدر شحـب) .... أي لما وجـــدت الحركة موقعا يسمح بتحقق الانتشار الحركي.

قد يعترض معترض عن هذا التحليل بالقول إن هيكلا مثل (9) والذي يعتبر هيكلا للفعل، مؤهل بدوره للتمثيل للانتشار الحركي الداخلي الذي يـــبرز في هذه الطبقة من المصادر، وذلك كما هو موضح في (12) حيث يظهر المقطـــع الاشتقاقي ثانيا.

(12)



إن هذا التمثيل لا يقوم وذلك لسببين: أولهما أن الانتشار ينطلق من موقع ينتمي إلى مقطع الاشتقاق، والصحيح أن يتم الانتشار نحو موقع داخل مقطع الاشتقاق. ثانيهما أن التمثيل (12) يخرق المبدأ الذي يقضي بوجوب إشباع المواقع س–جذر (c-Root) في الهيكل، بخلاف مواقع الإلصاق والاشتقاق التي ترد في الهيكل مقوسة (positions parenthétisées) والتي تقبل أن تبقى في تمثيل معطى شاغرة. ويعزى هذا المبدأ إلى كرسال ولوفينستام (1993) ويصوغانه على الشكل التالي:

(13) أ) كل المواقع س–جذر في الهيكل يجب أن تعين

ب) كل أصول الجذر يجب أن تتحقق (أن تربط)

إن البنية (12) بنية فاسدة حيث يظهر س–جذر الثالث غير مشبع، وهذا يتناقض مع ما ينص عليه الشطر (أ) من المبدأ (13) الوارد أعلاه، علاوة أن الانتشار الحركي فيها غير سليم.

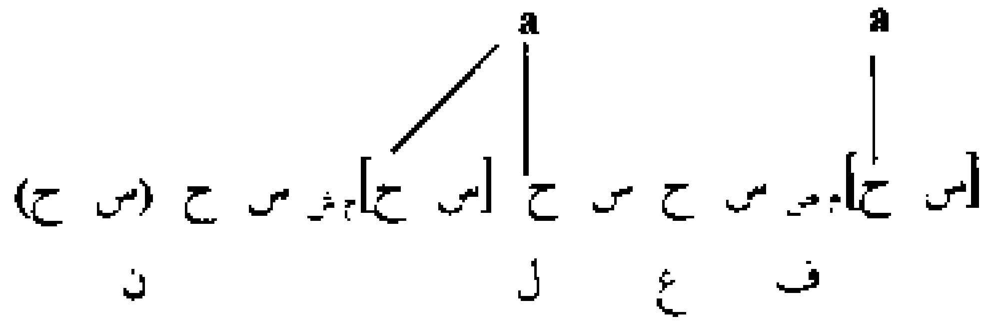
ستتبنى بالنسبة للمصادر، هيكلا مختلفا عن الهيكـــل (9) الــذي يســمح باشتقاقات غير سليمة مثل الاشتقاق (12). وصورة الهيكل المتبنى هي تلك التي حددناها في (11) ونعيدها عارية من النغمات في (14):

(14) س ح س ح |س ح|خ س ح (س ح)

1.2.1. فَــعْــلان وفَــعَــلان والهيكل (14)

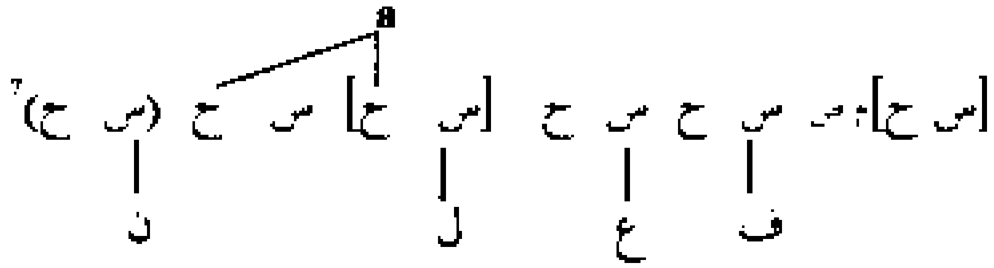
لقد سبقت الإشارة إلى أن الهيكل البسيط يحتاج إلى موقع لربــط لاحقــة التأنيث، وهذا الموقع عبارة عن موقعين س ح محصورين بقوسين. ســنفترض أن الهيكل (14) يقبل أن يوسع في أقصى اليمين بموقع للإلصاق وذلك لنتمكــن من بناء اشتقاق مصادر مثل "غفران"، و"هذيان"، أي لنتمكن من بناء تمثيلات لبنية المصادر التي يقع الانتشار الحركي في آخرها خلافا لـــ (11) حيــث التمديد في الصدر لا في هامش البنية.

لبناء اشتقاق مصادر مثــل فَــعْــلان وفِــعْــلان و فُــعْــلان وفَــعَــلان نحتاج إلى الهيكل (14) المغنى بمقطع الإلصاق وذلك كما هو مبين في (15):

(15) 

يطرح التمثيل (15) مشكلتين تحتاجان إلى توضيح: أولهما أن التمثيل (15) يجسد بنية برأسين صرفيين. رأس مربوطة بمقطع الإلصاق وأخرى بمقطع الاشتقاق. ومن المعروف أن مواطن الزيادة هي المواطن التي تأوي إليها الرؤوس في البنى المزيدة. ومن القيود على التمثيلات استحالة تعين أكثر من رأس لبنية صرفية. فلو افترضنا أن التمثيل (15) تمثيل خاطئ بسبب خرقه لقيد أحادية الرأس واقترحنا بدلا منه التمثيل (16) حيث لا يعين مقطع الإلصاق، وحيث يبدأ الربط من موقع س-جذر الموجود في أقصى اليمين، فسنحصل على بنية وحيدة الرأس إلا أنها غير مستجيبة للمبدأ (13أ) الذي منعنا بموجبه التمثيل (12):

(16)



واضح أن البنية (16) تتخللها فجوة س-جذر غير مشبعة وهي الفجوة التي تتلو مباشرة مقطع الاشتقاق، ومن ثم فبموجب (13أ) نعتبر التمثيل (16) غير مقبول. وهو غير مقبول لسبب آخر يتمثل في وقوع نون فَـعْـلان في موقع زيادة التأنيث والتحليل يرى أنها في منزلة النغمات الأصول التي يجب أن ترتبط بموقع س-جذر. زد على هذا أن الانتشار الحركي بعد لام المصدر غير سليم فضلا على أن موقعي الهيكل الاشتقاقي [س ح] مملوءان معا وهذا غير جائز تمثيليا.

[7] يجوز تصور تحليل يرى في النون التي في صيغة فعلان مادة صامتية مقحمة لإشباع موقع س-جذر. فإقحام النون يوازي ويعوض انتشار الأصل في صيغ أخرى مثل فعْلل نحو جلبب أو افعنلل نحو اقعنسس. وبموجب هذا يؤتى بالنون لإنقاذ البنية. ونعتبر صيغة فعلان صيغة منونة وتنوينها يختلف عن التنوين الاعتيادي الذي يظهر في أواخر الأسماء المتمكنة. يتماشى هذا والتحليل الذي يفترض أن طابق أصوتي أو نغمات الجذر، يتم إغناؤه متى دعت إلى ذلك ضرورة إشباع موقع س-جذر شاغر في الهيكل.

سنعتبر إذن أن الهيكل (15) هو الهيكل الملائم، وسنفترض أن الرأس هـــــي الحركة التي تنتشر بعد لام الصيغة (أي بعد الساكن الثـــالث مـــن ســـواكن الجذر). ويترتب عن هذا أن الجذر لا يشكل رأسا حتى وإن كـــان مربوطـــا بمقطع الإلصاق.[8] ذلك أن استغلال مقطع الإلصاق لربط نغمة مـــن نغمـــات الجذر تم بضغط وجوب مراعاة المبدأ (13ب) الذي يلزم أصول الجـــذر بـــأن تربط ولو بمواقع الزيادة، لكي تتلقى تأويلا صوتيا.

2. عن اللاتحديد الحركي للمصدر (indétermination vocalique)

من المعروف أن أعمال مككارثي (1979) التي استعملت الوسائل التمثيليـــة لفنولوجيا القطعات المستقلة تمكنت من تحليل الأنساق الصرفية اللاسلســـلية، كما أنها قدمت حلولا لمشاكل ظلت عالقة منذ أمد طويل، لكنها، في المقـــابل لم تقو على بلورة مقترحات لمعالجة مظاهر التنـــاوب الحركـــي واللاتحديـــد

[8] يمكن لمادة من مواد الجذر أن تربط بموقع في مقطع الإلصاق دون أن يترتب عن هذا اعتبار موقع الإلصـــاق رأسا صرفيا. ففي البنيات المزيدة يحتل الرأس الموقع الذي يحمل نغمة الزيادة، من ذلك مثلا بنية افعنلـــل الـــتي سيعين لها في الإطار التمثيلي لكرسال ولوفيستام (1993) التمثيل التالي:

|س ح|. س ح |س ح|. س ح س ح

ف ع ن ل

الحركي تعادل رصانة وأناقة المقترحات التي قدمت في سياق معالجة النغمات الساكنة. سأسعى في هذا القسم إلى إبداء بعض الملاحظات الأولية المتعلقة بما أسميته باللاتحديد الحركي الذي يميز صيغ مصادر الثلاثي. ومن المعلوم أن جل الصيغ التي أوردها الوصف العربي القديم في باب المشتقات تمتاز باستقرار بنائها الحركي (أو قوالبها الحركية). نذكر على سبيل المثال صيغ اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر مزيد الثلاثي ومصادر الرباعي. وفي مقابل هذه الشفافية تبدو صيغ مصادر الثلاثي سائبة مثل سيب الأبنية الحركية لجموع التكسير.

إن المشكل الأساس الذي يبدو في نظرنا ذا دلالة يتمثل في بناء التمثيلات النحوية للصرفيات وفي رصد مظاهر التنوع السطحي للصرفيات (allomorphie)، ذلك أن الانغلاق (opacité) الذي يطبع جوانب عديدة من جوانب النسق الصرفي يعود إلى فشل بناء الصورة القاعدية للصرفيات وربطها ببدائلها الصرفية المحتملة. ففي القسم الأول من هذا العرض حاولت تحديد هيكل المصدر. وهذا الهيكل يلائم، بفضل مواقع الزيادة فيه، المصادر البسيطة والمعقدة، كما أنه يسعفنا في تعيين الرؤوس الصرفية. أما في هذا القسم فسنهتم بمعرفة ما إذا كان اللاتحديد الحركي واقعا قاموسيا أم مجرد تجليات سطحية لاطراد نحوي، وإذا كان الأمر على هذا النحو الأخير فمن الواجب تحديد الصورة القاعدية للقالب الحركي وربطه بمختلف بدائله.

سأفحص في مرحلة أولى، وفي سياق البحث في القالب الحركي للمصدر، المصادر التي سأسميها بالمصادر السالمة، أي تلك الفئة من المصادر التي تعتبر محفوظة الصدر. وسأردف هذا بالوقوف عند المصادر المكسرة التي تتكون من المصادر التي اعتبرتها الأدبيات القديمة مصادر ثلاثية مزيدة وهي المصادر التي أوردت أمثلتها في (8) ومنها فعال وفعول وهي عندهم مصادر مزيدة متصلة بأفعال مجردة لازمة "وكأنهم [يقول ابن يعيش] جعلوا الزيادة فيها عوضا من التعدي". لن نعتبر في التحليل الذي نبلوره في هذا العمل وسيط التعدية واللزوم وسيطا واردا في رصد البنية الصرفية للمصادر لا لأسباب تجريبية فقط تتعلق بوجود مصادر مزيدة (أو مكسرة) متصلة بأفعال ثلاثية متعدية نحو كتابة (من مصدر كتب) وسماع (مصدر سمع)، بل وبالدرجة الأولى بموجب قيد المحلية (Requirement of locality) الذي يحظر قيام (=بناء) تمثيل في إطار قالب معين (من قوالب النحو أو مستوى معين من مستويات التمثيل النحوي) بعناصر وحدود لا تنتمي إلى هذا القالب.[9] ومهما يكن من أمر، فإن الامتياز الذي يمنحني إياه تقسيم المصادر باعتبار السلامة والتكسير يتحدد في أنه سيسمح لي بالتعامل مع أبنية فيها زيادة بوصفها أبنية محفوظة الصدر، مثلها مثل الأبنية البسيطة:

[9] انظر مككارثي وبرينس (1986)، وانظر بالعربية محمد المدلاوي (1991).

فَـــعْـــل وفُـــعْـــل وفِـــعْـــل و فَـــعَـــل.... وعليه فالمصـــادر الســـالمة في تصوري هي التي يحصرها الأنموذج (17):

(17) أ) فَـــعْـــل (ضرب، قتل، نوم، أكل، وعد، يأس ....)

ب) فِـــعْـــل (عدل، إثم، فسق، علم ....)

ج) فُـــعْـــل (شرب، حكم ....)

د) فَـــعَـــل (غضب، فرح، سرق ....)

ه) فَـــعِـــل (سرق، ضحك، لعب ....)

و) فِـــعَـــل (كبر، صغر ....)

ز)* فُـــعَـــل (هدى، سرى ....)

ح) فُـــعْـــلان (غفران ....)

ط) فِـــعْـــلان (وجدان، عرفان ....)

ي) فَـــعَـــلان (طوفان، جولان، غليان، غثيان، هذيان ....)

** فَـــعْـــلان

أول ملاحظة جديرة بالتسجيل تتمثل في أننا بصدد تسع صيغ توافقها سبعة قوالب حركية نوردها في (18)، ويحدد السهم اتجاه التعاقب.

---

* تفيد النجمة بجانب الصيغة أنها من الصيغ النادرة في باب المصدر.

** أما النجمتان بجانب الصيغة فتفيدان أنها لم ترد مصدرا البتة.

(18) أ) $\Phi - a$ ←   د) $a - i$ ←   ز) $a - a$ ←

ب) $i - u$ هـ) $\Phi - u$

ج) $\Phi - i$ و) $a - u$

يكشف تفحص القوالب الحركية في (18) أن فاء الجذر تحركها الحركات الأساسية المشكلة للنسق الحركي في اللغة العربية (i - u - a)، في حين أن عين الجذر يتعاقب عليها السكون، الذي رمزنا له بالرمز Φ، والفتحة والكسرة. ولا ترد الضمة مطلقا حركة لعين المصدر.

سأفترض أن حركة الفاء التي تكون أي شيء في إطار ما يسمح به النسق الحركي القاعدي، حركة محكومة معجميا (voyelle gouvernée lexicalement). وهي بالتالي سمة من السمات الفرادية. ويترتب عن هذا أن هذه الحركة يمثل لها في طابق مستقل عن طابق الحركة المحورية والتي هي حركة العين.[10] وسأفترض في البدء أن العلامة المحورية تتجسد في سكون عين المصدر.

نجد عند ابن يعيش في خاتمة حديثه عن أبنية المصادر، (انظر شرح *المفصل*)، استنتاجا يجوز أن يحتمل ما أشرت إليه أعلاه حين زعمت أصلية سكون العين

---

[10] إذا سلمنا أن حركة الفاء حركة معجمية، وهذه الفكرة شائعة في الأدبيات التي تشتغل على العربية في إطار صرف الفيكي. فسنمثل لها في طابق مستقل عن طابق الحركة المحورية التي تحمل معنى وظيفيا.

في المصدر. فلنستمع إلى ابن يعيش لنستنبط من كلامه ما يزكي اعتبارنا للسكون سمة قاعدية في المصادر. يقول ابن يعيش: "والأصل منها فيما كان متعديا فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضرب وقتل وعليه مدار الباب وماعداه ليس بأصل لاختلافه وطريقه أن يحفظ حفظا، وإنما قلنا ذلك لكثرة فَعْل في الثلاثي واطراده فيما كان متعديا منه، والذي يدل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فَعْلة على أي بناء كان الثلاثي، وذلك قولك ذهبت ذهابا وذهبة ...." والشاهد في كلامه قوله: "والذي يدل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فعلة" بصرف النظر عن بناء الفعل كما يصرح ابن يعيش، وبصرف النظر عن تعدي الفعل ولزومه. وهذا ما يستفاد من تمثيله بفعل ذهب اللازم الذي يقبل صيغة فَعْلة، فالأفعال متساوية في قبول صيغة فَعْلة التي قلنا آنفا إنها متغير لفَعْل. أضف إلى هذا أن تأمل الصورة الحركية لاسم المرة يبرز شيئين: أولهما أن السكون ملازم للعين (في مصدر المرة)، والفتحة في الفاء غير ملازمة لاسم المرة خلافا لما قد يوهم به كلام ابن يعيش من خلال اقتصاره في التمثيل على ذكر فَعْلة، فمصدر المرة تحتمل فاؤه الحركات الثلاث فُعْلة (نحو فُسْحة، إلى جانب وجود فَسْح) وفِعْلة كما في نحو ضِحْكة وصِرْفة .... كما يجوز إلى جانب ضِحْكة ضَحْكة، وهذا في نظرنا سبب يرجح حرية حركة الفاء في مقابل لزوم السكون للعين. الشيء الثاني الذي

يفصح عنه التأمل في القالب الحركي للمصدر قبول الأفعال اللازمة بدورها لصيغة فَعْل،[11] وذلك كما هو مبين من خلال الأزواج المدرجة في (19):

(19) نام / نَوْم

يئس / يَأْس

برأ / بَرْأ وبُرْأ

حزن / حُزْن / حَزْن

تفل / تَفْلا (بمعنى بصق)

حمق / حُمْق

ذبل / ذَبْلا / ذبولا

رضب / رَضْبا (بمعنى سال وانهمر)

برد / بَرْدا

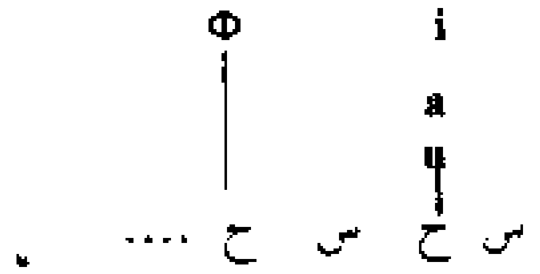
بغض / بَغْضا

---

[11] نذكر من جديد أننا نراعي في تحليلنا قيد الحلية الذي يحظر بناء تمثيل في قالب نحوي اعتمادا على قوانين وحدود لا تنتمي إلى هذا القالب، وعليه فالتعدية واللزوم مفاهيم لا تعني شيئا في إطار نظرية الصرف التطريزي (prosodic morphology)، كما أنها لا تعني شيئا في التركيب. لأنها مفاهيم مشتقة من قوالب صورية مثل قالب س حيث تتحدد علاقة الرؤوس بما يوجد على يمينها وعلى يسارها. أو من قالب الأدوار المحورية ... الخ، ومعنى هذا أن الاشتغال بصورة الكلمات لا يقتضي بالضرورة الإحالة على السلوك التركيبي للكلمات .... لكن هذا لا يعني أن بناء التمثيلات الصرفية لا يجوز أن يحيل على سمات وظيفية لها تحقق صرفي مثل الانعكاس والجعلية .... فهذه السمات لها محتوى وظيفي يتجلى صرفيا، وبالتالي لا مانع من ظهورها في التمثيل الصرفي.

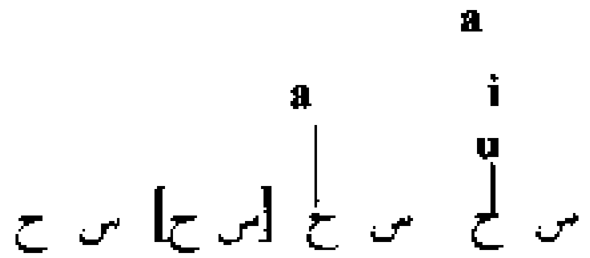
سأفترض، بناء على ما تقدم، أن الصورة القاعدية للمصادر الواردة في (17) والتي اصطلحت على تسميتها بالمصادر البسيطة – هي ما تجسده البنية (20):

(20)



تقابل البنية (20) حيث صدر الصيغة ساكنا البنية (21) حيث تظهر فتحة بعد عين الصيغة.

(21)



فالبنية (21) تمثل للمصادر الواردة على صيغة فَعَل نحو غضب وخجل وجزع ومرض، وللمصادر الواردة على فِعَل نحو كِبَر وكذلك لفُعَل نحو هُدَى وسُرَى (يحسن التنبيه أن المصدر فِعَل قليل ويختص بالصفات الدالة على الثبوت أما فُعَل فبناء نادر لم تورد كتب الصرفيين في بابه سوى المثالين المذكورين أعلاه.

غير خاف في الأدبيات القديمة[12] والحديثة أن الفتحة يمكن أن تخفي شيئا غيرها. فقد أوردت كتب الصرف القديمة بصورة متواترة أن الفتحة قد تخفي كسرة عميقة في سياق الحرف الحلقي. وبموازاة هذا التحليل الذي يرى أن مبرر اختفاء الكسرة وظهور الفتحة مكانها يعود إلى عامل فنولوجي، فالكسرة لا تسطح بالنظر إلى سمة فنولوجية قطعية. هناك تحليل آخر يرى أن الفتحة قد تخفي سكونا، لا بموجب علة فنولوجية، بل بموجب علة صرفية تعود إلى نسق التناوب الحركي المنتج صرفيا. هذا التحليل الأخير يعزي إلى كرسال ولوفينستام (1993). فقد اهتدى هذان الباحثان، في سبيل بناء نسق التناوبات التي تحكم الماضي والمضارع، إلى أن فتحة ماضي باب فَعَل / يَفْعِلُ ليست نظير فتحة فَعَل الذي من باب فَعَل يَفْعُل. فالفتحة الأولى تخفي سكونا وهو المعتمد في التناوب، في حين أن الفتحة في "قتل" مثلا الذي من باب فَعَل يَفْعُل لا تخفي شيئا. إنها فتحة حقيقية بالنظر إلى أنها حركة تشكل أساس

[12] من ذلك مثلا اعتبارهم أن فتحة يذهب تخفي كسرة تظهر في التمثيل العميق، فالفتحة عارضة لوجود حرف حلقي "وإنما فتح في يضع ويدع [ويذهب] لمكان حرف الحلق، فالفتحة عارضة (مثلها مثل قائع)، والعارض لا اعتداد به فهو كالمعدوم ...." (شرح الملوكي). ونجد عند ابن جني (في الخصائص) ما يفيد هذا المعنى، وذلك حين يرى أن جمع فُعْلة وفِعْلة يأتي، على التوالي، على مثال فُعُلات وفِعِلات، فتقول غُرُفات في جمع غُرْفة كِسِرات في جمع كِسْرة. ولكن الحركات القاعدية، حسب ابن جني، يستعاض عنها، ولأسباب لا تهم هنا، بحركات سطحية فنقول غُرَفات وغُرْفات وكِسَرات وكِسْرات، فكأن الفتح والسكون يخفيان النغمات الحركية القاعدية التي تبرز في البنية الأصلية (أو التمثيل التحتي).

عملية تناوب حركي. ليس هذا المقام مقام الدفاع عن هذا الافتراض، ومع ذلك سأقول إنه ليس مجرد تحايل (conspiration)، إذ أن هناك ما يبرره (انظر الاستدلال الصوري المفصل في كرسال لوفينستام (1993)).

سأفترض أن الفتحة في (21) ليست فتحة عميقة، وذلك كما في نحو عَوِلَ/عَمَلا، فالفتح في "عَمَل" ليس عميقا، بمعنى أنه لا يظهر في التمثيل الصرفي، ويعزز هذا أن سكون العين متفش في المصادر المتصلة بالأفعال العلاجية (مثل لَحِسَ ولَقِمَ التي من باب عَمِل/يَعْمَل)، وكذا في المصادر المتصلة بالأفعال المكسورة العين الدالة على المنفذية الوسيطة (middle agentive)، حيث الفاعل متأثر كما في سَمِع وفَهِمَ وعَلِمَ. وبخلاف هذا، تبدو فتحة عين المصدر المتصل بالأفعال المكسورة العين والتي تعين الحالة (state) فتحة قاعدية، عكس فتحة المصدر عَمَلا. وهناك في المعجم العربي وفرة في المعطيات التي تكشف عن الاطراد شبه التام في هذا الأنموذج، الشيء الذي يغري بالقول بوجود تناوب حركي [i --> a] منتج، حيث [i] بعد س² مخصصة بالسمة [-منفذي]:

س¹ ح س² ح ....
|
[– منفذي]

فيكفي أن ننزع هذه السمة عن القطعة [i] كأن نضع مثلا [+ منفذي] لنحصل على غير فَعْل في المصدر، أي لنحصل على فَعْل. والمعطيات التالية نسوقها لتقريب الصورة:

أ) أذِنَ / أَذَنا < صار عظيم الأذنين >

أذَن / أذْنا < - الحب: خرجت أذنته، بمعنى ورقه >

ب) شَرِج / شَرَجا < - الجسم: سمن واكتنز >

شَرَج / شَرْجا < - الشيء: ضم أجزاءه بعضها إلى بعض >

ج) دَهِش / دَهَشا < - دهشه الأمر، بعث فيه الدهشة >

دَهَش / دَهْشا < دهش بمعنى اندهش >

د) شَرِبَ / شَرْبا

لَقِم / لَقْما

عَمِل / عَمَلا

فحركة عين الأمثلة (د) موسومة ب [+ منفذي] الشيء الذي يفسر لماذا نحصل على شَرْبا ولَقْما بدل شَرَبا ولَقَما وحتى لو حصلنا على فَعَل كما في عَمَلا فإن هذه الفتحة ليست نظير الفتحة التي تتعالق بالكسرة المقرونة بالسمة [- منفذي] والتي تظهر في أفعال الأمثلة (أ) و(ب) و(ج). وهذا ما دعانا إلى اعتبار فتحة "عَمَلا" فتحة غير قاعدية مثلها مثل فتحة طَلَبا.

بقي الآن أن ننظر في كسرة عين المصدر (فَعِل) ما وضعها؟ فإذا كانت الفتحة في عين المصدر بناء على الملاحظات أعلاه قد تكون قاعدية وقد لا تكون، فإن للكسرة وضعا مختلفا. لنسجل بدءا أن المصادر التي على مثال فَعِل مصادر قليلة[13] فهذه الصيغة البسيطة ليست من الصيغ التي تطالها الجذور. فهي صيغة متمنعة في هذا الباب (inaccessible) بخلاف صيغة فَعْل وفَعَل، ثم إن بعض المعطيات التي وردت على صورة فَعِل تقبل بموازاة هذا صيغة فَعْل ومتغيرها فِعْل: كما في كَذِب / كِذْب / كَذْب، ضَحِك / ضَحْك / ضِحْك، لَعِب / لِعْب / لَعْب، ولست أدري هل يصدق هذا على باقي الأمثلة التي وردت على فَعِل. ولكن المؤكد أن غياب فَعُل في المصدر وضعف فَعِل فيه يدعو إلى الارتياب في مصدرية هذه الصيغة. فقد تكون فَعِل صيغة فعلية استعملت استعمالا مصدريا وربما يكون هذا التفسير وراء قلة المصادر التي على مثال فَعِل. ويبدو أننا في أمس الحاجة إلى القيام بمسح معجمي لتلمس معالم اليقين في هذا الباب. وليس غريبا ألا تكون صيغة فَعِل صيغة

[13] لا نتحدث عن إقصاء فعل من لائحة المصدر، بل نشكك في تمكن فعل في المصدرية، والتشكيك صريح في كلامنا، وقائم على مجموعة قرائن في مقدمتها غياب فعل في المصدر، والنسبة الضعيفة لورود المصادر على مثال فعل مقارنة بفعل وفعل. في دراسة إحصائية لسولاسو (l'infinitif semitique) يتبين من خلال جرده الجزئي لقاموس Freytag أن نسبة ورود فعل مصدرا هي 0.55 مقارنة ب 72.4 نسبة ورود فعل.

متمكنة في المصدر، فقد أشار القدماء ومن بينهم الأستراباذي إلى أن بعض الأوزان المحشورة في باب المصادر ليست بمصادر "وبعض الأوزان المذكورة ليست بمصدر" ومع الأسف الشديد فإن الأستراباذي لا يعينها.

تصلح البنية (20) تمثيلا للمصادر الواردة على صيغة فَعْلان وفَعَلان وفِعْلان وفُعْلان. والتحليل الذي أفضى بنا إلى اعتبار الفتحة في فَعَل سكونا عميقا يصدق على فَعَلان مع خلاف بسيط يتمثل في أن الصورة التحتية لفَعَلان والتي هي فَعْلان لا تحقق معجميا ما يتحقق هو فُعْلان (بالضم) أو فِعْلان (بالكسر).

وهذه الصيغ مصادر بشكل صدورها لا باللاحقة في آخرها، والتي نفترض أنها الأثر الصرفي لمعنى يتعين على تحليل دلالي أن يعينه.

3. المصادر المكسرة

بموازاة المصادر الواردة في (17) والتي تصدق عليها تسميات مختلفة (سالمة، محفوظة الصدر ...) هناك طبقة المصادر المكسرة وهي مكسرة بالنظر إلى أن جلها ينتشر عروضيا انتشار قدم إيمبي مثل جموع التكسير التي يشيع فيها هذا

الهيكل العروضي، وبالنظر إلى كونها، خلافا للمصادر البسيطة، غير محفوظة الصدر سواء أكانت إيجبية القدم أم لم تكن كما في نحو شيخوخة وكينونة وما شاكلهما.

(22) أ) فُعول (فَعول) نحو خروج، دخول، قبول

ب) فَعال: ذهاب

ج) فِعال: كتاب

د) فُعال: سعال، نباح

ه) فَعِيل: صهيل، وحيل، دبيب

و) فَيْعَلولة: شيخوخة، صيرورة، كينونة[14]

لقد استبعدنا في القسم الخاص بالمصادر البسيطة الكسرة علامة محورية في المصادر. وكان استبعادنا لها مبنيا على غياب الضمة حركة محورية في النسق الحركي للمصادر الخالصة، ما يحدث في باب المصادر المكسرة هو ظهور

[14] مصادر مثل شيخوخة وصيرورة يردها الوصف القديم إلى بناء فيعلولة: حيث الياء الساكنة مزيدة وعين الصيغة واو أو ياء تدغم في الياء المزيدة (بعد قلب الواو ياء في حالة كون الجذر معتلا بالواو) وتخفف الياء. فالأصل في كينونة كيونونة حيث التقت ياء وواو والأولى منهما ساكنة فصيرتا ياء مشددة وخففوها. ومن ثم نحصل لدينا الصيرورة الثانية كيونونة   كينونة   كينونة. انظر مزيد من التفاصيل كتاب *المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني* لابن جني، الجزء الثاني.

الضمة والكسرة في صدر الصيغة ولكن ممدتين. ومعروف ما للتمديد من مزية تكسير التماثل المستقل.

تطرح هذه الفئة من المعطيات مشكلا يمكن تلخيصه في السؤال التالي:

هل تدل الصيغ المكسرة في (22) عن المصدرية أم عن شيء آخر؟ ويتفرع عن هذا السؤال ما يلي: إذا افترضنا أنها صيغ لمصادر شأنها شأن الصيغ الواردة في (17) والتي اعتبرناها محفوظة الصدر فيجب البحث عن تفسير لهذا التعدد، وبمعنى آخر لماذا تتعدد مصادر مادة معجمية مثل مادة ر ج ع، والتي نجدها من بين ما نجد، المصادر التالية:

(23) رجع، رجوع، رُجعى، رُجْعان

ولماذا لا تقبل مادة ل م ع ما قبلته مادة ر ج ع؟ وبمعنى آخر لماذا لا نجد لمعى ولا نجد لموع، في حين نجد لمع ولمعان.

مبدئيا لا شيء يمنع من افتراض أن الصيغ الواردة في (22) ليست بمصادر، إلا أن الوقائع المتصلة بالمعجم العربي تضعف في نظري هذا الافتراض. فبعض الصيغ المكسرة متمكنة في المصدرية تمكن فَعْل وفروعها، خاصة مع طبقات معينة من الأفعال إلا أن تمكنها أقل من تمكن صورة فَعْل، بدليل

أن الثغرات بالنسبة للمواد المعجمية متفشية بالنسبة للصيغ المكسرة وتكاد تنعدم بالنسبة لفَعْل وفروعها.

سأفترض أن المصادر المكسرة وكذا المزيدة مثل فَعْلان وفُعْلان وفِعْلان و فَعَلان مصادر مشوبة بمعان يتعين ضبطها.[15] ويجد هذا الافتراض أصوله في الأدبيات العربية القديمة التي اهتمت بدلالة الصيغ فقد أوردت كتب الصرف إشارة تنبئ عن حدوس تفيد أن الصيغ المكسرة في باب المصادر وكذلك الصيغ المزيدة ليست مصادر خالصة بل تلابسها معان أخر حددت في أدبياتهم تحديدات عامة، من ذلك مثلا، أن مصادر الأفعال الدالة على صوت تأتي على صورة فُعَال، وأن الفعل الدال على اضطراب مصدره فَعَلان (انظر المزيد من التفاصيل شرح *شافية ابن الحاجب*، ج 1،

---

[15] يتحدث سيبويه في سياق عرضه لصيغ المصدر الثلاثي المجرد عن خمس فئات من الأوزان محددة على أساس الدلالة وهي:

1) الصيغ الدالة على العمل ويمثل لها بصيغة فعل، والمرجح أن جميع الصيغ البسيطة تدل على العمل بالإضافة إلى صيغة فعول التي لم تشر الأدبيات إلى اختصاصها بمعنى غير معنى العمل.

2) الصيغ الدالة على "انتهاء الغاية" (أو وقت حينونة الحدث، ويمثل لها صيغة فعال)

3) الصيغ الدالة على القيام بالشيء أو النشاط نحو فعالة

4) الصيغ الدالة على ما يعرض من أشياء مثل المرض والصوت والألم فعال

5) الصيغ الدالة على الاضطراب والتقلب فعلان.

ص. 151). إلا أن المسارات الدلالية كما طرحها الوصف القديم لم تتمكن من الإمساك بالضوابط المحددة للاتجاهات السائدة. وأظن أن البحث في المشاكل المتصلة بدلالة الصيغ وتعالق دلالة الصيغة بدلالة المعجمية كفيل بأن يوضح الأمور في هذا الباب."[16]

4. خلاصة

لقد حاولت في هذه المساهمة أن أقدم عناصر أولية لتحليل المصادر من زاوية صرفية خالصة. فنظرت إليها في مرحلة أولى بهدف تحديد الهيكل الذي يستدعيه تمثيل متعددة الأبعاد، ويحدد (الهيكل) مواقع (slots) ربط أصول المادة المعجمية وأصول القالب الحركي. ونظرت في مرحلة ثانية في القالب الحركي للمصادر وبالضبط في ظاهرة اللاتحديد الحركي (indétermination vocalique) الذي يطبع المصادر، وحاولت أن أكشف عن صورة النسق الحركي للمصادر. وقد مكننا التحليل الصرفي في نهاية المطاف من تعيين طبقتين للمصادر: (أ)

[16] نشير هنا إلى كتابات الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري والأبحاث التي أنجزها أساتذة بإشرافه ونذكر منها إسهامات الأستاذ محمد غاليم. فهذه الأعمال تتناول مشاكل الدلالة من منطلقات نظرية واضحة تسعى إلى تخصيص بنية المعنى في اللغات الطبيعية. ومن الأكيد أنها ستمدنا بالمبادئ النظرية الكفيلة بحل المشاكل الدلالية التي تطرحها المصادر.

طبقة المصادر المحفوظة الصدر. (ب) وطبقة المصادر المكسرة. وقد أشـــرت في نهاية هذا البحث إلى المشاكل الدلالية التي تتعالق والفئة الأخيرة، وفي مقدمتــها الانتقائية الدلالية المفرطة للصيغ المكسرة في مقابل ضعـــف انتقائيـــة صيغـــة فَـــعْـــل وفروعها والتي اعتبرتها الصورة الصرفية للمصدر الخالص.

المصادر والمراجع

ابن يعيش، موفق الدين، شرح *المفصل*، بدون تحقيق، عالم الكتب، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي: 1986، *تذكرة النحاة*، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: 1952-1956، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: 1954، *شرح كتاب التصريف للمازني*، تحقيق ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار مصطفى البابي الحلبي / مصر.

الأستراباذي، رضي الدين، شرح *شافية ابن الحاجب*، تحقيق محمد نور الحسن، محمد زفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، البناء الموازي: *نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*، دار توبقال، الدار البيضاء.

السغروشني، إدريس: 1991، حول الاشتقاق، *تقدم اللسانيات في الأقطار العربية*، دار الغرب الإسلامي بيروت.

المدلاوي، محمد: 1991، بنية الكلمة في اللغات الحامية - السامية: بعض القيود العروضية، *مجلة دراسات*، العدد 5، كلية الآداب، أكادير.

المراجع الأجنبية

Goldsmith, J.: 1990, *Autosegmental and Metrical Phonology*, Basil Blackwell, London.

Guerssel, M., and J. Lowenstamm: 1993, Classical Arabic apophony, (ms).

Lowenstamm, J.: 1996, CV as the only syllable type, Ed. Jacques Durant and Bemard Laks. Publ. ESRI.

McCarthy, J.: 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph.D, MIT.

Mc Carthy, J., Prince, A.: 1990, Foot and Word in Prosodic Morphology: the Arabic Broken Plural, in *Natural Language and Linguistic theory. 8.2*

Sota, J.M. - Solé: 1961, *L'infinitif sémitique*: *Contribution à l'Etude des Formes et des Fonctions des Noms d'Action et des Infinitifs Sémitiques:* Librairie Ancienne Honoré Champion Editeur, Paris.

ماجدولين النهيبي
كلية الآداب، الرباط

الاسم الدخيل: بعض مشاكل التصنيف

تقديم

يمثل المشكل الذي تثيره جزءا صغيرا من المشاكل الكثيرة التي يعرفها تصنيف المواد في المعاجم العربية الحديثة. ويظهر هذا المشكل في الخلط الذي نلاحظه في تصنيف الكثير من الأسماء الدخيلة في المعجم العربي، إذ أنها غالبا ما تصنف بطريقة تخلط بينها وبين غيرها من المواد المختلفة عنها، فتوضع معها في نفس الدخلة. بالإضافة إلى أن طرق التصنيف في المعاجم لا تعكس مجموعة من الخصائص النسقية المرتبطة بالأسماء الدخيلة، باعتبار هذه الأخيرة كلمات اندمجت في النسق، وخضعت لسيرورات مختلفة، تركيبيا وصرفيا وصواتيا ودلاليا.[1] كما أن التصنيف لا يعكس ارتباط الدخيل بعدد من الظواهر المرتبطة بسلوك اللغات وتطورها بصفة عامة مثل ظاهرة التعدد الدلالي

---

[1] أثبتت دراسات معجمية متأخرة أن تصور المعجم كقائمة غير منظمة من المفردات تصور متجاوز. وقد افترض الفاسي الفهري (1986) أن المفردة تفرز خصائص واطرادات تمكن من وضعها في طبقات لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللغوية.

(polysémie)، وظاهرة الاشتراك اللفظي (homonymie).

ونطرح مشكل الخلط في تصنيف الدخيل من خلال معالجة إشكالي التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي. وتنطلق من أن اعتماد تصور واضح للتدقيق في هاتين الظاهرتين، وإيجاد معايير دقيقة وكلية لتعريفهما والفصل بينهما، وكذا رصد نتائج كل منهما على مستوى الوقائع اللغوية، من شأنه أن يساعد في تصنيف واضح وغير ملتبس للأسماء الدخيلة. كما أن اعتماد تصور واضح للنسق الصرفي والصواتي العربي يلعب دورا هاما في تنظيم المداخل الملتبسة.

ونحاول في هذا العمل أن نرفع بعضا من اللبس الذي يعكسه تصنيف الأسماء الدخيلة في المعجم عن طريق اعتماد أطروحات حديثة من اللسانيات التوليدية، في مجال الدلالة والصرف والصواتة، ونهدف كذلك إلى إبراز أنه بالإمكان أن يستفيد مصنف المعجم من الدراسات اللسانية الحديثة، لأن ذلك سيساعده في تنظيم الدخلات، وفي إبراز عدد من الخصائص النسقية المهمة.

نبرز في البداية كيف يساهم التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي في إحداث الخلط عند تصنيف المواد الدخيلة. ونوضح بعد ذلك، باختصار، تصور الدراسات العربية القديمة وتصور بعض الدراسات الحديثة للظاهرتين، ونبين

الحد الفاصل بينهما، باعتماد مجموعة من المعايير الدلالية. ونقدم كذلك عينات للأسماء الدخيلة التي خضعت للاشتراك اللفظي، وللتعدد الدلالي. ونحاول رصد سيرورات التعدد بواسطة اقتراح المباعد الدلالية، وسنعتمد في هـــذا الصـــدد خاصة غاليم (1987)، الذي اعتمد مجموعة من الدراســـات الحديثـــة أهمـــها جـــاكندوف ((1978) و(1983)) Jackendoff، ولايكـــوف وجونســـون Lakoff & Johnson (1983). ثم نقدم نتائج هذا التحليل على مستوى تصنيـــف الدخيل في المداخل المعجمية، بالإضافة إلى تقديم اقتراح تنظيمي للمداخل علـــى أساس صواتي يعتمد قواعد إبدال الجذور.

1. نموذج تصنيفي

نمثل لمشكل الخلط المذكور بإيراد نموذج تصنيفي، نبين فيه اختلاط جـــذور مختلفة في نفس الدخلة المعجمية:

(1) جلف: الجلف: الغليظ.

الجافي

الأحمق

الدن الفارغ

الظرف

الوعاء

البدن لا رأس عليه

حرف الرغيف

الجليف: الغليظ

الظالم

الجلائف : السيول

الجلف(ة):مبرى القلم

– الجلفة: ما قشر من الجلد أو نحوه

– الجلفة: الكسرة من الخبز اليابس

– الجلاف: الطين

– المجلف: الذي أخذ من جوانبه.[2]

ففي هذا المدخل نلاحظ تراكم مداليل مختلفة على نفس الصورة الاسمية (جلف). كما نلاحظ أن هناك عددا من المداليل المترابطة، لكنها مصنفة بطريقة لا توضح هذا الترابط. وتجعل هاتان الملاحظتان المدخل (1) عبارة عن لائحة غير منظمة من الصور الاسمية، ليس فيها ما يعكس عددا من الخصائص المهمة، المرتبطة بالعلاقات الدلالية بين الجذور.

[2] المنجد، ص. 89- 90.

فإذا دققنا النظر إلى هذا المدخل يمكننا أن نميز بين ثلاثة جذور. فهناك الجذر (جلف1) بمعنى (قطع، استأصل، احتزأ، قشر...). ثم هناك الجذر (جلف2) الدخيل من الفارسية، في صورة (جلف)، بمعنى (ظالم، غليظ، جافي...)، وهو معرب من اللفظ الفارسي (جلفت)، بنفس المعنى. ثم هناك (جلف 3) بمعنى (الوعاء، الظرف، الدن...).

يبدو إذن أن هناك جذرا خضع لسيرورة توسيع دلالي فتفرعت عنه استعمالات متعددة، وهو الجذر الذي أفرز (البدن بدون رأس، قشرة الجلد، الطين، كسرة الخبز...). وقد اشترك هذا الجذر مع الجذرين الآخرين بسبب التماثل الصواتي. وبذلك يكون سبب الخلط في المدخل (1) هو خضوع الجذر (جلف) لظاهرة التعدد الدلالي، من جهة، وتعرضه للاشتراك اللفظي، من جهة أخرى، مع جذرين آخرين أحدهما دخيل.

وتقف ظاهرتا التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي وراء الخلط في تصنيف العديد من المداخل، خصوصا حينما تصنف ضمنها كلمات دخيلة. وتدل على ذلك أمثلة من قبيل:

(2) إبريق= إناء له عروة وفم وبلبلة الصفة من برق. يقال: سيف إبريق.[3]

[3] أدي شير، *الألفاظ الفارسية المعربة*، ص. 6.

(3) كشك= ماء الشعير

رواق. (دخيل).[4]

(4) فارس= راكب الفرس

نوع من التمور (دخيل)

(5) حب = ضد البغض

جرة الماء.(دخيل).[5]

(6) تركة = المتروك من كل شيء، ما يتركه الميت

خوذة المحارب(دخيل).[6]

(7) آس = نبات(دخيل)

باقي العسل في موضع النحل[7]،باقي الرماد في اللأثافي

(8) زبون = مشتر (دخيل سرياني)

أحمق (دخيل فارسي).[8]

ويبرز من خلال هذه الأمثلة أن تحديد ظاهرة الاشتراك اللفظي، وتمييزها عن التعدد الدلالي، أساسي لتنظيم المداخل المعجمية.

[4] نخلة اليسوعي، ص. 243.

[5] ن.م. ص. 178، وانظر *الجمهرة*، ج. 1، ص. 25.

[6] نخلة اليسوعي، ص. 221.

7 *الجمهرة*، ج.1 ، ص. 26.

[8] أدي شير، ص. 77.

2. تمييز القدماء للظاهرتين

يمكن إدراج التعدد الدلالي لدى اللغويين القدامى في باب المجاز. ولـــــدى البلاغيين في باب البيان. والمجاز عند اللغويين هو استعمال اللفظ في غير معنـــاه الوضعي. والمعنى الوضعي هو استعمال الكلمة فيما هي موضوعة له من غـــير تأويل في الوضع، أو فيما تدل عليه بنفسها دلالـــــة ظـــاهرة أو في معناهـــا بالتحقيق.[9] وتقوم عندهم العلاقة بين الاستعمالين، الحقيقي والمجازي، علـــــى علاقات عقلية-اعتقادية تسمح بقيام الملازمات بين المعاني. وهذه العلاقـــات هي الطريق إلى الاستدلال.[10]

ويربط غاليم (1987) العلاقات المجازية التي تحدث عنها القدمـــاء بخاصيـــة التوليد الدلالي، إذ أن العلاقات المجازية بمختلف أنواعها تحدد إمكان توليـــــد الدلالات الجديدة.[11]

---

[9] *مفتاح العلوم*، ص. 152-153.

[10] تمام حسان (1981)، ص. 50

[11] غاليم (1987)، ص. 20 .

أما المشترك اللفظي فهو عندهم اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.[12] ويكون المشترك عندهم من باب دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، أي دلالة مطابقة وضعية. بخلاف المجاز التابع للدلالة العقلية.[13] وتنتفي صفة الاشتراك عن اللفظ إذا كانت الصلة المجازية بين هذا اللفظ بعينه ووجوهه الفرعية علاقة واضحة. وعليه يميزون بين الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي (أو الاشتراك المعنوي)، بكون الأول ناتجا عن تغيرات صواتية، او عن حذف واختصار وقع في الكلام،[14] والثاني ناتجا عن اشتراك في المعاني في دلالة نووية واحدة توسع عن طريق المجاز.[15]

3. تمييز اللسانيين المحدثين

نعتبر أن اقتراح لاينز (1980) Lyons، بخصوص الاشتراك اللفظي، وأعمال جاكندوف (1978) و(1983)، وجونسون وليكوف (1980)، حول التعدد الدلالي، قد أسهمت بقسط هام في تجاوز بعض الخلط بين الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي. ويعتبر لاينز أن الاشتراك اللفظي عبارة عن تشابه صواتي بين

[12] المزهر، ج. 1، ص. 385.

[13] مفتاح العلوم، ص. 141.

[14] المزهر، ج. 1، ص. 385.

[15] غاليم (1987) ص. 16.

محورين أو جذرين مختلفين. ويعتبر أن التعدد الدلالي، بخلاف الاشتراك اللفظي، ظاهرة تتم بواسطة انتقال مجازي، وهي سيرورة طبيعية في اللغات، تشكل مكونا أساسيا في القدرة اللغوية، وتلعب دورا هاما في اكتساب اللغة.

ويشير غاليم (1987) إلى أن التعدد الدلالي يربط بين وحدات معجمية لها نفس الصورة الصواتية وتكون بينها علاقة يمكن رصدها بأحد المباعد الدلالية المحصورة في عدد محدد من علاقات المشابهة وعلاقات المجاورة. بينما الاشتراك اللفظي مرتبط بقراءات مختلفة لنفس المفردة ليست بينها علاقة دلالية مطردة.[16] ويشير كذلك إلى أن مختلف التصورات التقليدية والحديثة، التي حاولت إيضاح الفرق بين التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي لم تحدد مجموعة المبادئ العلاقية المطردة التي يمكنها أن تقدم أساس هذا الفرق.[17]

ويبقى التصور الذي طرحه غاليم (1987)، استنادا إلى مجموعة من الدراسات الدلالية، تصورا مهما يمكن استغلاله في معالجة المشكل الذي نطرحه في هذا العمل. كما أن دقة التمييز عن طريق المباعد الدلالية تتمثل في كونه يتجاوز الحدس ويعتمد مقاييس مرتبطة بتكوين الملكة اللغوية، ومرتبطة

[16] انظر غاليم (1987) ص. 168.

[17] إلى جانب القدماء ذكر: أولمان (1962)، مبلر (1978)، ليتش (1981).

بالبنية التصورية للفكر الإنساني بصفة عامة.

تتلخص المباعد المشار إليها في قسمين من المبادئ التصورية المتحكمة في إنجاز اللغة، وهي المبادئ الاستعارية والمبادئ الكنائية. ويتجلى نسق هذين النوعين من المبادئ في مجموعة من القواعد التي يطبقها الأشخاص داخل نسق تصوري معين أثناء عملية تأويل الدلائل. وترتبط بهذه المبادئ في مستوى الوصف اللغوي مجموعة من المباعد التي تنتمي إلى النظرية الدلالية، وتعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم. ونقدم فيما يلي المبعدين الاستعاريين (1) و(2):[18]

أ. المبعد الاستعاري (1)

مبعد منبثق عن المبدأ التصوري الذي يرصد علاقة الكيان بالنموذج، وهو مبعد يقيم علاقة استعارية بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية (بسيطة أو مركبة)، ويصاغ كالتالي:

(9) أ) هناك علاقة استعارية بين س وص، اذا كانت س مخصصة بالسمات م1، م2...م ن،و ص مخصصة بالسمات م1، م2...م ن، وتم حذف م ن من

[18] إلى جانب هذين المبعدين سطر غاليم مجموعة من المباعد الكنائية هي أقل إنتاجية بالنسبة لما نرصده في هذا العمل. وسنذكر بعضا منها عند استعمالها في رصد بعض العلاقات لاحقا.

س عن طريق تحويل دلالي.

ب) تحويل دلالي 1: تحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذاكانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.[19]

ب) المبعد الاستعاري 2

يربط بين عنصر في حقل معين وسمة، بسيطة أو مركبة، تلعب دورا أساسيا في تخصيص هذا الحقل. وهو مبعد منبثق عن المبدأ التصوري الذي يرصد علاقة الكيان بالسمة. ويصاغ كالتالي:

(10) أ) هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت لس السمة م س المتضمنة في تخصيص ص م1، م2... حيث تحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي.

ب) تحويل دلالي 2 تحذف السمات من س في الحقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب، ولا يتلاءم مع أ.

---

[19] هذا التحويل لا يقوم إلا بعملية الحذف ويعمل على سمة واحدة، وهو يقيم ترابطا بين إدراكاتنا لأشياء تشترك في مجموعة من السمات،ولكنها تتجلى في أوساط مختلفة. انظر جاكندوف (1978)، ص. 215 . وانظر غاليم (1987)، ص. 107.

4. الدخيل والتعدد الدلالي

من بين الأمثلة العديدة لخضوع الدخيل لسيرورة التعدد الدلالي نجد اللفظ (دانق) المقدم في المدخل التالي:

(11) الدانق، الدانق، الداناق: سدس الدرهم

– دنق، دنق، دنق، دناقة: أسف واهتم بالصغائر

– دنق وجهه: ظهر فيه الهزال

– دنقت الشمس: قرب غروبها

– دنق إليه النظر: أطاله

– دنقت عينه: غارت.[20]

فالمفردة (دانق) دخيلة من الفارسية (دانه)، وتعني سدس الدرهم. ويمكن أن تخصصها السمات الأساسية التالية: (دانق)– [+محسوس]، [+وحدة]، [+صغير].[21]

ومن الملاحظ أنه يمكن الربط بين (دانق)، بمعنى الوحدة النقدية، وبين (دنق) بمعنى اهتم بالصغائر بواسطة السمة [+صغير]. ويمكن رصد هذه العلاقة

---

[20] لاروس، ص. 54.

[21] لا نورد إلا السمات التي تلعب دورا في سيرورة التعدد الدلالي، وتبقى هناك سمات أخرى أقل أهمية.

بواسطة المبعد الاستعاري (2) الذي يحذف السمات الأخرى ويترك السمة المميزة [+صغير]. ويمكن تطبيق المبعد المذكور بواسطة القاعدة العلاقية التالية:

(12) قاعدة علاقية:

متعالق بـ(دانق) بمعنى "وحدة نقدية صغيرة" عن طريق المبعد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي2، الذي يحذف كل السمات، باستثناء السمة [صغير].[22]

وترتبط الاستعمالات الأخرى لفعل (دنق)، أي (هزل وجهه، غارت عينه...)، بخاصية الصغر. وترتكز هذه العلاقة على سيرورة المشابهة، المتعلقة بصغر الحجم، أو صغر الكم. لذلك يمكن الربط بين (دانق) و(دنق) بواسطة المبعد الاستعاري 2 كذلك. ونفترض أن تكون البنية الدلالية للمدخل (دنق) كالتالي:

(3) دنق 1: [+محسوس]، [+وحدة]، [+صغير]...= سدس الدرهم.

دنق 2: [+مجرد]، ــــــ ، [+صغير]...= اهتم بالصغائر.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الدلالي للمدخل المعجمي أن رصد نوعية التعدد الدلالي للمفردة يزيل اللبس الذي توحي به طريقة تكوين المداخل في المعاجم بصفة عامة. ونشير إلى أن المبعد الاستعاري 2 الذي ينطبق بواسطة

[22] حول القواعد العلاقية انظر غاليم (1987)، ص. 170 وما بعدها.

التحويل الدلالي 2 مبعد منتج فيما يخص التعدد الدلالي الملحوظ في المعـــاجم. ويمكن التمثيل لذلك بجذور من قبيل:

(14) بزم
- عض بمقدم لسانه.
- كسر.
- مصر.
- أصابته شدة.[23]
- ...

(15) درق
- لين.
- تملق.
- سار بتخنث.[24]

(16) جرز
- قطع.
- أكل كل شيء.
- أجدب.[25]
- ...

---

[23] *المنجد*، ص. 32.

[24] ن م، ص. 196.

[25] ن م، ص. 79.

(17) برق

لمع.

زين.

كشف.

وضح.[26]

ففي المثال (14) نتحت الاستعمالات المتفرعة عنه، عـن طريـق المبعـد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2 الذي حذف السمات الأخرى وترك السـمة الأساسية [شد]. وفي المثال (15) ارتكز المبعد الاستعاري المذكور على السـمة الأساسية [لين]. وفي المثال (16) ارتكز على السمة[حذف]. وفي المثـال (14) ارتكز على السمة [لمع].

5. الدخيل والاشتراك اللفظي

يصنف الاسم الدخيل في أغلب الأحيان إلى جانب مفردات أخرى داخـل نفس الدخلة المعجمية. ويتم ذلك على أساس تماثل السواكن المكونة لجـذور هذه المفردات. وغالبا ما يتسبب ذلك في وقوع خلط واضطـراب في هـذه

[26] ن م، ص. 30.

الدخلة نتيجة تراكم دلالات لا علاقة لها ببعضها. وغالبا ما تخلق هذه الظاهرة لبسا كبيرا في ذهن المستعمل، وتجعل الكثيرين يعتقدون بوجود مفـــردات في اللغة العربية تدل على أكثر من معنى. ومن ضمن الأمثلة الكثيرة للاشـتراك في مادة الجذر نورد المثالين التاليين:

(18) برق
- نور يلمع في السماء، وضوح، ضياء.
- أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطين.
- حمل(دخيل).[27]

(19) جرم
- قطع، قطف، خرص...
- أذنب.
- أثم.
- صفا.
- الصوت.
- الجسم.
- أجرام الفلك.[28]

[27] لاروس، ص. 320.

[28] ن م، ص. 389.

6. الدخيل والإنتاجية المعجمية

يعتبر رصد العناصر المنتجة في عملية توسيع المداليل أساسيا لتكوين تصور حول قدرة المستعمل العربي في هذا المجال. وقد يفيد ذلك أيضا في القيام بمجموعة من التنبؤات بصدد عدد من التوسيعات الدلالية الممكنة.

وقد أورد غاليم (1987) هذه العناصر ضمن ما سماه بأبعاد مقولة الأشياء والتجارب، وحددها فيما يلي: أبعاد إدراكية، متصلة بإدراكنا للخصائص المحسوسة للأشياء، وأبعاد حركية متصلة بحركة الأشياء في الفضاء، وأبعاد وظيفية مرتبطة بوظائف الأشياء.

وكمحاولة لرصد نوعية العناصر، أو السمات، الدلالية المحركة لسيرورة التعدد الدلالي نورد المثال التالي:

(21) الجزاف، الجزاف، الجزاف (فارسي معرب): البيع والشراء بغير وزن ولا كيل.

- الجزاف، الجزاف، الجزاف: المجهول القدر وزنا أو كيلا.
- الجزاف: قانون التعاقد على صفقة بمبلغ مقطوع معين.
- ألقى كلامه جزافا: ألقاه بغير وزن أو تبصر أو قاعدة.

- جزف له الكيل: أكثره له.
- جزف الشيء: باعه أو شراه تخمينا. بغير وزن أو كيل.
- الجزوف من الحوامل: المتجاوزة حد ولادتها.

فلفظ (جزاف) معرب من اللغة الفارسية، ويضم مدخله كما هو ملاحظ مجموعة من التوسيعات الدلالية المرتبطة بمعناه النواة في اللغة العربية: (باع بغير وزن). ولتوضيح هذه التوسيعات نرتبها في العلاقات الدلالية التالية:

(22) علاقة1: الجزاف1= البيع بغير وزن أو كيل.
الجزاف 2= المجهول القدر وزنا.
علاقة 2: الجزاف1= البيع بغير وزن.
الجزاف 3= قانون التعاقد بمبلغ مقطوع.
علاقة 3: الجزاف1= البيع بغير وزن.
الجزاف 4= إلقاء الكلام بغير قدر.
علاقة 5: الجزاف1= البيع بغير وزن.
الجزاف 5= الإكثار في الكيل.
علاقة 5: الجزاف1= البيع بغير وزن.
الجزوف 6= المتجاوزة حدها من الحوامل.

فبالنسبة للعلاقة1 يمكن رصدها بواسطة اقتراح المباعد الدلالية المقدم أعلاه. فنربط بين الجزاف باعتباره عملية ذات مواصفات معينة، والجزاف بمعنى ما يجهل وزنه، باعتباره موضوعا لهذه العملية، أو لهذا الفعل، ويمكننا في هذا الإطار استغلال المبعد الكنائي الذي يربط الموضوع بالفعل، و هو مبعد مصاغ كالتالي:

(23) مبعد كنائي 2: هناك علاقة كنائية بين س وص، إذا كانت س وص تخصصان موضوعا وفعله على التوالي.[29]

فهذا المبعد يربط لنا بين الجزاف الدالة على فعل البيع بلا وزن، وبين جزاف الدالة على ما هو موضوع لعدم الكيل. ويمكننا الربط بين (جزاف1) و(جزاف2) عن طريق القاعدة العلاقية التالية:

...
متعالق بجزاف بمعنى "البيع بلى وزن" عن طريق المبعد الكنائي : فعل–موضوع.

وبالنسبة للعلاقة 2 الرابطة بين (جزاف1) و(جزاف3) الدالة على قانون التعاقد على صفقة بمبلغ مقطوع، إذا اعتبرنا أن كلا من العمليتين يقوم على

[29] غاليم (1987)، ص. 142.

التقدير غير المؤكد والمدقق، يمكن أن نربط بين الدلالتين بواسطة المبعد الاستعاري 2 المقدم سابقا. وهو مبعد يعتمد تحويلا يحذف كل السمات، باستثناء السمة[تقدير].

ويمكن الربط بواسطة المبعد المذكور بين عناصر العلاقة3 كذلك، أي بين (جزاف1) و(جزاف4)، بمعنى إلقاء الكلام بغير قدر، وذلك عن طريق حذف كل السمات باستثناء السمة [غياب الوزن]. وينتج المبعد المذكور كذلك علاقة(جزاف1) ب (جزف) بمعنى أكثر الكيل، باعتبار الإكثار في الكيل نوعا من عدم الالتزام به والتدقيق فيه. ينطبق هذا المبعد كذلك في العلاقة 5 التي تربط(جزاف1) بالمرأة الجزوف التي تتجاوز المدة المحددة للوضع، باعتبار ذلك مرتبطا بعدم الالتزام بحساب دقيق.

ويلاحظ أن التوسيع الدلالي المرتبط باللفظ الدخيل(جزاف) قد اعتمد في أكثره عناصر دلالية وظيفية مرتبطة بالخصائص المجردة لعملية الجزاف. وهو ما تعبر عنه السمات[تقدير، غياب الوزن، غياب الحساب...].

وللتعرف على دور العناصر الإدراكية في سيرورات التوسيع الدلالي للدخيل نورد الأمثلة التالية:

(25) الجمان(فارسي): حب من الفضة يصنع على شكل اللؤلؤ.

- الجمان: اللؤلؤ نفسه.

- الجمان: نسيج من الجلد مطرز بخرز ملون تتوشح به المرأة.[30]

يتضمن المدخل (25) العلاقتين الدلاليتين التاليتين:

(26) علاقة1: الجمان1= اللؤلؤ.

الجمان3= نسيج مطرز بالخرز.

ويمكن رصد العلاقة1 بواسطة المبعد الاستعاري 1 المرتكز على علاقة الكيان بالنموذج. باعتبار كل من اللؤلؤ وحب الفضة ينتمي إلى مجال معدني مختلف، ومع ذلك سمي حب الفضة جمانا.[31] ونفترض أن هذا المبعد ينطبق بواسطة تحويل دلالي يحذف السمة الأساسية [بحري] أو[لؤلؤي]. أما العلاقة الدلالية2 فيمكن رصدها بالمبعد الكنائي الذي يربط الجزء بالكل. وهو مبعد ينطبق في حالات من قبيل تسمية السفينة بالشراع، أو الرمح بالنصل إلخ. ويصاغ هذا المبعد كالتالي:

[30] لاروس، ص. 404.

[31] يفترض جاكندوف (1978: 210) أن تحويلات هذا المبعد تقيم ترابطا بين إدراكنا لأشياء تشترك في سمة مكنها تتجلى في أوساط مختلفة، و هي حالات نتعرف فيها كيانا معينا (نموذجا) باعتباره دالا على كيان آخر. انظر غاليم (1987)، ص.147.

20) مبعد كنائي 3: هناك علاقة كنائية بين س وص تخصص جزء من لكل ص.[32]

ويربط هذا المبعد بين الخرز كصورة من الجمان، وبين الوشاح الذي يحتوي هذا الخرز، باعتبار الخرز جزءا من الكل الذي هو الوشاح.

انطلاقا من هذه الملاحظات يمكننا أن نستنتج أن المستعمل يعتمد خصائص وظيفية، خصوصا في الألفاظ ذات الدلالات المجردة، ويعتمد خصائص إدراكية محسوسة في الأسماء الدالة على ذوات محسوسة، لتوسيع المداليل. ويمكننا هذا الاستنتاج من القيام بمجموعة من التنبؤات بخصوص التوسيعات الدلالية الممكنة في عدد من الألفاظ.

فبالنسبة ل (جزاف) مثلا، يمكننا التنبؤ بتوسيعات دلالية من قبيل:

(28) الجزاف1: البيع بدون وزن.

الجزاف: السحن. (مبعد: سبب–مسبب).

الجزاف: البائع بالجزاف. (مبعد: فعل–منفذ).

---

[32] غاليم (1987)، ص. 108.

ويمكن لكلمة (جوز) مثلا، وهي دخيلة من الفارسية، أن تفرز تعددا مـــن قبيل:

(29) جوز: نبات له لب

جوز الموضوع (المبعد الاستعاري 2).

جوز: كويرات تشبه الجوز (المبعد الاستعاري1).

جوز: لب الجوز (مبعد:وعاء-محتوى).

و يمكن ان تفرز(جورب)تعددا من قبيل:

(30) جورب1: لفافة الرجل

جورب: لفافة الأصبع (المبعد الاستعاري2).

جورب زيد: قدم زيد (وعاء-محتوى).

جوربه نظيف: هندامه نظيف (جزء-كل).

ورغم ما قد يطرحه اقتراح المباعد من مشاكل، مثل اشتراك مبعديـــن في رصد نفس العلاقة (اشتراك جزء-كل و وعاء-محتـــوى في رصـــد بعـــض التعالقات)، ومثل غياب ما يرصد بعض التعالقات، من بين المباعد الموجـــودة، تبقى أهمية هذا الاقتراح في كونه يمكن من اكتشاف عـــدد مـــن العلاقـــات الدلالية بين استعمالات مختلفة لنفس الكلمة، وبالتالي تمييز التعدد الدلالي مـــن

الاشتراك اللفظي في كثير من المداخل، والتمكن من رفع اللبس الذي يظهر في تصنيف الأسماء الدخيلة، وكذا التنبؤ بعدد من التوسيعات الممكنة.

7. الدخيل و تعالق المداخل المعجمية

يمكن التخفيف من مشاكل الالتباس في العديد من المداخل المعجمية عـــن طريق ربطها بمداخل أخرى على أساس صواتي. ولتوضيح هذه الفكرة نقســم المدخل (1) المقدم أعلاه، حسب الجذور كالتالي:

(31) حلف

1- جرد، احتزء، اقتلع...

2- الظالم الجافي، الغليظ...

3- الوعاء، الظرف...

واستنادا إلى أن النسق العربي يتميز باطراد عمليات الإبدال في عدد مـــن الجذور، باعتماد قرب المخارج والسمات بين القطع المبدلة يكون من الــوارد أن عددا من الجذور المصنفة في مداخل معينة ترتبط بجذور أخرى مبدلة منـــها وقريبة منها دلالة. لذلك يمكن أن تفضي عملية مقارنة المداخـــل، باعتمـــاد معايير صواتية مرتبطة بقواعد الإبدال في النسق العربي، إلى نتائج هامة فيمـــا

يخص تنظيم المداخل ورفع اللبس عنها.

فبالنسبة للمواد التي نعالجها نميز أولا بين المداليل المرتبطة بنفس الجذر، بواسطة رصد العلاقات الدلالية بالطريقة التي قدمنا. ثم نطبق قواعد الإبدال على صوامت الجذر، وفقا لأسس صواتية وتأليفية، كي نرصد الصور البديلة الممكنة فنبحث عنها في المعجم. وبالنسبة للجذر (جلف) نطبق قواعد الإبدال كالتالي:

(32)	ج	ل	ف
	د	ن	ب
	ك	ر	م
	ق	م	و

ويتموقع عمود الجيم في المنطقة الممتدة من مخرج النخارب إلى مقدمة الحجاب، وهي منطقة نطقية متجاورة يقع البدل بين العناصر المنتمية إليها. وتجمع بين عناصر عمود اللام خاصيتا الجهرية والرنينية، بالإضافة إلى تقارب مخارج اللام والنون والراء. ويوحد العمود الثالث انتماء عناصره إلى المخرج الشفهي.

وبعد استخراج الإمكانات التأليفية من هذه الأعمدة الثلاثة على الطريقة التالية:

(33) جلف جنف جرف *جمب دلف دنف

جلب جنب جرب *جمف دلب دنب

جلم *جنم جرم جمم دلم *دنم

جلو جنو جرو جمو دلو دنو...الخ.

وبعد البحث في المعجم عما يوافق دلالات (جلف) من بين جذور هذه اللائحة عثرنا على مجموعة ندرجها في الجدول التالي:

(34)

جلف	جلب	جلم	جذف	جرب	جرم	دلف
1. جرد، اجتزأ	1.جلبة: قطعة	1. قطع، جز	1. قطع	∅	1. قطع، جز	∅
2. الغليظ الجافي	∅	∅	∅	2.الجربة: الغلاظ	2. جارم بغضي	أدلف القول لغلظه
3. الوعاء، الظرف	∅	∅	∅	3. الجراب: الوعاء		

فهذا الجدول يبين أن (جلف) بمعنى (جرد، قطع، اجتزأ، استأصل...) لها علاقة ب (جلم، جذف، جرم، قلف). وأن (جلف) بمعنى (غليظ، جافي) لها علاقة ب (جرب، دلف، جنف). وأن (جلف) بمعنى (وعاء، دن...) لها علاقة ب (جرب). ويمكننا استغلال هذه العلاقات في تنظيم المداخل، فنربط كل دلالة للجذر (جلف) بالجذور المبدلة التي تقترب من مداليله، وذلك لتهيء

المستعمل مسبقا لتلقي هذه الجذور في مداخل أخرى، ويعكس ذلك خاصية نسقية هامة مرتبطة بتكوين الجذور وعلاقتها ببعضها صواتيا.

ويمكن أن تطبق كل العمليات المقدمة في كواليس التنظيم المعجمي لاستخراج نتائج تساعد في تنظيم المداخل المعجمية، و تمكن من تفادي كثير من مظاهر اللبس، وكذلك لعكس مجموعة من الخصائص النسقية الأساسية على المستوى الدلالي والتركيبي والصرافي والصواتي. ويمكن بالتالي تجاوز عمل المراكمة، وتجاوز تصور المعجم كلائحة غير منظمة من المفردات لا تربط بينها أية علاقات.

المراجع العربية

ابن يعيش، *شرح الملوكي في التصريف*، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.

أنيس، إبراهيم: 1963، *دلالة الألفاظ*، المكتبة الأنجلو المصرية.

الحر، خليل: 1987، *لاروس*، مكتبة لاروس، باريس.

حسان، تمام: 1981، *الأصول*، دار الثقافة، الدار البيضاء.

السغروشني، إدريس: 1987، *مدخل إلى الصواتة التوليدية*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

السغروشني، إدريس، محاضرات وعروض 1992–1997.

السيوطي، جلال الدين، *المزهر*، محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر.

السكاكي، *مفتاح العلوم*، دار الكتب العلمية. (بدون تاريخ).

غاليم، محمد: 1987، *التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، *المعجم العربي* ، *نماذج تحليلية جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

معلوف، لويس: 1991، *المنجد*، الطبعة الثامنة والثلاثون، دار المشرق، بيروت.

نخلة، رفائيل اليسوعي، *غرائب اللغة العربية*، المطبعة الكاثوليكية.

المراجع الأجنبية

ackendoff, R.: 1978, Grammar as evidence for conceptual structure, in: *Linguistic theory and psychological reality*, MIT. Press.

Jackendoff, R.: 1983, *Semantics and Cognition*, MIT. Press.

Lakoff,G. and Johnson, M.: 1980, *Metaphors we live by*, Univ of Chicago Press.

Lyons, J.: 1980, *Semantique linguistique*, traduit en français par Durand, J. et D. Boulonnais. Larousse, Paris.

Norrick, N. R.: 1981, *Semiotic principles in Semantic theory*: John Benjamin B.V.

Schreuder, R. and Flores D'arcais, G. B.: 1989, psycholinguistic issues in the lexical representation of meaning, in: *Lexical representation and process, Massachussets Institute of technology*, pp. 409-436.

Weinreich, U.: 1966, Explorations in Semantic theory,in: *linguistics and psychology*. Cambridge Univ. Press.